جـــامعة 8 مـــــــــــــــــــاي 1945
قالمـــــــــــــــــــــــــــــــــــــة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر
في علوم التسيير
تخصص: مالية المؤسسة

تحت عنوان:

دور البنوك في تمويل المشاريع الفلاحية
دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة- ميلة-
خلال الفترة (2013-2019)

من إعداد الطالبتين:
- نبيلة طوطو
- سارة دربال

إشراف:
- د. بوعسلة رشيد

السنة الجامعية: 2022/2021

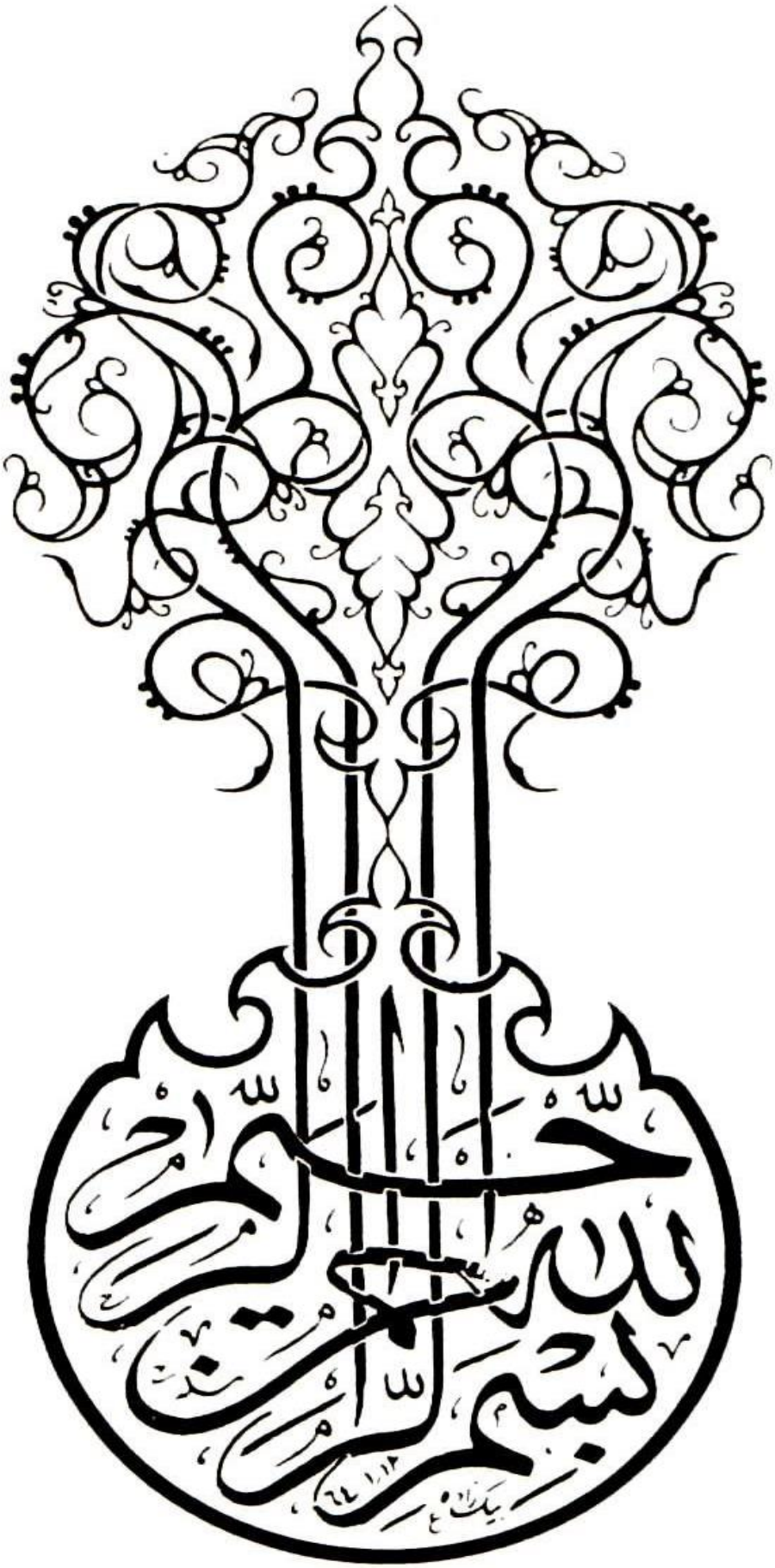
بسم الله الرحمن الرحیم

شكر وعرفان

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله سيدنا محمد وعلي آله وصحبه وبعد في البداية أحمد الله عز وجل وأشكره لأنه ألهمني الصبر وأعطاني القدرة على إكمال هذه المذكرة

وأتقدم بالشكر لأستاذي الفاضل بوعسلة الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عون لنا في إتمام هذا البحث.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرين على ما بدوه من ملاحظات ومقترحات حولها.

كما أتقدم بالشكر إلى كل موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة على المعلومات التي أفادوني بها ولم يبخلوعلي بمعلوماتهم ونصائحهم.

وفي الأخير أخص بالشكر أعز أصدقائي وكل زملائي وكل من ساهم وساعد ونصح وأرشد

من قريب أو من بعيد وسهوت عن ذكر فضله وشكر.

شكرا لكم جميعا

الإهداء

الحمد لله الذي أعانني ومنحني القدرة والإرادة لإتمام هذا العمل المتواضع أهدي هذا العمل إلى من لا يستطيع أن أفيهما حقهما يوما، من وهبني الحياة والأمل والنشأة على شغف الإطلاع، أبي أطال الله في عمره وأمي رحمها الله ووليدي صديقتي حفظهم الله، وإلى أصدقائي الذين كانوا سند لي في كل خطوة أخطوها وخاصة صديقتي(**سارة،شهيرة،رفيدة،مروى**).وإلى من هم سندي في هذه الحياة إخوتي الأعزاء(**سارة،حسن،عماد،نور الدين، محمود،عز الدين**)وكل الأهل والأقارب وجدي وخالتي(**نصيرة**) رحمهما الله إلي أبناء خالتي(**معتز،مراد،آية،يسرى،رامي**) وخالتي **جميلة** دون أن أنسى الكتاكيت (**ليديا وسيليا**)دون أن أنسى إهدائي الخاص **لملاك بن نور** وكذلك هيثم الذي ساعدنا في إتمام هذا البحث و كل من أضاء بعلمه عقل غيره أو هدى بالجواب الصحيح خيرة سائليه فأظهر بسماحته تواضع العلماء وبرحابته سماحة العارفين.

الإهداء

أحمد الله حتى يبلغ الحمد المنتهى الذي أعانني لأصل لهدا المستوى أهدي ثمرة جهدي هذه لأبي تاج راسي وأمي قرة عيني أدامهم الله فوق رأسي وأطال عمرهم لانهم أكبر من دعمني في مشواري الدراسي وفي حياتي بأكملها كما لا أنسى مساندة إخوتي سندي في الحياة (**إيمان،ملاك ،فؤد،إسحاق**)ولا أنسى من هون عليا تعب المشوار بعفويتهم أميراتي(**ألاء و ولاء**)كما لا أنسى أختي ورفيقة دربي في المشوار الدراسي طول خمس سنوات وزميلتي في المذكرة نبيلة كذلك صديقاتي اللتي عشن معي حلو ومر الطريق.

قائمة الجداول

والأشكال

قائمة الجداول والأشكال:

قائمة الجداول:

	العنوان	الصفحة
01	النسب المالية في التحليل المالي	15-16
	وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة	59
03	القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية-ميلة-الفترة (2013-2019)	69
04	تكلفة شراء العجول	75
05	تكلفة شراء الأغذية	75
06	تكلفة شراء الدواء	76
07	جدول حساب النتائج لقرض الرفيق	77
08	التدفقات المالية الخاصة بالمشروع(قرض الرفيق)	77
09	تكلفة الشراء الأبقار	80
10	الإهتلاكات قرض التحدي	81
11	جدول حساب النتائج الخاص بالمشروع الممول بقرض التحدي	82
12	التدفقات النقدية لقرض التحدي	83
13	الهيكل المالي لمشروع ممول بقرض الإيجاري	84
14	تكاليف القرض الإيجاري	86
15	التدفقات النقدية الخاصة بمشروع الليزينغ	86

قائمة الأشكال :

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	إجراءات الحد من مخاطر القروض البنكية	27
02	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية ميلة	60
03	القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية- ميلة-الفترة (2013-2019)	67
04	نسبة القروض الممنوحة من قبل بدر ميلة حسب النوع بين (2013-2019)	69
05	مخطط يوضح إجراءات منح قرض الرفيق	73

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
المقدمة	**أ-هـ**
الفصل الأول: ---------- الإيطار العام للقروض البنكية	
تمهيد	02
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول القروض البنكية	03
المطلب الأول: مفهوم القروض البنكية	03
المطلب الثاني: أنواع القروض البنكية	04
المطلب الثالث: أهداف القروض البنكية وأهميتها	06
المبحث الثاني: إجراءات منح القروض البنكية	09
المطلب الأول: السياسات الإقراضية	09
المطلب الثاني: إجراءات منح القرض وتحصيله	11
المطلب الثالث: معايير منح القروض	13
المبحث الثالث: مخاطر القروض البنكية وطرق مواجهتها	18
المطلب الأول: مفهوم مخاطر القروض البنكية أنواعها	18
المطلب الثاني: أ سباب مخاطر القروض البنكية ومؤشرات قياسها	22
المطلب الثالث: طرق تغطية مخاطر القروض البنكية	26
خلاصة الفصل:	28
الفصل الثاني: المشاريع الفلاحية وآليات تمويلها في الجزائر	
تمهيد	30
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المشاريع الاستثمارية الفلاحية	31

المطلب الأول: المفهوم العام للمشروع الاستثماري	31
المطلب الثاني: المشاريع الاستثمارية الفلاحية	31
المطلب الثالث: خصائص المشاريع الاستثمارية الفلاحية	33
المبحث الثاني: سياسات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر	35
المطلب الأول: نبذة تاريخية عن وضعية القطاع الفلاحي في الجزائر	35
المطلب الثاني: القطاع الفلاحي في ظل البرامج الوطنية للتنمية الفلاحية	39
المطلب الثالث: بعض المشاكل والحلول المقترحة الفلاحية في الجزائر	41
المبحث الثالث: آليات تمويل المشاريع الفلاحية في الجزائر	47
المطلب الأول: قروض الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي	47
المطلب الثاني: التمويل التأجيري الفلاحي عن طريق الشركة الجزائرية للإيجار المالي للمنقولات	47
المطلب الثالث: قروض بنك الفلاحة والتنمية الريفية	49
خلاصة الفصل	51
الفصل الثالث: دراسة ميدانية لتمويل المشاريع الفلاحية من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية – ميلة-	
تمهيد	52
المبحث الأول: تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (Badr)	53
المطلب الأول: التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية "المؤسسة الأم" وأهدافه	53
المطلب الثاني: منتجات وخدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية	55
المطلب الثالث: التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة	58
المبحث الثاني: القروض المقدمة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية -ميلة –	62

المطلب الأول: أهم أنواع القروض المقدمة من قبل وكالة ميلة	62
المطلب الثاني: تطور حجم القروض الممنوحة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية-ميلة– بين (2013-2019)	67
المطلب الثالث: تطور حجم قرض الرفيق والتحدي والقرض الإيجاري للفترة (2013-2019)	69
المبحث الثالث: دراسة تطبيقية تحليلية لعملية تمويل مشاريع فلاحية عن طريق قرض التحدي والرفيق والإيجار من قبل وكالة ميلة.	71
المطلب الأول: تمويل إنشاء وحدة لتسمين العجول عن طريق قرض الرفيق	71
المطلب الثاني: تمويل مشروع استثماري فلاحي بواسطة قرض التحدي	78
المطلب الثالث: تمويل مشروع فلاحي بواسطة القرض الإيجاري (قرض الليزينغ)	84
خلاصة الفصل	88
خاتمة	89
قائمة المصادر و المراجع	95
قائمة الملاحق	99

يعد القطاع الفلاحي من القطاعات الاقتصادية الحساسة، مما يجعله في مقدمة اهتمامات الدول عند إعداد سياساتها وبرامجها الاقتصادية، وهذا بالنظر لدوره في تحقيق الأمن

المقدمة

يعد القطاع الفلاحي من القطاعات الاقتصادية الحساسة، مما يجعله في مقدمة اهتمامات الدول عند إعداد سياساتها وبرامجها الاقتصادية، وهذا بالنظر لدوره في تحقيق الأمن

الغذائي والاكتفاء الذاتي والتخلص من التبعية للعالم الخارجي، وما يتبعه من تحسن في مؤشرات التنمية ومستوى المعيشة ومحاربة لمظاهر الفقر والتخلف.

إن النهوض بالقطاع الفلاحي في أي دولة يحتاج إلى إستراتيجيات ومخططات بعيدة المدى،تهدف إلى تشجيع الاستثمارات في هذا القطاع الحيوي، من خلال توفير الدعم اللازم والموارد المالية الضرورية، التي تراعي خصوصيات ومتطلبات الاستثمارات في المشاريع الفلاحية.

تعد القروض البنكية المختلفة التي تقدمها البنوك التجارية مقابل فائدة معينة ومحددة أحد أهم مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية، لذلك فهي تلعب دورا محوريا في عملية تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية.

اهتمت الجزائر منذ الاستقلال بالقطاع الفلاحي باعتباره أحد القطاعات الإستراتيجية وأولته أهمية بالغة، حيث اعتمدت العديد من البرامج للنهوض بهذا القطاع، وخصصت أغلفة مالية معتبرة لدعمه، كما أوكلت عملية تمويلها لمؤسسات وصناديق مالية وطنية مختلفة، و قامت باستحداث نوع محدد من البنوك ممثلا في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، كبنك تجاري متخصص في تمويل المشاريع الفلاحية المختلفة، وفق صيغ متنوعة من القروض تتماشى مع طبيعة القطاع الفلاحي في الجزائر وأهميته.

ـ الإشكالية:

على ضوء ما تقدم تحاول هذه الدراسة معالجة الإشكالية الآتية:

ما هو دور القروض البنكية في تمويل المشاريع الفلاحية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بميلة خلال الفترة (2013-2019) ?

ـ الأسئلة الفرعية:

إن لإجابة على الإشكالية الرئيسية تمر حتما عبر الإجابة على الأسئلة الفرعية الآتية:

1. هل تختلف المشاريع الاستثمارية الفلاحية عن بقية المشاريع الاستثمارية الأخرى؟
2. ما هي مختلف القروض البنكية التي يقدمها البنك لتمويل المشاريع الفلاحية؟
3. ما هي الأسس والمعايير المعتمدة في تقديم القروض البنكية لتمويل المشاريع الفلاحية من طرف البنك؟
4. ما هي طبيعة ونوع المشاريع الفلاحية التي يعطيها البنك أفضلية وأولية في الحصول على القروض؟

ـ فرضيات الدراسة :

وكإجابة مبدئية لهذه التساؤلات، حاولنا وضع الفرضيات التالية:

1. طبيعة النشاط الفلاحي تجعل من المشاريع الفلاحية تختلف عن بقية المشاريع الأخرى.

2. يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية تشكيلة متنوعة من القروض البنكية تراعى طبيعة وخصوصية المشاريع الفلاحية.
3. يعتمد البنك على مجموعة من الأسس والمعايير الاقتصادية في تقديم القروض البنكية الموجهة لتمويل المشاريع الفلاحية.
4. طبيعة المنطقة تؤثر على نوع القروض التي يقدمها البنك وعلى نوع المشاريع الفلاحية الممولة.

- أسباب إختيار الموضوع:

بمكن تقسيم أسباب اختبار هذا الموضوع إلى نوعين من الأسباب:

- أسباب ذاتية تتعلق بطبيعة برغبة ذاتية في معرفة آليات تمويل المشاريع الفلاحية وخاص وأن مدينتي مدينة ميلة هي مدينة ذات طابع فلاحي.

- أسباب موضوعية تتعلق بطبيعة التخصص الذي ندرس فيه حيث لهذا الموضوع علاقة مع تخصص مالية.

- أهداف الدراسة

من خلال هذا العمل نأمل ونرجو تحقيق جملة من الأهداف والنتائج هي:

- تسليط الضوء على كل ما يحيط بعملية الإقراض من أخطار وكذلك السبل الكفيلة للتقليل منها وكذلك معرفة أهم سياسات منح القروض والتي تكون لها علاقة مع دراسة الجدوى لهذه المشروعات.
- معرفة أنواع وطرق القروض الممنوحة للمستثمرين الفلاحين من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية ومعرفة شروط وإجراءات منح هذه القروض.

- حدود الدراسة

تستدعي دراسة مثل هذه المواضيع التقيد بإطار زماني ومكاني

- الإطار المكاني لهذه الدراسة يتمثل في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة؛
- الإطار الزمني تمثل في المعطيات المتوفرة والتي تشمل فترة زمنية لهذه الدراسة بين (2013-2019).

- منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي من خلال استعراض مختلف أنواع القروض ومخاطرها وسياسات منحها وكيفية تقييمها، كما استعنا بالمنهج التحليلي قصد إسقاط الجانب النظري على التطبيقي من خلال الدراسة الميدانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بميلة.

- الدراسات السابقة:

من خلال دراستنا لموضوع البحث تم الإطلاع على مجموعة من الدراسات السابقة، التي اهتمت بدراسة آليات تمويل المشاريع الفلاحية نذكر منها:

- علاش أحمد؛ قرامطية زهية:**القروض الفلاحية وإشكالية عدم السداد -حالة الجزائر-**، مقال علمي صادر عن مجلة دفاتر اقتصادية، مجلد 04، العدد 02، (2013)، حيث حاولت الدراسة معالجة إشكالية عدم سداد القروض الفلاحية في ظل الإختلالات الهيكلية للقطاع الفلاحي في الجزائر، وتوصلت إلى نتيجة مفادها أن مشكلة عدم سداد القروض تعتبر من أكبر العوائق التي تواجه عملية التمويل

البنكي للقطاع الفلاحي والتي تحول دون تغطية البنك لجزء كبير من استثماراته الفلاحية نتيجة لزيادة نسبة الخطر في هذا النوع من القروض.

- **عبلة مازة:تمويل القروض الفلاحية للقطاع الفلاحي بالجزائر**، مقال علمي صادر في المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 05، العدد 01 (2020)، حيث حاولت هذه الدراسة إبراز دور القروض الفلاحية في تمويل القطاعي الفلاحي والمشاكل التي تعاني منها هذه العملية، وخلصت إلى أن عملية منح القروض الفلاحية تعاني من بعض المشاكل أبرزها غياب الاستشارة الاقتصادية من قبل البنك إضافة إلى تخوف الفلاحين من عملية الاقتراض وتفاديهم لها لأسباب اجتماعية.

- هيكل الدراسة

حتى تتمكن من دراسة هذا الموضوع والإجابة على طرح الإشكالية والفرضيات المطروحة قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاث د ل:الفصل الأول القروض البنكية يحتوي على ثلاث مباحث كل مبحث فيه ثلاث مطالب اما الفصل الثاني المشاريع الفلاحية وآليات تمويلها في الجزائر وكذلك فيه ثلاث مباحث وكل مبحث فيه ثلاث مطالب أما الفصل الثالث المبحث الثالث: دراسة تطبيقية تحليلية لعملية تمويل مشاريع فلاحية عن طريق قرض التحدي والرفيق والإيجار من قبل وكالة ميلة ويحتوي على ثلاث مباحث كل مبحث فيه ثلاث مطالب.

ه

هـ

الفصل الأول:
الايطار العام للقروض البنكية

تمهيد:

من أجل تغطية الاحتياجات المالية تلجأ المؤسسة والأفراد للبنوك من أجل تمويل مشروعاتها، وتقدم البنوك قروضا مختلفة الأنواع لجهات متعددة من مستثمرين ومستهلكين،مؤسسات وأفراد، وفقا لمعايير وأسس تسعى من خلالها للقيام بدورها

التمويلي من جهة وتضمن لها تحقيق الأرباح وتجنبها مختلف المخاطر الناتجة عن عملية منح القروض من جهة أخرى.

و رغم الضمانات التي يشاركها البنك عند منح القروض إلا أن الميدان المصرفي يبقى من التي تتميز بدرجة مخاطرة عالية قد تنجم عنها أثار سلبية تهدد بقاء البنوك ومع ذلك فعملية منح القروض تبقى النشاط الرئيسي للبنك نظرا للعائد الذي يحققه.

حيث نحاول من خلال هذا الفصل تناولنا كل ما يتعلق بالقروض البنكية وأنواعها وآليات منحها للمستثمرين، والمخاطر الناجمة عنها وسبل تغطيتها.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول القروض البنكية

إن القرض من أهم مصادر الأموال لبنك التجارة في الوقت الحاضر لكونها العنصر الأساسي التي تزود البنك بالعوائد.

المطلب الأول: مفهوم القروض البنكية

Crédit يعتبر الائتمان أحد الوظائف الأساسية للبنوك ويقابله بالغة الأجنبي creditiunوالمشتقة من الكلمة اللاتينية croire وتقابلها عدة معاني في العمل المصرفي وأهمها: الائتمان، الاعتماد ،التسليف، القرض.

1. **التعريف اللغوي للقروض البنكية:** اشتقت كلمة القرض لغويا من اللفظ اللاتيني credo وهي تركيبة للاصطلاحينcrad وتعني الثقة وdo أضع وعليه فالمصطلح معناه وضع الثقة كاصطلاح اقتصادي "منح المدين أجل لدفع الدين"[1]
2. **التعريف الاصطلاحي للقروض البنكية:**

1- رضا رشيد عبد المعطي، محفوظ أحمد جودة،إدارة الإئتمان، دار وائل للنشر عمان،الأردن ،1999، ص، ص 131-132.

يعرف على أنه تسليف المال للاستثمار في الإنتاج كما يركز على ثلاث روابط أساسية وهي: الثقة، الوقت، الوعد بالإرجاع.

-كما وردت عدة تعاريف للقرض وذلك من قبل العديد من الاقتصاديين نذكر منها:

- **تعريفmanneldesezeze :** القرض هو شكل غير مقارن وهو الركيزة الأساسية التي تعتمد عليه الأعمال، بدونه المؤسسات لا يمكن أن تتطور وهذا خاصة في العالم المتطور، إذن القرض هو العامل الأساسي لتطور الإنسانية[1].
- **تعريفg.petitdatalis:** تقديم القرض يعني الاعتراف بالثقة، التزام المقرض بتسديد أو إرجاع القيمة المقترضة بعد فترة زمنية محددة.

وكذلك تعرف القروض البنكية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعملات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة وتدعم تلك العملية بتدعيم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل علي السداد بدون أي خسارة وللقروض أربعة عناصر أساسية هي:

علاقة المديونية، وجود الدين، الأجل أو الفارق الزمني، المخاطرة وهي ما يمكن أن يتحمله الدائن نتيجة انتظاره لتسديد مدينه ناهيك عن احتمال عدم دفعه الدين.[2]

المطلب الثاني:تصنيف القروض البنكية

إن القرض هو عملية مبادلة قيمة حاضرة في مقابل وعد بقيمة وعليه يمكن تقسيم القرض إلى عدة أنواع مختلفة وذلك تبعا للزاوية التي ينظر منها القرض.

1. **تقسيم القرض تبعا للغرض منها:**

تصنف القروض وفقا للغرض منها إلى ثلاثة أصناف:

1.1. القرض الاستثماري:

هو مجموعة من الأموال التي تعمل عليها المشروعات الإنتاجية وتوجه هذه الأموال للحصول على ما تحتاج إليه هذه المشروعات من أصول ثابتة قصد تهيئة قرض للحصول على ربح أكبر وتشمل هذه القروض:

2.1. **القرض الاستهلاكي:**

وهو أول ما عرف من أنواع القروض الذي يحصل عليه الأفراد غالبا من أجل تمويل احتياجاتهم من السلع الاستهلاكية المعمرة.

---

[1] -أحمد زهير شامية، النقود و المصارف ،درا زهران للنشر ،عمان، الأردن ،1993،ص212.

2- محمد يونس، عبد النعيم مبارك، مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003-2002، ص ص 108،109

3.1. القرض التجاري:

هو الذي تعتمد عليه الشركات الإنتاجية والصناعية لضمان تمويل عملياتها الجارية كذلك عمليات التسويق وتصريف الإنتاج.

2. تقسيم القروض تبعا لمدته:

1.2. قروض قصيرة الأجل:

وهي التي تهدف إلى تمويل العمليات الصناعية والتجارية الجارية والتي لا تزيد مدتها عن سنة.

2.2. قروض متوسطة الأجل:

تتراوح مدتها بين السنة وخمس سنوات تستخدم عادة لتمويل المشروعات الإنتاجية.

3.2. قروض طويلة الأجل:

وتتراوح مدتها ما بين خمس سنوات و20سنة أو أكثر وهي تمثل احتياجات المؤسسات من رؤوس الأموال ثابتة بقصد الإنشاءات والتجهيزات.

3. تقسيم القروض تبعا للشخص المقترض:

1.3. القرض الخاص:

يعتمد الحصول على هذا النوع من القروض على الملائمة المالية الحالية والمستقبلية التي يتمتع بها أشخاص القانون الخاص، وعلى الثقة التي يتمتع بها الأفراد والمؤسسات الخاصة لدى مانح القروض.

2.3. القرض العام:

ويعتمده أشخاص القانون العام، تعتمد قدرة هؤلاء في الحصول على الثقة في التعامل مع الدولة ومؤسساتها ومركز الدولة المالي، على الظروف الاقتصادية، السياسية والمالية ومدى محافظة الدولة.

4.القروض الحديثة لتمويل الاستثمارات:

1.4. القرض الإيجاري:

عملية يقوم بموجبها البنك أو المؤسسة ولو مؤسسة مؤهلة قانونيا بوضع الآلات والمعدات أو الأصول المادية بحوزة مؤسسة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها، ويتم التسديد على أقساط يتفق عليها الأطراف المتعاقدة وتسمى ثمن الإيجار ونميز ثلاثة أنواع من القروض الإيجازية:

- **القرض الإيجاري للأصول المنقولة:**يستعمل هذا النوع من التمويل من طرف المؤسسات التي ترغب في الحصول علي أصول منقولة.

- **القرض الإيجاري العقاري:**يهدف هذا النوع إلى تمويل أصول غير منقولة حصلت عليها المؤسسة المالية المؤجرة لتسلمها على سبيل الإيجار في نهاية فترة الإيجار تعطي إمكانية الحصول النهائي للأصل[1].

المطلب الثالث: أهداف القروض البنكية وأهميتها.

تتمثل أهداف القروض البنكية في:

1. **أهداف القروض البنكية:**

تتنوع الأهداف التي تحققها القروض البنكية بين أهداف خاصة بالبنك وأهداف عامة تخص النشاط الاقتصادي.

1.1. أهداف الخاصة بالبنك:

يهدف البنك من خلال نشاطه الإقراضي إلى تحقيق ما يلي:

- استثمار جزء من الأموال المدخرة وتغطية أعباؤها.
- الحصول علي أكبر عدد من الزبائن بما يتماشى مع سياسة الإقراض.
- تنمية نشاط البنك بصورة مستمرة وتحقيق عائد مرضي.
- كفاية الرقابة المستمرة على عملية الإقراض في مراحلها المختلفة

2.2. الأهداف العامة:

يتمثل الهدف من منح القروض البنكية في تنشيط الحياة الاقتصادية وتمويلها من خلال الوظائف الآتية:

- **وظيفة تمويل الإنتاج:**تستوجب احتياجات الإنتاج أو الاستثمار الإنتاجي في الاقتصاد توفر قدر كبير من رؤوس الأموال، ونتيجة لصعوبات توفير هذا القدر من الادخارات والاستثمارات الفردية فإن اللجوء إلى المصارف والمؤسسات المالية لهدف الحصول على القروض أصبح أمر طبيعيا وضروريا لأجل تمويل العمليات الإنتاجية والاستثمارية بمختلف أنواعها.

- **وظيفة تمويل الاستهلاك:**المقصود بها حصول المستهلكين على السلع الاستهلاكية الحاضرة بواسطة القروض المقدمة من البنوك، مما يساعد على توزيع الإنفاق الاستهلاكي عبر الزمن كما أن الائتمان الاستهلاكي يساهم في زيادة رفعة السوق وزيادة حجم الإنتاج والاستثمار[2].

1- محمد يونس، عبد النعيم مبارك، مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر ،2003-2002، ص ص108-109.

[2] -2- زينب عوض الله وأسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى ،2003، ص82.

- **وظيفة تسوية المبادلات:** تظهر أهمية قيام القروض بوظيفة تسوية المبادلات وإبرام الذمم من خلال مكونات عرض النقود وكمية وسائل الدفع في المجتمع، فزيادة الأهمية النسبية لتقود الودائع من إجمالي مكونات عرض النقد، أن معظم التعامل في تسوية المبادلات الخدماتية يتم بواسطة الشيكات كوسيلة للدفع ووسيط للتبادل مع إعتماد أقل على النقود الحاضرة في القيام بهذه المهمة وهذا ناشئ عن تقدم العادات المصرفية في المجتمع.

2. أهمية القروض البنكية:

يعد الائتمان المصرفي نشاطا اقتصاديا في غاية الأهمية لما له من تأثير متشابك وبهذا تظهر أهمية القروض المصرفية أكثر في النقاط التالية:

- أن هذا الأسلوب قد رافق النهوض الاقتصادي.
- يعتبر وسيلة مناسبة لتحويل رأس المال من شخص إلى آخر وبذلك فهو واسطة لاستغلال الأموال في الإنتاج والتوزيع.
- تعتبر القروض المصرفية المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك للحصول على الإيرادات، لذلك تولت البنوك التجارية هذه القروض عناية خاصة.
- تعد القروض المصرفية من العوامل الهامة لعملية خلق الائتمان الذي يساعد على الادخار ويحد من الاستهلاك هذا يؤدي إلى القضاء على التضخم.
- ارتفاع نسبة القروض في ميزانية البنوك التجارية يؤدي إلىارتفاع العوائد والعملات التي تعتبر كمصدر الإيرادات والتي تمكن من دفع الفائدة المستحقة المودعين في تلك البنوك كذلك تنظم قدر ملائم من الأرباح مع إمكانية احتفاظ البنك بجزء من السيولة لمواجهة احتياجات السحب من العملاء.
- منح القروض يمكن البنك من الإسهام في النشاط الاقتصادي وتقدمه ورخاء المجتمع الذي تخدمه، فهي تعمل على خلق فرص العمالة، وزيادة القوة الشرائية وكذا التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة[1]

المبحث الثاني: إجراءات منح القروض البنكية

إن كل بنك عند تعامله مع القروض يجب أن تكون لديه سياسة الإقراض يبن فيها اتجاهات وسياسات وكيفية استخدام الأموال، وهذه السياسة تعتبر بمثابة مرشد تعتمد عليه

1- زينب عوض الله وأسامة محمد الفولي،مرجع سبق ذكره،ص84.

في إدارة وظيفة الإقراض في البنك ولذلك يتم تناول سياسات الإقراض بأبعادها المختلفة في البنوك.

المطلب الأول: السياسات الإقراضية

تعتبر القروض أهم أوجه استثمار الموارد المالية للبنك ومنه يجب، أن يكون لكل بنك سياسة للإقراض يبين فيها اتجاهات وكيفية استخدام الأموال وهذه السياسة تعتبر بمثابة مرشد يعتمد عليه في إدارة وظيفة الإقراض في البنك يتم تناول سياسات الإقراض بأبعادها المختلفة في البنوك على النحو التالي:

1.مفهوم السياسة الإقراضية:

تعرف على أنها مجموعة القواعد والإجراءات والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات القروض وتلك التي تحدد بضوابط منح هذه القروض ومتابعتها وتحصيلها وبناء علي ذلك فإن سياسة الإقراض في البنك التجاري يجب أن تشمل القواعد التي تحكم عمليات الإقراض بمراحلها المختلفة وأن تكون هذه القواعد مرنة ومتاحة إلي جميع المستويات الإدارية المعنية بنشاط الإقراض[1].

2. مكونات السياسة الإقراضية:

إن سياسة الإقراض على الرغم من اختلافها من بنك لأخر إلا أنها تتفق فيما بينها بين جميع البنوك في الإطار العام المكون لمحتوياتها، ويمكن تحديد مكونات سياسة الإقراض فيما يلي:

تحديد حجم الأموال الممكن إقراضها ،تحديد الضمانات المقبولة من جانب البنك

مستويات اتخاذ القرار، تحديد تشكيلة القرض، الحد الأقصى لإقراض العميل الواحد ،

مجالات الإقراض غير مسموح بتنزيلها ،تحديد مستندات القرض.

متابعة القروض وهناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في السياسة الإقراضية والتي تتمثل في:

- رأس المال ،الربحية،استقرار،الودائع،تنافس البنوك،السياسة النقدية العامة،الظروف الاقتصادية العامة،حاجات المنطقة،قابلية موظفي المصرف[2]

المطلب الثاني: إجراءات منح القرض وتحصيله

يمر منح القرض بعدة مراحل يمكن إيجازها في الخطوات الرئيسة التالية:

✓ **تقديم طلب القرض:**

[1] - عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2000، ص 118.

2- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص119.

يقوم البنك بدراسة طلب العميل لتحديد مدى صلاحيتها المبدئية وفقا لسياسة الإقراض في البنك خاصة من حيث غرض القرض وأجل استحقاق وأسلوب السداد ويساعد في عملية الفحص المبدئي للطلب الانطباعات التي يعكسها لقاء العميل مع المسؤولين في البنك والتي تبرز شخصية وقدراته بوجه عام، وكذلك النتائج التي تسفر عنها زيادة المنشآت وخاصة من حيث حالة أصولها وظروف تشغيلها في ضوء هذه العمليات يتم اتخاذ القرار المبدئي بالاستمرار في استكمال دراسة الطلب أو للاعتذار عن قبوله مع توضيح الأسباب للعميل.

✓ **التحليل الائتماني للعميل:**

يتضمن تجميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من المصادر المختلفة لمعرفة إمكانية العميل الائتمانية من حيث شخصيته وسمعته وقدرته على سداد القرض بناءً على المعاملات السابقة مع البنك ومدى مباركة رأس ماله من خلال التحليل مالي، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية التي يمكن أن ينعكس أثرها على نشاط المنشأة.

✓ **التفاوض مع المقترض:**

بعد التحليل المتكامل لعناصر المخاطر الائتمانية المحيطة بالفرص المطلوب بناءً على المعلومات التي يتم تجميعها والتحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالعميل، يمكن تحديد مقدار القرض والغرض الذي سيستخدم فيه، كيفية صرفه، طريقة سداده، مصادر السداد، الضمانات المطلوبة، وسعر الفائدة والعمولات المختلفة، ويتم الاتفاق على كل هذه العناصر من خلال عمليات التفاوض بين البنك والعميل للتوصل إلى تحقيق مصالح كل منها.

✓ **اتخاذ القرار:**

تنتهي مرحلة التفاوض إما بقبول العميل أو عدم قبوله شروط البنك، وفي حالة قبول التعاقد، يتم إعداد مذكرة لاقتراح الموافقة على طلب القرض والتي عادة ما تتضمن البيانات الأساسية عن المنشأة الطالبة للاقتراض معلومات عن مديونيتها لدى الجهاز المصرفي وموقفها الضريبي وصنف القرض، والغرض منه، الضمانات المقدمة، مصادر السداد وطريقته،إضافة إلى ملخص الميزانية عن السنوات الثلاث الأخيرة والتعليق عليها ومؤشرات السيولة وتاريخية والنشاط والمديونية.

✓ منح القرض:

يشترط لبدء استخدام القرض توقيع المقترض على اتفاقية القرض وكذلك تقديمها الضمانات المطلوبة واستيفاء التعهدات والالتزامات التي ينص عليها أتفاق القرض.

✓ متابعة القرض والمفترض:

الهدف من هذه المتابعة هو الاطمئنان علي حسن سير المنشأة وعدم حدوث أي تغيرات في مواعيد السداد المحددة، وقد تظهر من خلال المتابعة أيضا بعض التصرفات من المقترض والتي تتطلب إتخاذ الإجراءات القانونية لمواجهتها للحفاظ على حقوق البنك أو تتطلب تأجيل السداد أو تحديد القرض لفترة أخرى.

✓ **تحصيل القرض:**

يقوم البنك بتحصيل مستحقاته حسب النظام المتفق عليه وذلك إذا مالم تقابله أي من الظروف السابقة عند المتابعة[1].

المطلب الثالث: معايير منح القروض

تتطلب البنوك التجارية عادة من عملائها الدين يرغبون في الحصول على قروض تقديم مجموعة من المعلومات والتي تخضع للدراسة والتحليل وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها سيتم إتحاد القرار الموافقة علي طلب العميل وهده المعلومات نجد المعلومات المالية التي تعد الخام لعملية التحليل المالي والمعلومات غير المالية.

1. **التحليل المالي:**

تعتبر أساليب التحليل المالي من أهم وأفضل المعايير التي تساعد في دعم قرار منح الائتمان المصرفي لما تقدمه من مؤشرات تخدم هذا القرار ومن هذه المؤشرات:

_ **التحليل بالقوائم المالية:**تمثل القوائم المالية مخرجات نظام المحاسبة المالية، إذ تظهر هذه القوائم نتيجة أعمال الشركة تخضع هذه القوائم للفحص والتدقيق ولأغراض التحليل والوقوف علي واقع الأنشطة والفعاليات، ومن بين هذه القوائم:

- **الميزانية العمومية**:تعكس الميزانية العمومية المركز المالي للشركة في نقطة زمنية محددة ،وفي الغالب الأعم تكون سنة مالية واحدة ،فهي تمثل خلاصة الإجراءات المحاسبية وتطبيقها وتحتوي الميزانية علي جانب الأصول (الموجودات) الخصوم (المطلوبات وفق الملكية)إذن أن جانب الأصول يمثل قرارات الاستثمار القصير الأجل (الموجودات المتداولة)وطويل الأجل (الموجودات الثابتة)أما جانب الخصوم فهي تعكس قرارات التمويل سواء التمويل بالمديونية (المطلوبات المتداولة والطويلة الأجل)أو التمويل الممالك (حق الملكية)،ومن خلال فحص وتحليل البيانات الواردة في الميزانية العمومية مرتبة حسب درجة سيولتها أي من أعلى إلي سيولة إلي أدنى سيولة.
- **قائمة الدخل**:تعد قائمة الدخل بمثابة تصوير متطور لمكونات حساب الأرباح والخسائر للوفاء لأغراض التحليل المالي، ففي حين أن حساب الأرباح والخسائر يمثل أحد الحسابات المفتوحة بسجلات الوحدة الاقتصادية لتحقيق التوازن

1 - رضا رشيد عبد المعطي، مرجع سبق ذكره، ص209.

المحاسبي، وتتضمن هذه القائمة بنودا مختلفة منها الإيرادات ومصادرها، والبعض الآخر عبارة عن نفقات المترتبة على أداء العمليات المصرفية، أي أن قائمة الدخل تظهر أو تبين مدى نجاح وكفاءة الإدارة في تحقيق العائد للملاك، ويمكن الاستدلال من خلالها على حجم الأرباح المحتجزة ونسبة توزيع الأرباح لحملة الأسهم العادية.

- **التحليل بالنسب المالية:** من أهم أدوات التحليل المالي وتشتق هذه النسبة عن طريق تحديد العلاقة بين بند وآخر من بنود الميزانية للوصول إلى مدى تتوافر الإمكانيات المالية لدى المنشأة لتسديد قيمة الديون في مواعيد استحقاقها ويمكن تقسيمها إلى أربعة مجموعات: نسبة السيولة، نسبة نشاط نسبة المديونية، نسبة الربحية.

جدول رقم 01: النسب المالية في التحليل المالي:

	النسبة	العلاقة	التعليق
السيولة	التداول	الأصول المتداول/ الخصوم المتداولة	هذه النسبة مؤشر على قدرة الشركة على سداد الخصوم المتداولة من الأصول المتداول، وتشير الأرقام الكبيرة في هذه النسبة إلى أن الإدارة المالية تزيد من الإستثمار في الأصول المتداولة.
	السيولة المصرفية	أصول نقدية/ ديون قصيرة الجاهزة	تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تغطية ديونها ق بواسطة نقودها
الربحية	هامش إجمالي الربح	ربح العمليات/ صافي المبيعات	ويجب مقارنة هذه النسبة بمتوسط النسب المحققة في القطاع، حيث يمكن أن تعكس انخفاض النسبة ارتفاع مبالغ فيه في تكلفة الخامات المستخدمة في الإنتاج أو في العمالة المباشرة أو خلافه.
	العائد على حقوق الملكية	صافي الربح بعد الضرائب/ حقوق الملكية	يقيس هذا المعدل مدى كفاءة الإدارة في استخدام أموال الشركة وإدارة الأرباح، وكلما كان هذا المعدل مرتفعا كلما كان ذلك في صالح المالك.
المديونية	القدرة على الوفاء	مجموعة الديون/ مجموعة الأصول	تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها عند الاستحقاق وكلما كانت أكبر من 50بالمئة دل على عدم قدرة المؤسسة على سداد ديونها.
	الإستقالية المالية	أموال الخاصة/ أموال الدائمة	يجب أن تكون أكبر أو تساوي 50 بالمئة وتبين مدى اعتماد المؤسسة على الأموال الخاصة في تمويلها طويل الأجل
	القدرة على الاستدانة	(ديون طويلة ومتوسطة الأجل) أموال الدائمة	تبين قدرة المؤسسة على الحصول على القرض، إذا كانت أقل من 50 بالمئة يجب على المؤسسة اللجوء إلى القروض.
	معدل دوران	صافي المبيعات كتوسط	يقاس لمعرفة كم من المبيعات يمكن تحقيقها من خلال كل وحدة نقدية

النشاط	الأصول	الأصول الإجمالية.	تستمر في الأصول
	معدل دوران المخزون	تكلفة البضاعة المباعة/ متوسط رصيد المخزون	تبين عدد مرات تغير المخزون في السنة
	مدة دوران العملاء وأوراق القبض	((قيمة العملاء +أوراق القبض) / مبيعات المؤسسة في السنة) / 36	تبين هذه النسبة المدة اللازمة لتحميل ديون المؤسسة على العملاء

المصدر: عبد الغفار حنفي أساسيات التمويل وإدارة المالية الدار الجامعية الإسكندرية

2. نموذج 5cs:

أصبح من الأمور المتعارف عليها عند إدارة الائتمان ضرورة تحديد درجة المخاطر المرتبطة به من خلال تحليل مجموعة من المعايير عرفت بنظام 5csوهي:

- القدرة على السداد.
- شخصية العميل.
- رأس المال: (نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الثابتة، نسبة التداول؛ نسبة السيولة وعائد الاستثمار، إلى معدل دوران الأصول الثابتة)
- الضمانات.[1]

3. نموذج 5ps:

تعزز إدارة الائتمان قرارها الائتماني بتحليل ائتماني من خلال دراسة معايير أخرى مهمة تعرف ب 5ps وتحليل هذه المعايير تعطي الإدارة الائتمان ذات الدلالات التي يعطيها منهج 5psوإن كانت بأسلوب آخر، وتحتوي هذه المعايير:

- العميل
- الغرض من الائتمان
- القدرة على السداد
- الحماية
- النظرة المستقبلية[2]

المبحث الثالث: مخاطر القروض البنكية وطرق مواجهتها

1- حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص191.

2- حسن سمير عشيش،التحليل الإئتماني، مكتبة المجمع العربي، الأردن، الطبعة الأولي ،2010، ص153.

تنشأ المخاطر بسبب لجوء البنك إلى تقديم القروض أو الائتمان للأفراد والقطاعات الاقتصادية على استرجاع حقوقه المتمثلة في أصل القرض وفوائده وبالتالي فالمخاطرة تتمثل في الخسائر التي يمكن أن يتحملها البنك.

المطلب الأول: مفهوم مخاطر القروض البنكية أنواعها

لتحديد مفهوم مخاطر القروض البنكية أو المصرفية سنتطرق إلى بعض التعاريف الآتية:

1. **التعريف العام للخطر:**

- بأنها إمكانية حدوث شيء خطير أو غير مرغوب فيه، وهي في نفس الوقت تعني الشيء التي يمكن أن يسبب الخطر نفسه.

الخطر هو فرصة وقوع خسائر وهو عدم احتمال العائد المتوقع

هو الخسارة المادية المحتملة نتيجة لوقوع حادث معين فهذا تم تحديد الخسارة المادية للخطر[1].

2. **تعريف المخاطر البنكية:**

لتحديد مفهوم المخاطر البنكية أو المصرفية سنتطرق إلى بعض التعاريف هي العقبات والصعوبات التي تواجه البنك وهو يمارس نشاطاته اليومية فالمخاطرة تمثل عدم استطاعة المقرض سداد ما عليه من ديون مما يستلزم خسارة رأس المال المقترض وتمثل هذه الخسائر بالنسبة لأي مقترض الحدث الأكثر خطورة والمبالغ الغير مسترجعة، تؤثر مباشرة على النتائج لذا يجب أن تتابع لحذر مخاطر القروض.

هي التأثير السلبي على الربحية، والتي تتميز بالعشوائية وعدم التأكد من المكاسب والخسارة نتيجة حدوث تغيرات معاكسة في محيط البنك.

عرفت لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف الأمريكية المخاطر البنكية بأنها: احتمال حصول الخسارة بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج أعمال أو في رأس المال أو شكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة البنك على الاستمرار في تقديم أعماله وممارس نشاطاته[2].

كما تعرف على أنها احتمال وقوع خسائر في الموارد المالية أو الشخصية نتيجة عوامل غير متطورة في الأجل الطويل أو القصير.

- هي أن تجد المؤسسة نفسها غير قادرة على تحصيل مستحقاتها من العملاء، فيترتب عن هذا الوضع انعكاسات سلبية على مؤشر درجة السيولة وكذلك على مستوى مؤشرات الربحية.

---

1 - أنمار أمين البرواي،عبد الغفور حسن المعماري، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الدولي السابع حول مخاطر التغير في سعر الصرف في جذب fdi، العينة الدولية، قسم الإقتصاد، جامعة الزيتونة، العراق،1428،2007، ص03.

2- بحري هشام، تسيير رأس المال في البنك، دراسة حالة بنك القرض الفلاحي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير (غير منشورة) تخصص:بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري،قسنطينة ،2005-2006، ص08.

- هو حالة عدم التأكد في استرجاع رؤوس الأموال المقترضة أو تحصيل أرباح مستقلة متوقفة.

3. أنواع مخاطر القروض المصرفية:

للأخطار مصادر مختلفة، فمنها ما هو مرتبط بالظروف الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، ومنها ماله علاقة مباشرة بالمؤسسة الطالبة للقرض ومنها كذلك ما هو بعملية تسيير البنك ونوع القرض المطلوب.

ومن ثم فإن أهم المخاطر التي سنعرضها من خلال موضوعنا هذا تتمثل في:

1.3. خطر سعر الفائدة:

هو الخطر الذي يتحمله البنك من جراء منحه قروضا بمعدلات فائدة ثابتة، ونظرا لتطورات اللاحقة بهذه المعدلات ينعكس الأمر على وضعية البنك ويشكل هذا النوع من المخاطر خطورة كبيرة بالنسبة للبنك كون أن معظم التحويلات الممنوحة طويلة أو متوسطة المدى فالفارق بين المعدلات الفائدة من سنة إلى أخرى يؤثر على مردودية البنك حيث يمكن أن يرتفع معدل الإقراض وبالتالي تحدث خسارة، ولا بد من البنك أن يحصل على موارد بأقل التكاليف الممكنة سواء في إطار علاقاته مع البنوك الأخرى أو بنك الجزائر.

2.3. خطر سعر الصرف:

هذا الخطر ناجم عن الخسارة الممكن أن تحدث خلال التغيرات المختلفة لسعر الصرف للعملات نسبة إلى العملة الأجنبية المرجعة للبنك لذا يجب التمييز بين:

أ – الوضعية الكلية لسعر الصرف:

ويعبر عنها بالفرق بين الحقوق بالعملات الأجنبية والديون كذلك بالعملات الأجنبية وهو ما يسمي بـ " الرصيد الصافي ".

ب – وضعية سعر الصرف:

وهي تحديد الديون والحقوق بالعملات الأجنبية، فعندما تكون الحقوق بالعملة الأجنبية أقل من الديون بنفس تلك العملة، في هذه الحالة يكون البنك في وضعية قصيرة يؤدي إلي:

وضعية سيئة: إذا إرتفع سعر صرف العملة.

وضعية حسنة: إذا أنخفض سعر صرف العملة.

على العكس إذا كانت الحقوق أكبر من الديون بالعملة ذاتها في هذه الحالة البنك في وضعية طويلة يؤدي هذا إلي:

وضعية حسنة: إذا إرتفع سعر العملة.

وضعية سيئة: إذا انخفض سعر العملة.

3.3. خطر السيولة:

يتحقق خطر السيولة في حالة عدم استطاعة البنك في وقت معين من نشاطاته أن يقابل التزامه أو أجال دفع قروض ستلفتها من السوق النقدية أو المالية بسيولة حالية إلا بعد القيام بعملية البيع أي تحقق لأصوله.

من خلال هذا الاستعراض يمكننا استنتاج أن خطر السيولة يرتبط ارتباطا وثيقا بالوضعية الخاصة بالبنك أي الحالة الصافية له ومن جهة أخرى بالوضعية الخارجية للأسواق المالية وإمكانية حدوث هذا الخطر يتحقق في الحالات التالية:

- سحب كبير للودائع من طرف المودعين.

-تذبذب صورة البنك، عدم وضع الثقة فيه من طرف محمل منشطي الساحة المالية والبنكية[1].

-حدوث أزمة سيولة خانقة تؤدي إلي تدهور الوضعية المالية للبنك.

-ففي هذه الحالة- خطر السيولة - يجد البنك نفسه مرغما إلي التوجه نحو السوق النقدية من أجل إعادة خصم أوراقه التجارية وهذا يؤدي بالبنك بتحمل معدلات فائدة مرتفعة. أما في حالة عدم إمكانية إعادة الخصم فانه يلجأ إلي بنك الجزائر لطلب قرض، وهنا يطبق عليه معدل فائدة أكبر من الذي يطبق على القروض الممنوحة لزبائنه.

4.3. خطر القرض:

هو عجز الزبائن عن إرجاع القروض الممنوحة لهم في الأوقات المتفق عليها في العقد وهو من أسباب إفلاس معظم البنوك.

أ – خطر عدم التسديد:

يعتبر هذا النوع من الخطر الأسوء من الأخطار الأخرى عن عدم التسديد الكلي أو الجزئي من طرف المؤسسة لديونها في الوقت المحدد، ويحدد الخطر في هذه الحالة بالنسبة للبنك بحسب الودائع المدينة الموضوعة كضمان للبنك حيث لا يمكنه استرداد تلك الأموال، ويرتبط هذا الخطر أساسا بنشاط المؤسسة، إنشاءها وكيفية تسييرها وكذا زبائن المؤسسة والسوق الذي تتحرك فيه.

ب – خطر التجميد:

يقصد به عدم تسديد الزبون الديون المقروضة له في الوقت المحدد أي عدم التوافق بين تواريخ الاستحقاق وتواريخ التسديد، وينعكس هذا مباشرة على البنك إذ أن هذا الأخير يشتغل بودائع عملائه، فعندما يوافق على منح قرض للغير أي تعبئتهم بالموارد التي ليست مالكا له، في حين أن أصحاب هذه الأموال قد يسحبوا من حساباتهم أموالا في أي وقت،

[1] رحيم حسن سليم حمود،مداخلة بعنوان إستخدام الأساليب الكمية في ترشيد وإتخاذ القرارات منح الإئتمان في البنوك التجارية الملتقى الوطني الأول حول : الأساليب الكمية ودورها في إتخاذ القرار.

فالخطر الذي يمكن أن يواجه البنك من طرف المودعين باعتبار أن تلك الأموال التي منحت في شكل قروض للغير لم تسدد في ميعاد استحقاقها وبالتالي تعتبر أموالا مجمدة.

5.3. خطر السوق:

وهي المخاطرة التي تنتج عن التغير العكسي أو عدم الاستقرار لعوامل السوق المتمثلة في سعر الفائدة وسعر الصرف.

6.3. خطر القدرة على الوفاء بالدين:

هو ذلك الخطر الذي يكون فيه رأس المال الخاص غير كافي للامتصاص الخسائر المحتملة والحذر من هذا الخطر يجب التنظيم المحكم للأرصدة الأدنى لرأس المال[1].

المطلب الثاني: أسباب مخاطر القروض البنكية ومؤشرات قياسها

1. **أسباب مخاطر القروض البنكية:**

تنقسم أسباب مخاطر القروض البنكية إلى عدة أنواع وذلك بحسب الجهة المسببة للخطر.

-أسباب مخاطر القروض البنكية متعلقة بالبنك:

تتمثل أهم الأسباب المؤدية لحدوث مخاطر القرض والمتعلقة بالبنوك في حد ذاتها في:

- غموض الخطر الائتماني وعدم توقعه: فغموض الخطر الائتماني وعدم وضوحها للبنك أو عدم توقعه، يعد خطر ائتمانيا في حد ذاته.

- الإهمال والتهاون في إعداد الدراسة الائتمانية: وتتمثل في:

- عدم التعمق والتدقيق في دراسات جدوى المشروعات.
- عدم الدقة في دراسة القوائم المالية المقدمة من العملاء
- عدم الاهتمام بدراسة القرض وطلب الائتمان.
- التهاون في التحقق من صحة المستندات المقدمة من العميل.

- قلة الخبرة لدي بعض رجال الاستعلام الائتماني في البنوك: تعرضت الكثير من البنوك لمخاطر ائتمانية اعتمدت على موظفين في الاستعلامات ليس لديهم الخبرة الكافية الأمر الذي يعرض أموال البنك لمخاطر الائتمان.

- عدم أخذ الضمانات اللازمة أو عدم كفايتها كغطاء الائتمان: إذ تعتبر الضمانات الكافية التي تؤخذ من طالب الائتمان هي ضابط هام ضد نزوى عدم السداد أو الهروب، والتهاون في ذلك يعد من أهم أسباب المخاطر الائتمانية.

1- صلاح حسن، الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال لتقييم أداء البنوك والمخاطر المصرفي الإلكتروني،دار الكتاب الحديث، القاهرة2011، ص160-163.

- عدم سلامة القرار الائتمانية: يعتبر القرار الائتماني الفيصل في منح الائتمان من عدمه وله تأثيره الكبير على مخاطر الائتمان سلبا أو إيجابا بحسب قربه أو بعده من مواصفات القرار الائتماني الرشيد وعدم مراعاة الدراسات الائتمانية والسياسات الائتمانية للقرار الائتماني يعني الوقوع في مخاطر إئتمانيه قد يصعب أن تتجاوزها أو تواجهتها.

- **الأسباب المتعلقة بالعميل طالب الائتمان:**

وتتمثل الأسباب المتعلقة بالعميل فيما يلي:

-**السمعة الإقتراضية لطالب القرض:**والتي تعني في مجال الإقراض معرفة مدى حرص العميل على سداد التزاماته وتمسكه بشروط الاتفاق وذلك ما يؤدي إلى مخاطر عدم السداد وأهم المعلومات المتعلقة بسمعة العميل ما يلي:

- معلومات عن قدرته على الدفع طبيعة تعامله مع الصرف سابقا مدى انتظام العميل على سداد القروض التي سبق وأن حصل عليها.
- معلومات عن أخلاقيات المقترض ومكانته وسمعته الاجتماعية.
- خبرته في مجال اختصاصه الذي يقوم به ومدى كفاءته في العمل الإداري.
- معلومات شخصية تتمثل في الاستقرار العائلي، العمر، الثقافة التي يمتلكها[1]
- العميل.

- **عدم أهلية المقترض وتجاوزه صلاحياته في طلب القرض:** من الطبيعي أن يطمئن البنك إلى أن المتعاقد على القرض يتمتع بالأهلية التعاقدية وله الحق في تمثيل المنشأة المفترضة وأنه يملك سلطة الاقتراض والتعاقد على القرض المطلوب بكافة شروطه وضماناته، كما يجب على البنك الوقوف على حدود صلاحية ممثل المنشأة المفترضة حتى يتم الاطمئنان إلى عدم تجاوزه الحدود المفوض فيها

- **ضعف أو اضطراب المركز المالي لطلب القرص وعدم كفاءة مقدرته الإنتاجية:**إن يعاون المركز المالي في الوصول إلى دراسته القوائم المالية واستخراج المؤشرات المالية المختلفة التي توضح مدى توازن الهيكل التمويلي للمنشأة وإذا كان المركز المالي لطلب القرض مضطرب أو ظهرت عليه إشارات الضعف وكانت كفاءته الإنتاجية منعدمة أو

[1] رشاد نعماد شابع العامري، الخدمات المصرفية الائتمانية في البنوك الإسلامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر ،2013،ص561.

ضعيفة فإن هذا يعني أن البنك يستعرض لمخاطر الإقراضية لا محلا إذا أقدم على منحة الإقراض المطلوبة[1].

- **الأسباب بالظروف العامة:**

وتتمثل في الأسباب التي تؤدي إلى عدم قدرة المقترض عن التسديد والناجمة عن عوامل خارجية والتي تتمثل في الوضعية السياسية والأمنية والوضعية الاقتصادية للبلد الذي يمارس فيه المقترض نشاطه إضافة إلى العوامل الطبيعية.

- **الأسباب المتعلقة بالجوانب الفنية والتقنية:**

- **التزوير والتزييف:** وبالأخص تزوير الشيكات والمستندات والوثائق المختلفة واستخدامها وكذلك تزييف العملات والتعامل بها ويحد ذلك من أبرز أسباب خسائر معظم البنوك التي تعرضت لذلك.

- **الأسباب الناشئة عن استخدام أجهزة الصرف الآلي وكذا الناتجة عن الجرائم الإلكترونية:**فاحتراق وتطوير أجهزة الصرف الآلي لإجراء عمليات محددة ومحاولات سرقة شفرات البطاقة الممغنطة أو تعطيل تلك الأجهزة من شأنه أن تحدث اضطرابات كبيرة بالذات في عمليات الإيداع والسحب[2].

2. قياس مخاطر القروض البنكية:

- قياس مخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة:

يمكن حساب مخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة بالقوانين التالية:

مخاطر السيولة =الاستثمارات المالية قصيرة الأجل غير المضمونة من الدولة /الودائع بكافة أنواعها

=الاستثمارات المالية قصيرة الأجل بغرض المتاجرة / إجمالي الودائع مستحقات البنوك أرصدة دائن والتوزيعات

مخاطر سعر الفائدة =الأصول ذات التأثير بأي تقلب في سعر الفائدة /الخصوم ذات التأثير بأي تغير في سعر الفائدة

-مخاطر الائتمان ومخاطر العمليات:

مخاطر الائتمان =صافي خسائر القروض /إجمالي القروض والإيجارات

=احتياطات خسائر القروض /القروض المتغيرة

مخاطر العمليات=إجمالي الأصول /عدد المتعاملين

=المصارف الشخصية غير المباشرة /عدد المتعاملين

-مخاطر أسعار الصرف:

1- زكريا الدوري،يسرى السمرائي،البنود المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العملية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2006، ص89.

2-رشاد نعماد شابع العامري،مرجع سبق ذكره،ص565.

مخاطر أسعار الصرف =عملة كل في المفتوح المركز /الرأس مالية القاعدة [1]

المطلب الثالث: طرق تغطية مخاطر القروض البنكية

تتمثل في الآليات والترتيبات الإدارية التي تهدف إلى حماية أصول وأرباح المصرف من خلال تقليل فرص الخسائر إلي أقل حد ممكن وبالتالي فإن إجراءات الحد من المخاطر تتضمن نوعية هذه المخاطر وقياس وتقييم إمكانية حدوثها وإعداد النظم الكفيلة بالرقابة على حدوثها أو تقليل من آثارها إلى أدني حد ممكن وتحديد التمويل اللازم لمواجهة هذه الخسارة في حالة حدوثها فيما يتضمن استمرار تأدية المصرف لأعماله وهذه الإجراءات تستند إلى أربعة أسس:

رد الفعل: يعد العامل الأساسي لنجاح وظيفة التحصيل لأنه يمثل سرعة الفعل للمصرف على حالات حدوث الخطر لذلك فيجب على المصارف أن تهتم بعامل الزمن.

الاستمرارية في معالجة حالات عدم الدفع: يجب على المصرف أن يتجنب الانقطاع في عملية التحصيل ويتفادى الثغرات في عملية الضغط علي الزبون لاسترجاع أمواله.

التصاعد: يتمثل في تصاعد الإجراءات الجذرية وأساليب الإكراه القانوني للزبون.

الحسابات: يقوم البنك بعملية تسيير الحسابات من أجل الاحتياط كزيادة مخاطر القروض البنكية المترتبة.

ويمكن توضيح إجراءات الحد من مخاطر القروض البنكية من خلال المخطط التالي:

الشكل رقم(01): إجراءات الحد من مخاطر القروض البنكية

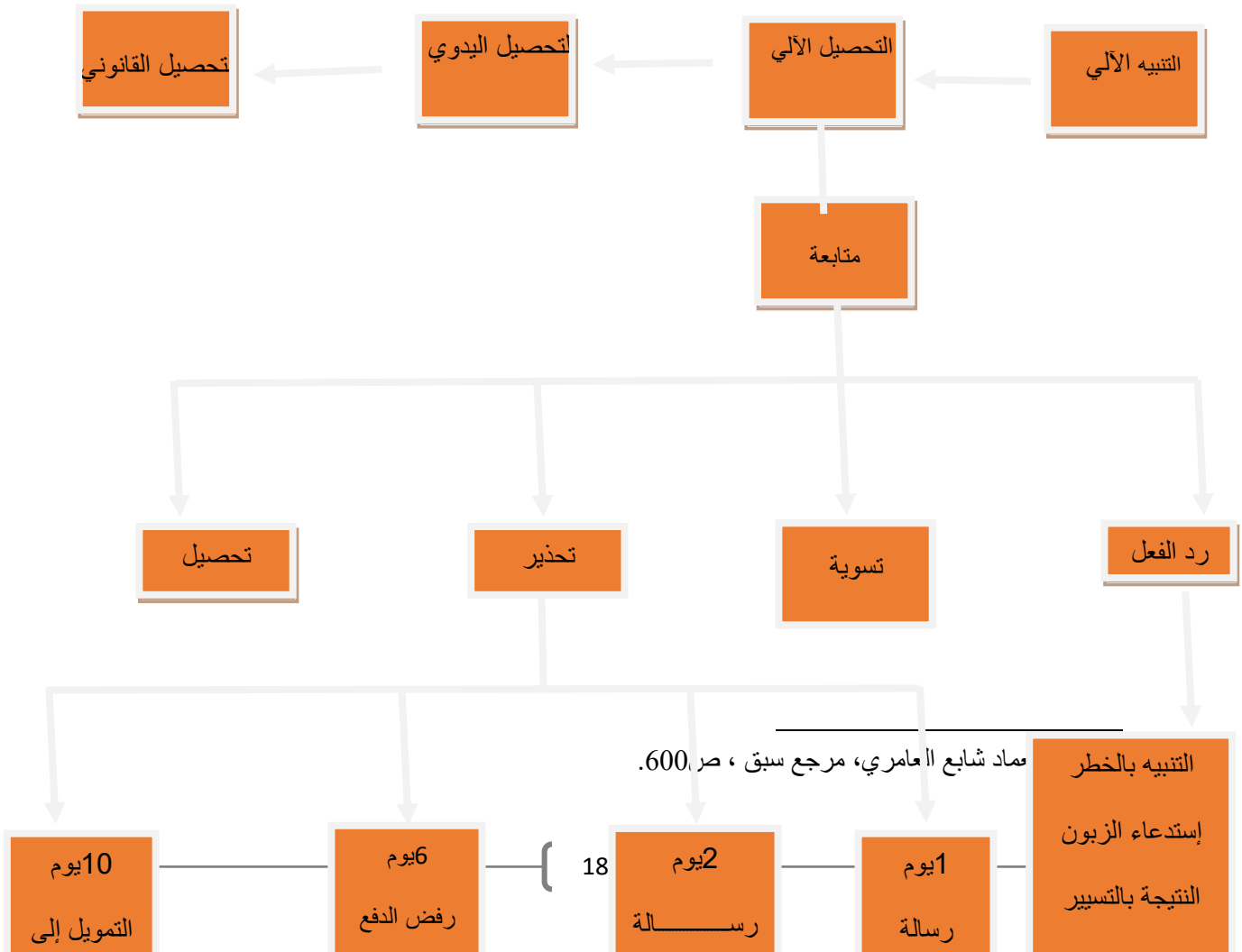

[1] عماد شابع العامري، مرجع سبق ، ص 600.

المصدر: طبعة عبد العزيز، إدارة المخاطر المصرفية في الشركات المساهمة،أطروحة دكتوراه،جامعة القاهرة،ص31

خلاصة الفصل:

من خلال دراسة هذا الفصل تبينأن البنوك تقدم أنواعا مختلفة من القروض وفق آليات وإجراءات ودراسات محكمة ودقيقة وهذا لعدم الوقوع في خطر عدم التسديد، حيث تعتمد البنوك سياسات وإجراءات ودراسة تحليلية للمؤسسة طالبة القرض باستخدام بعض النسب والمؤشرات المالية التي تعكس وضعية المؤسسة من الجانب المالي.

الفصل الثاني:المشاريع الفلاحية

وآليات تمويلها في الجزائر

تمهيد

ترتبط دراسة موضوع التنمية ارتباط وثيقا بمدى توفر التمويل اللازم لإنجاحها، في هذا الإطار عملت الجزائر عبر العديد من المخططات التنموية الرامية إلى تطوير القطاع الفلاحي كقطاع إستراتيجي يكفل تحقيق أكبر نسبة من الاكتفاء الذاتي وتقليص التبعية الفلاحة المكلفة، وهذا انطلاقا من تفعيل دور التمويل ألفلاحي المحلي سواء الحكومي

المدعم أو التمويل البنكي أو التمويل عن طريق وكالات التشغيل، في تحقيق التنمية الفلاحية المحلية وانعكاساتها على القطاع الفلاحي الوطني.

حيث نحاول من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على المشاريع الفلاحية والآليات المختلفة لتمويلها في الجزائر.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المشاريع الإستثمارية الفلاحية

مما لا شك فيه أن المشاريع الاستثمارية الفلاحية تؤدي دورا كبير وبالغ الأهمية في التنمية الاقتصادية مما يعني أنها تمثل ركيزة أساسية للتنمية ببعديها الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر،لذلك يشمل هذا المبحث المشاريع الفلاحية الجزائر.

المطلب الأول: المفهوم العام للمشروع الاستثماري

عرضت عدة تعارف للمشروع، نذكر منها التعريفين الشاملين الآتيين:

- المشروع الاستثماري هو ذلك الاقتراح الذي يؤدي إلى استثمار مبلغ معين من المال من أجل القيام بمشروع جديد أو القيام بعملية توسعية لمشروع قائم، وذلك من أجل القيام بعملية أتساع جديدة أو القيام بزيادة خطوط الإنتاج لسلع يتم إنتاجها حاليا، بهدف تحقيق أرباح زيادتها أو من أجل تحقيق أهداف أخرى خلال فترة زمنية معينة[1].

1- قاسم ناجي حمندي، أسس إعداد دراسة الجدوى وتقييم المشروعات مدخل نظري وتطبيقي، الجزء الأول، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن ،2008، ص15.

- ويعرف المشروع على أنه كل تنظيم له كيان مستقل بذاته يديره ويكمله منظم، يعمل على التأليف والمزج بين عناصر الإنتاج ويوجهها للإنتاج أو تقديم سلعة، خدمة أو مجموعة من السلع والخدمات لتحقيق أهداف معينة خلال فترة معية[1].

المطلب الثاني: المشاريع الاستثمارية الفلاحية

تعد المشاريع الاستثمارية الفلاحية من أهم المشاريع بالنسبة لأي اقتصاد.

1. تعريف المشروع الاستثماري الفلاحي:

هو ذلك المشروع الذي يركز نشاطه في التباين الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، أي يتم فيه إنفاق الموارد المالية في القطاع الزراعي للحصول على العائد المتمثل في الإنتاج النباتي والحيواني واستغلاله أو بيعه للحصول على العوائد النقدي.

2. مكونات مشروع الاستثمار الفلاحي:

يتكون المشروع الاستثمار الفلاحي من مجموعة من العناصر تتمثل في:

- موقع المشروع:

يقع أي مشروع في منطقة معينة أو حيز مكاني معين، وغالبا ما يكون الموقع الجغرافي للمشروع الزراعي في المناطق الزراعية وذلك لاحتياج المشروع إلى الأرضي كعامل أساسيفي أغلب المشروعات الزراعية، وحتى في مشروعات التصنيع الزراعي فإن موقع المشروع في الغالب يكون بجوار المناطق الزراعية.

- عمر المشروع:

عند التخطيط لمشروع ما فإنه يفترض لكل مشروع عمر افتراضي معين يصفي بعده المشروع أعماله، أي أن المشروع له نقطة بداية محددة ونقطة نهاية أيضا محددة، ويقدر بنا هنا أن نبين كل من العمر الإنتاجي للمشروع والعمر الاقتصادي له، بينما يقصد بالأول تلك الفترة الزمنية التي يفرض فيها إنتهاء المشروع من وجهة النظرة الاقتصادية حتى وإن ظل بعد ذلك منتجا، أي أن العمر الإنتاجي بعض الأحيان أكبر من العمر الإنتاجي للمشروع.

- الهيكل التنظيمي والإداري للمشروع:

يقصد بالهيكل التنظيمي بأنه الكيفية التي يتم بها ربط وحدات المشروع المختلفة بعضها ببعض لتحقيق الأهداف المحددة للمشروع، كمايقصد بالهيكل الإداري لأفراد المسئولين عن الإدارة للمشروع ووحداته المختلفة مثل مدير المشروع، معاونيه ومدير الوحدات الإنتاجية.

- الهيكل الفني والعمالي:

1- شقري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن،2008، ص15.

يشمل الهيكل الفني أولئك الأفراد المختصين بالإشراف والمتابعة للأعمال الفنية بالمشروع مثل: الأفراد المختصين بالإشراف على المباني والآلات والكهرباء والصيانة والحسابات...

- **التدفقات النقدية:** تنقسم التدفقات النقدية للمشروع إلى قسمين:
  - ✓ **التدفقات النقدية الخارجة:** وهي تمثل التكاليف والمدخلات أو الاستثمارات أي أنه تمثل الطرف السالب أي الأعباء التي يحمل بها المشروع.
  - ✓ **التدفقات النقدية الداخلية:** وتمثل العائد، الإيرادات أو مخرجات الإنتاج، أي أنها تمثل المنافع التي يحصل عليها المشروع.

المطلب الثالث: خصائص المشاريع الاستثمارية الفلاحية

لمشروع الاستثمار الفلاحي مجموعة من الخصائص التي تختلف فيها عن بقية أوجه الاستثمارات الأخرى.

1. الخصائص العامة للمشروع الاستثماري الفلاحي:

-أهمية رأس المال الميداني:

إن الحجم الكبير من الاستثمار الفلاحي في القطاع الفلاحي يقوم على تطوير رأس المال الميداني ويرجع ذلك إلى كون الأرض هي وسيلة الإنتاج الرئيسية، وكذلك وسائل الري وهي تشكل في مجموعها رأس المال الثابت، في حين يعتبر رأس المال المتغير أقل من حيث الأهمية مقارنة بالقطاع الصناعي ويرجع ذلك إلى:

- ✓ أن المادة الأولية في الفلاحة قليلة التكلفة مقارنة بالمواد الأولية في الصناعة.
- ✓ أن المواد الأولية في الفلاحة يمكن أن تكون ذاتية الصنع بل ذاتية في معظم الحالات.
- ✓ أن المادة الأولية في الفلاحة تستعمل مرة واحدة خلال الدورة الإنتاجية.

- أهمية عنصر المخاطرة:

مما يزيد من مخاوف المستثمرين من عدم إمكانية الحصول على عوائد مجزية لارتباط الإنتاج الفلاحي بعمليات بيولوجية شديدة التأثير بالعوامل الطبيعية لهذا تجدد الحكومات في الكثير من البلدان تقوم بكفالة الاستثمار في هذا القطاع بطرق عديدة، كالتعهد بشراء المحصول بأسعار معينة تضمن للمستثمرين الحصول على أرباح مجزية أو التعويض عن الخسائر في حالة تعرض المحاصيل لحالات طارئة.

- الدورة المالية:

تختلف الدورة المالية في الفلاحة عن الصناعة وذلك لأن التدفق النقدي في الفلاحة يكون مرة واحدة عند بيع المحصول فقط، وعملية التدفق ليست مستمرة.

- اختلاف السنة المالية الفلاحية عن السنة المالية العادية:

فهذا يؤدي إلى الإخلال بعمل البنوك المختلفة ذات النشاط الاستثماري من وجهة نظر المحاسبة كترصيد الحسابات وإعداد الميزانيات مما يجعلها تحجم عن التعامل مع المستثمرين في القطاع الفلاحي.

- تعرض الإنتاج الفلاحي للاستهلاك الذاتي:

إن من ضمن مؤشرات الإحجام عن الاستثمار فيه، هو عدم إمكانية الحصول على الأعداد المتوقعة.

- الدورة الفلاحية:

يخضع الاستثمار الفلاحي للدورة الزراعية، إذن الزراعة تتطلب الإنتاج، تخصيب الأرض من سنة إلى أخرى، تفاديا لإنهاك التربة حيث يتم تحسينها وزرعها بمنتوج آخر ذا طبيعة إنتاجية مختلفة[1].

المبحث الثاني: سياسات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر

يلعب القطاع الفلاحي دورا كبير في تنمية الاقتصاد الوطني، حيث يشغل أكثر من 21 من اليد العاملة فمنذ الثمانينيات والقطاع الفلاحي يشهد تغيرات وتجديدات خاصة بعد تحرير المنتوجات الفلاحية، وكذا تحرير التجارة الداخلية والخارجية، لقد لجأت الحكومة الجزائرية أهمية كبيرة للقطاع الفلاحي، حيث رسمت خطة عملية ترمى من خلالها إلى تحقيق التوازن وتوفير التسهيلات اللازمة للفلاحين حتى يتمكنوا من تخطي الصعوبات التي تواجهها.

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر

مر القطاع الفلاحي خلال هذه الفترة بثلاثة مراحل رئيسية:

1.المرحلة الممتدة من 1962-1980:

1.1. مرحلة التسيير الذاتي:

كان الوضع الذي واجهته الحكومة الأولى سنة 1962وضعا مؤلما حيث أن سبع سنوات من الحرب والتخريب الاستعماري دمرت الهيكل الاقتصادي في البلاد لا سيما في سنتي1961-1962كانت منظمة الجيش السري التابعة للمعمرين تقوم بتنفيذ سياسة الأرض المحروقة حتى لا ينتفع الجزائريون بعد الاستقلال من وجود أي إنجاز أضف إلى ذلك هجرة مايقارب مليون معمر إلى فرنسا في بضعة شهور تاركين مزارعهم

1- أحمد نافع دبار، محمد الأمين شباح، محمد البشير العمامرة، آليات تمويل المشاريع الفلاحية من طرف البنوك التجارية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وكالة الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي ،2019/2010، ص30.

ونشاطاتهم ووظائفهم (50000إطار عالي ،35000إطارمتوسط ،100000عامل متوسط)وسد الجزائريون ذلك الفراغ بالوسائل المتوفرة لديهم وهي جد قليلة علما أن أغلبية الجزائريون يقيمون في الأرياف وأثناء هجرتهم أخذ المعمرون مدخراتهم رؤوس أموالهم ناهيك عن التحولات غير البنكية .

قامت الدولة باتخاذ أول إجراء هو إعلان أملاك المعمرين "دون مالك "وهكذا ظهر نظام التسيير الذاتي الذي يعرف على أنه تسيير العمال الديمقراطي للمنشآت والمستثمرات التي هجرها الأوربيون وتم تأميمها.

ظهر التسيير الذاتي عندما شرع العمل في القاعدة تشغيل الوحدات الزراعية والصناعية التي تركها الأوربيون بعد صيف 1962 ثم تدخلت الحكومة الجزائرية بواسطة مراسيم مارس وأكتوبر 1963 بهدف تنظيم الأراضي الزراعية وكيفية استغلالها وإضفاء الشرعية القانونية للإستلاء الجماعي من طرف الفلاحين على الأراضي وثم إنشاء نظام التسيير الذاتي حيث بلغت نحو 22037مزرعة بمساحة تقدرب2.4 مليون هكتار[1]

2.1. مرحلة الثورة الزراعية:

جاءت الثورة الزراعية كنتيجة للوضعية التي آلت إليها الفلاحة في البلد آنذاك، وكذلك نتيجة للوضعية والاجتماعية المتدهورة للمواطنين، والتباين الموجود بينهم، وعلى هذا صدر ميثاق الثورة الزراعية 1971/14/07وشرع في تطبيقه في شهر جوان 1972 وقد جاء في المادة الأولى من قانون الثورة الزراعية ما يلي:

"الأرض لمن يخدمها، ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها ويستثمرها ".

وهو مبدأ سياسي واجتماعي و في آن واحد إذ تهدف إلى القضاء علي التباين في توزيع الملكية ،وكذلك دمج المواطنين البسطاء في التنمية الاقتصادية القومية ،والرفع من دخولهم الشخصية ،كما يهدف إلي تنظيم الانتفاع بالأرض والوسائل لفلاحتها بشكل ينجم عنه تحسين الإنتاج بواسطة تطبيق التقنيات الفعالة علي الأراضي الزراعية أو المعدة للزراعة ،النخيل ،الماشية من الغنم الأراضي الغانية ،المياه المعدة للاستعمال الزراعي وبموجب هذا القانون تم منح أراضي الفلاحية للمحرومين ،و ذلك سواء في الأراضي التابعة لملكية الدول والبلديات أو في الأراضي المؤممة ،وبلغت الأراضي الموزعة مليون هكتار منها تعاونيا زراعية بلغت نحو 7000 تعاونية تقريبا.

3.1. مرحلة القطاع الخاص :

هو قطاع مهم في الفلاحة الجزائرية ويحتل مساحة معتبرة، وينقسم من ناحية التقنيات والوسائل المستخدمة إلى قسمين هما:

1- البروفيسور نبيل بوبية، السياسات الفلاحية في الجزائر،SITES.GOOGLE.COM/SIT/TOLITO/AGR

- **قطاع خاص تقليدي**: يعتمد على الوسائل البدائية، ويهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي.
- **قطاع خاص حديث:** يعتمد على التقنيات الحديثة والأساليب الزراعية المتطورة ويوظف الاستثمارات اعتماد على الفائض الذي يحصل عليه.

- وقد عرف هذا القطاع تقلبات كبيرة منذ الاستقلال راجعة إلى السياسات المعتمد من طرف الدولة مما جعله مهمشا نوعا ما وبعد 1966 عملت الدولة علي تدعيمه وتقديم القروض لكي يساهم في التنمية الاقتصادية للبلاد.

2.الفترة (1990-1981) وضع القطاع الفلاحي بعد إعادة الهيكلة:

نجحت إعادة الهيكلة الزراعية بناء على صدور منشور رئاسي رقم 14 الصادر في 14 مارس 1981 المتعلق بالتسيير الذاتي وتعاونيات قدماء المجاهدين نتيجة تلك التناقضات البارزة في القطاع الفلاحي من جهة ومن جهة أخرى فإن اهتمام الدولة بالزراعة صادر عن تقييم تجارب التخطيط السابق.

وكانت الأهداف المرجوة في إعادة الهيكلة الاقتصادية البحتة منها:

- تطهير القطاع الفلاحي من السلبيات المسجلة
- إعادة تنظيم عقاري للأراضي التابعة
- استصلاح الموارد الفلاحية الوطنية وتهيئة المحيط الريفي في القطاع الاشتراكي وكذلك تشجيع مبادرات الفلاحين
- رفع الحواجز البيروقراطية التي كانت تعرقل نقل وتداول السلع وإعادة تقويم الدخول الزراعي
- وضع سياسة لتكثيف الإنتاج بالاهتمام بجودة البذور والتقطير والري.

دور الدولة هنا انحصر في التوجيه العام للأنشطة الزراعية تحديد المحاور الكبيرة للخطة الزراعية للتحفيز على التنمية ولا مركزية هياكل الدعم والإسناد للإنتاج الزراعي.

وهكذا إستيقظ القطاع الخاص من نومه وأصبح في سنة 1998يتنافس بكفاءة القطاع الخاص ويفك الإحتكار الذي يتمتع به[1].

3.الفترة (1999-1990) واقع القطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات:

جاءت إصلاحات 1990محاولة لإجاد مناخ ملائم للحد من الأثار السلبية السابقة ذلك من خلال قانون 1990 حيث يهدف القانون إلي بعث النشاط الفلاحي ومحاولة علاج سلبيات قانون 1987، وذلك حماية للأرض الفلاحية وضمان الاستقلال الشامل لها ووضعها

1- خديجة مراحي، واقع تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية الفلاحية في ظل التوجيهات الحديثة للجزائر دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر أم البواقي وكالة سوق نعمان 331، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي 2016/2017، ص44.

لحساب وعلى نفقة مالها، وكذلك فتح المجال أمام قوى السوق كشكل من أشكال تسيير وتمويل القطاع الفلاحي.

إذا كان قانون1990 يهدف إلى إعادة الأراضي المؤممة والدخول في اقتصاد السوق وفق ما تطلبه الإصلاحات الاقتصادية، فإن هذا القانون وضع شروط لإعادة الأراضي المؤممة وأخذ بعين الاعتبار الماضي السياسي أثناء حرب التحرير وحق الميراث لا يكون للورثة من الدرجة الأولى....

غير أن الواقع مس كل الأراضي المؤممة ماعدا الأراضي التي وضعت تحت حماية الدولة قبل عام 1965، ولقد مست الإصلاحات القطاع المصرفي أيضا، إذا بدخول عام 1990جاء قانون النقد والقرض كإطار جديد يهدف إلى تحرير الاقتصاد من القيود ذات الطابع المركزي الذي عرفه النشاط الاقتصادي والمالي والنقدي في مرحلة التخطيط المركزي، وما أنجز عنها من آثار سلبية تتنافى مع روح المبادرة والتحفيز.

فنظام النقد والقرض جاء ليعيد ميكانيزمات النقد والقرض وإيجاد علاقة متكافئة بين المؤسسات النقدية والمالية القائمة بالإقراض، وفي هذا الإطار بعد أن هذا القانون سمح بعزل الدائرة الحقيقية على الدائرة النقدية، وعزل ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية، وإبعاد الخزينة العامة عن الدائرة التمويل والقرض.

المطلب الثاني: القطاع الفلاحي في ظل البرامج الوطنية للتنمية الفلاحية:

سنحاول من خلال هذا المطلب إبراز أهم الجوانب المتعلقة بالبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية يما يلي:

1.مفهوم البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية:

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عبارة عن آليات خاصة ترمى إلى ترقية التأطير التقني والمالي والنظامي، قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة، من خلال المحافظ الحماية والإستعمال العقلاني للموارد الطبيعية كذلك عن طريق استصلاح الأراضي والاستغلال الأفضل للقدرات الموجودة[1].

2. أسس البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية:

إن العمليات الأساسية المحددة من طرف وزارة الفلاحة في إطار مهمتها المتمثلة في الضبط واستصلاح شمال وجنوب البلاد، تحويل أنظمة الإنتاج والاستعمال العقلاني للموارد المالية للدولة تهدف أساسا إلى إعادة تشكيل المساحات الفلاحية والمحافظة على الموارد الطبيعية كالمياه والأراضي التي من شأنها تشجع التنمية المستدامة.

هذه العمليات الأساسية تفرضها المعوقات المتعلقة بالتربة والمناخ، لأن معظم الأراضي الزراعية للبلاد تتميز بمناخ جاف وتربتها مهددة بالانجراف والتدهور بسبب

1بوجيهي محمد، تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر، مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص علوم مالية، جامعة قسنطية2008، ص45.

تقنيات وأنظمة الإنتاج غير ملائمة، كما أن التوجيهات الواردة في البرنامج الحكومي، تأخذ بعين الاعتبار المعطيات الاقتصادية الاجتماعية والتقنية.

بالنظر إلى البعد الدولي، فإن المخطط الوطني يندرج ضمن مسعى إعادة الطابع الفلاحي لمناطقنا، وتوفير الشروط للزيادة القدرة التنافسية للأنشطة والمنتجات الفلاحية، لتصبح أكثر جاذبية للاستثمار المباشر وإنشاء مؤسسات فلاحية وصناعية وغذائية بالمقابل الاستعمال المشروط والمصمم للبرامج المحددة.

3. أهداف البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية:

يهدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلي تحسين مستوى الأمن الغذائي حسب المعايير المتفق عليها دوليا، وتحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني وتنمية قدرات الإنتاج للمدخلات الفلاحية من بذور وشتائل، كما سطرت الدولة عدة أهداف على الأمدين المتوسط والبعيد وتتمثل أساسا في:

- الحماية والاستعمال العقلاني والدائم للمواد الطبيعي .
- الاندماج في الاقتصاد الوطني.
- التخصيص الإقليمي للإنتاج الفلاحي.
- تحسين الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج الفلاحي.
- ترقية وتشجيع الفلاحي.

4. مكونات المخطط الفلاحي للتنمية الفلاحية:

يتمحور تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (p nda) حول المكونات الرئيسة الأربعة التالية:

- إنتاج وإنتاجية الفروع المختلفة المدعمة عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.
- تكييف الأنظمة الزراعية في المناطق الطبيعية.
- دعم استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز والاستصلاح في الجنوب
- المخطط الوطني للتشجير.

المطلب الثالث: بعض المشاكل والحلول المقترحة الفلاحية في الجزائر

في هذا المطلب سنتطرق لأهم المشاكل والحلول التي يتعرض لها القطاع الفلاحي.

1. المعوقات التي تواجه قطاع الفلاحة:

رغم الإجراءات والقوانين والبرامج التي وصفتها الجزائر للنهوض بالقطاع الفلاحي إلا أنها لم تصل إلى الأهداف المرجوة بسبب عدة معوقات مختلفة منها ما يتعلق بالجانب الطبيعي والبيئي، ومنها ما يتعلق بالجانب المادي والبشري.

1.1.معوقات تتعلق بالموارد الطبيعية والبيئة:

تتمحور المشاكل الكمية والنوعية للموارد الأرضية حول التغيرات التي تحدث للأراضي الزراعية وتؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة في قدرتها واستدامة عطائها، وتؤدي العوامل الطبيعية دورا كبيرا في تحديد القدرات الإنتاجية للقطاع الزراعي بل إنها تحتل الصدارة في ذلك، فدون وجود مساحة أرضية صالحة للزراعة يستحيل تحقيق الإنتاج مهما بدلت من جهودها وتتمثل أهم هذه المعوقات في:

ـ معوقات تتعلق بطبيعة الأرض الزراعية:

تعاني الأراضي الزراعية في الجزائر عدت مشاكل، لعلأهمها تناقص الرقعة الزراعية وتفتت وتبعثر الملكيات والحيازات، إلى جانب اختلال العلاقة بين الأراضي والموارد المائية، وهذه الخصائص تجعل الأرض غير اقتصادية بحيث تقتصر على نمط إنتاجي قوتي أو محدود الجدوى، أما بالنسبة إلى تناقص الرقعة الزراعية فذلك يمكن حصره ضمن ما يلي:

- التقليص المعتمد من طرف الإنسان، ويشمل ذلك مجموعة الأعمال المتعلقة بالتجريف، التبوير والبناء على الأراضي الفلاحية، حيث أدت هذه العملية إلى فقدان مساحة كثيرة من أجود الأراضي الزراعية.
- فقدان الأراضي بسبب متطلبات الزراعة حيث تساهم الزراعة نفسها في فقدان قدر مهم من الأراضي الزراعية ولعل أهم أسباب ذلك وهو إنتشار ظاهرة تفكك الملكيات والحيازات مما أدى إلى فقدان الكثير من مساحات الأراضي الزراعية.
- انتشار الأراضي المتأثرة بالأملاح مما يؤدي ارتفاع مستوى المياه الجوفية إلي قرب سطح الأرض في الكثير من الأحيان إلى تراكم الأملاح وبعض المخلفات الضارة مما يؤثر على خصائص التربة وعلى النباتات التي تنمو فوقها.
- التصحر وتعد هذه الظاهرة خطيرة في الجزائر وذلك لزيادة مساحته مع مرور الزمن حيث بلغت المساحة المتصحرة أكثر من 82.7 من المساحة الكلية.

ـ معوقات تتعلق بالموارد المائية:

تعتبر المياه من الموارد الأكثر ندرة من بين الموارد الزراعية الطبيعية بالنسبة للجزائر، وعلى العموم فإن الجزائر تعاني مشاكل جمة في توفير ما يلزمها من المياه، إذ تعرف تحديا مائيا يتمثل في ندرة مواردها المائية، حيث تعتمد معظم مساحات الزراعة في ريها على الأمطار ويرجع تدهور الموارد المائية إلى الأسباب التالية:

- **مشاكل التلوث: لا** تقتصر مشاكل المياه على نقصها ونذرتها فحسب بل إلى تلوثها أيضا وهذا راجع إلي ضعف الإجراءات المتخذة لحماية البيئة من التلوث الصناعي والنفايات.
- **مشاكل الملوحة: وهذا** راجع إلي تحويل مياه صرف المشاريع إلى الأنهار واستنزاف مخزون المياه الجوفية واستغلال المياه بمقادير تفوق التغذية السنوية.

- معوقات الطبيعية البنائية:

هي المعوقات المتضمنة أصلا في مجال العمل الزراعي مثل:

- معوقات مناخية حيث تتسم الجزائر بمناخ غير مشجع، فقد شهدت فترة التسعينات تحديدا موجات متابعة من حالات الجفاف وقد تزامن معه تقلبات حادة وتذبذب محسوس في الإنتاج الفلاحي وحتى المساحات المزروعة المحصودة تتأثر بالتقلبات في الأحوال المناخية وكميات الأمطار والفيضانات ودرجة الحرارة إلى جانب الإصابة بالأمراض والأفات الزراعية وغيرها.
- التعرية عن طرق الرياح إذ تعاني الجزائر تدهور الأراضي بسبب العرية الريحية، فهي معرضة للرياح المتفاوتة القوة على مدار العام ما يساعدها على ذلك السلوكيات السلبية التي يقوم بها الإنسان، من إزالة الغابات والرعي الجائر وغيرها

2.1. مشاكل ومعوقات تتعلق بمستلزمات الإنتاج:

تؤثر مستلزمات الإنتاج الزراعي من حيث مدى توفرها بكمياتها المطلوبة ومواصفاتها النوعية الجيد تأثيرا مباشرا في كمية الإنتاج الزراعي والنوعية.

- العتاد الفلاحي:

يساهم العمل الزراعي بشكل كبير في تحسين الأداء الفلاحي فالجزائر وإن كانت تبذل جهودا كبيرة في اقتناء المعدات والآلات الزراعية، فيبدو أن هناك تناقض واضحا في سياستها إذ تستورد ما يفوق 300مليون دولار سنويا من العتاد الفلاحي.

- البذور المحسنة:

تؤثر نوعية البذور على الإنتاج والإنتاجية بصورة جلية بالأصناف والبذور المحسنة هي من مدخلات الإنتاج الأساسية التي تساهم بدرجة كبيرة في رفع معدلات الإنتاج بصفة عامة يعاني الإنتاج الزراعي عدم توفر الأصناف المحسنة الملائمة لمختلف بيئات الإنتاج كما أن المستورد منها يكون أحيانا غير ملائم أو أنه من النوعية الرديئة إلى جانب تأخر في مواعيد توفر ما تم استرداده، ومن جهة أخرى، يتصف الإنتاج الحيواني بتدني الصفات الإنتاجية للحيوانات المنتجة.

3.1. مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد البشرية والمادية والتنظيمية:

ترتبط هذه المشاكل بالجوانب ذات الصلة بممارسات العاملين في القطاع الزراعي كأشخاص وكتنظيمات من حيث قدراتهم الأدائية وإمكانياتهم المادية التي يتم تسخيرها في هذا المجال.

- مشاكل ضعف الإرشاد والبحث الزراعي:

ويشمل الإرشاد الزراعي حلقة الوصل بين مراكز البحوث الزراعية والمصادر التقنية الأخرى والمنتجين الزراعيين وتتمثل أهم هذه المشاكل في:

- ضعف العلاقة بين البحث والإرشاد الزراعي
- غياب الرابط بين الإرشاد الزراعي وأجهزة البحث العلمي
- تدني مستوى البحث الزراعي[1]

- مشاكل ومعوقات تعلق بالموارد البشرية:

تعني بها خصائص القوى الزراعية العاملة ومتطلباتها العلمية حيث يعاني القطاع الفلاحي مشكلة عدم التوازن بين العرض والطلب في سوق العمالة الزراعية وتكمل مشاكلها في

- نقص الموارد البشرية المدربة في المجال الزراعي
- ضعف البرامج التدريبية
- انتشار الأمية وانخفاض المستوى التعليمي

- مشاكل ومعوقات تنظيمية:

يمكنحصرها في النقاط التالية:

مشاكل التسويق الزراعي إذ يعرف تدنيا في نوعية المنتجات المعروضة في الأسواق وعدم توافر الحد الأدنى من الشروط الفنية ونقص كبير في الخدمات التسويقية.

-مشاكل التسيير الإداري للزراعة :

- ندرة رؤوس الأموال المحلية والأجنبية لتمويل الفلاحة
- مشاكل متعلقة بارتفاع عنصر المخاطر في النشاط الزراعي[2]

2. الحلول المقترحة لمواجهة المشاكل الفلاحية:

يلعب القطاع الزراعي في الجزائر دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية، نظرا لمساهمتها في توفير مناصب شغل للأفراد المجتمع وتوفير الغذاء والمواد الأولية لتغذية الصناعات المحلية، كما يلعب دورا هام في ترقية الصادرات والحد من الواردات.

إذا يواجه هذا القطاع تحديين رئيسين فهو من جهة المحرك الأساسي لنمو الاقتصاد ومن جهة أخرى العامل الأساسي لتحقيق الأمن الغذائي الوطني ، حيث تم بناء السياسة الزراعية في الجزائر تدريجيا نتيجة لتدابير إجراءات مختلفة من أجل الرد علي الطلبات المتزايدة و الرفع من مستوي المعيشة في المناطق الريفية ، وهذا للوصول إلي تنمية الاقتصاد الوطني والارتقاء بمعيشة أفراد المجتمع عنطريق البحث المستمر والتطلع

1 - فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص267.
2- جلال الملاح، تخطيط وتقييم المشروعات الزراعية، دار المريخ للنشر، السعودية، ص15.

للتحديات المختلفة الناتجة عن التغيرات التي تطرأعلي الحركة الاجتماعية والاقتصادية والديمقراطية والبيئية .

إن المسألة الأساسية المطروحة حاليا على السلطات الجزائرية هو الوصول إلى تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، التي تعمل علي تحسين الأوضاع المعيشية للسكان وتخفيف البطالة، حيث يتطلب تحقيق التنمية الزراعية في الجزائر مجموعة من الإجراءات والتدابير أهمها:

- تنمية الأرياف عن طريق توفير سبل العيش الحسنة لهم لحد الهجرة إلى المدينة من خلال توفير مناصب الشغل وتخفيف الفقر ونشر الوعي.
- تعزيز الإصلاحات السابقة ودعمها بإصلاحات وتدابير مستقبلية تعمل على رفع التحدي للوقوف على واقع القطاع الزراعي الجزائري.
- توفير نموذج زراعي حديث لتعزيز وتوسيع التنمية الزراعية ومنها التنمية الاقتصادية من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- وضع إستراتجيات فعالة لمواجهة التحديات المناخية والحد من الآثارالمناخية السلبية من خلال الحفاظ على الثروة المائية المتأتية من الأمطار والعمل على حفظها للاستفادة منها في سقي الأراضي الزراعية لتخفيف من نقص المياه[1].

المبحث الثالث: آليات تمويل المشاريع الفلاحية في الجزائر

1- مرجع سبق ذكره، ص 18.

يعد التمويل الفلاحي أحد الأهداف المسطرة من قبل الحكومة الجزائرية عبر مختلف المخططات المعلن عنها، حيث يتم وفقها تحديد معالم ومصادر تمويلية تليق بمقام القطاع وتغطي مختلف الفعاليات الإنتاجية خلال فترات زمنية محددة.

المطلب الأول: قروض الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي

أنشئت صناديق التعاون الفلاحي من خلال الأمر 64-72 الخاص بالقانون العام للتعاونيات، مارست منذ نشأتها عدت أنشطة خاصة بالتأمينات الاجتماعية والاقتصادية خاصة قبل إصلاحات 19-87المرفقة بكيفية الأراضي وكذا حقوق وواجبات المنتجين الفلاحين والتعاون الفلاحي مكون من عدة صناديق جهوية(crma) موزعة عبر التراب الوطني وكلها مجتمعة تشكل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي ويمكن تلخيص مهامه فيما يلي:

- تسهيل وضمان العمليات التمويلية المحققة من طرف الشركات والمتصرفين
- يساهم في تطوير وتنمية الفلاحة والصيد البحري ...
- تطبيق التأمينات على الممتلكات والأشخاص في القطاعات المعني بها قانونيا
- توفير التسهيلات للمستفيدين من المخطط الوطني للتنمية الريفية والمتمثلة في التأمين الاقتصادي والفلاحي من جهة، والقروض التي يمنحها للفلاحين والقروض الممنوحة من طرف البنك الوطني للتنمية الريفية[1].

المطلب الثاني: التمويل ألتأجيري الفلاحي عن طريق الشركة الجزائرية للإيجار المالي للمنقولات

يعود تاريخ إنشاء صيغة التمويل التأجيري (الليزينغ)إلي سنة 1996،حيث عرفته المادة الأولى من الأمر 09/96المؤرخة ففي 1996/001/10على أنه عملية تجارية ومالية منجزة بواسطة البنوك والمؤسسات المالية أو شركات تأجير مؤهلة لهذه الصيغة مع المتعاملين الإقتصادين الجزائريين أو الأجانب ،أشخاص طبيعيين أو معنويين تابعين للقانون العام أو الخاص ،تنجز عملية قرض الإيجارالذي يمكن أن يتضمن أو لا يتضمن حق خيار الشراء لصالح المستأجر ويقع بالضرورة علي أصول منقولة أو عقارية أو ذات استعمال مهني وعلي الرغم من أن هذه الصيغة بدأ العمل بها سنة 1996 إلا أن القطاع الفلاحي لم يستفد من هذه الصيغة سنة 2008أين تم إدراجها في المادة 31 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008من خلال مجموعة الإعفاءات التي منحت لتمويل الفلاحة في ظل هذه الصيغة ،حيث باشر بنك الفلاحة والتنمية الفلاحية تمويل الفلاح وفق هذه الصيغة والتي تهدف أساسا إلي عصرنة وسائل الإنتاج الفلاحي،

ومن بين الفعاليات الفلاحية التي تغطيها هذه الصيغة نجد:

- اقتناء العتاد الفلاحي (جرارات، حاصدات، عتاد الحرث ...)

1- مجدولين دهنية، مرجع سبق ذكره، ص38.

- تجديد الحظيرة الوطنية للعتاد الفلاحي
- تحديث وتجديد معدات الري (الرش المحوري، الرش بالتنقيط ...)

ويتصف القرض الإيجاري بكونه أحد القروض الموجهة لعصرنة وسائل الإنتاج الفلاحي، حيث يمكن لهذه الصيغة أن تغطي التكاليف الإجمالية للقرض بنسب ة100%، كما أن نسبة المساهمة التي يقدمها الفلاح تتراوح بين 20%و30%من التكلفة الكلية للإستثمار، تحدد المدة الزمنية للقرض علي حسب الاستثمارات المستهدفة حيث تقدر فترة تسديد القروض الخاصة بالحاصدات ب 10سنوات و5سنوات لبقية التجهيزات،
كما يطبق على هذه الصيغة سعر الفائدة سوقي 9%، أما فيما يخص الضمانات المقدمة فإن الأصل المقدم يعد في حد ذاته ضمان للبنك من خلال إمتلاكه من طرف هذا الأخير[1]

المطلب الثالث: قروض بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدعم المستثمرات الفلاحية عن طريق منح القروض، التي يستفيد منها كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، ومن بين القروض البنكية التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية لتمويل المشاريع الفلاحية، وهي قرض الرفيق وقرض التحدي.

1. التمويل بواسطة قرض الرفيق

يعد قرض الرفيق من أفضل السبل التي من خلالها جسدت السلطات العمومية دعمها للقطاع الفلاحي، وقد جاءت تطبيقا لقانون التوجيه الفلاحي الصادر بتاريخ 02أوت 2008وذلك بعد إبرام اتفاقية بين وزارة الفلاحة من جهة وبنك الفلاحة والتنمية الريفية من جهة أخرى بتاريخ 05أوت2008.
ويعتبر قرض الرفيق قرض موسمي يقدمه البنك لتمويل نشاطه الفلاحي الموسمي خلال السنة.

- يستخدم قرض الرفيق نوعين من الضمانات (ضمانات مؤسسات التأمين وضمانات شخصية).

-مزايا قرض الرفيق من بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

يتميز قرض الرفيق من بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالعديد من المميزات مها:

- لا يشترط في هذا النوع من القرض علي الفلاح تقديم مساهمة شخصية.
- تقديم الدولة دعم على معدلات الفائدة نسبة 100%حيث تتكفل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بدفع التكلفة الحقيقة لمعدلات الفائدة والمقدرة ب 5.5 %من حجم القرض.
- هو قرض صالح لمدة سنتين.

1الأمر رقم 96-09 المؤرخ في 10يناير 1996 المتعلق بالاعتماد الإيجار.

- أي مستفيد من قرض الرفيق يسدد ما بين 6إلى 24 شهرا يستفيد من تسليم كل الفوائد من قبل الوزارة المعنية وكذلك ينتفع من دين مختلف بالصيغة نفسها للمدة القادمة.
- أي منتفع من قرض الرفيق المقدم من بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ولا يسدد في مدة السنين يفقد حق كفالة تسليم الفائدة من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري ويفقد حق الاستفادة من القرض مرة أخرى.

2. **قرض التحدي***

يعتبر قرض التحدي من القروض التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية لتمويل المشاريع الفلاحية، وهو قرض استثماري يكون طويل ومتوسط الأجل وهو قرض استثماري مدعم يمنح لإنشاء المستثمرات الفلاحية الجديدة، وتربية المواشي وإستطلاح الأراضي الفلاحية الموجودة، سواء المملوكة للخواص أو تلك التابعة للأملاك الخاصة للدولة.

خلاصة الفصل

من خلال دراسة الفصل الثاني تم التوصل إلى أن للمشاريع الاستثمارية أهمية في أي اقتصاد وخاصة في مجال الفلاحة، فقد أولت الجزائر اهتماما خاصا بهذا النوع من المشاريع وخاصة من ناحية تمويلها حيث تمت العديد من التغييرات والتجديدات للنهوض بهذا القطاع. وقد أتضح أن البنوك التجارية تعد من أهم ممولي القطاع الفلاحي في الجزائر، حيث عملت الدولة على إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية كبنك متخصص في عملية تمويل المشاريع الفلاحية ضمن السياسة العامة للدولة وبرنامج وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

*سيتم التطرق لكل الجوانب المتعلقة بهذا النوع من القروض في الفصل الثالث

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لتمويل المشاريع الفلاحية من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ـ ميلة ـ

تمهيد:

بعد دراستنا للجانب النظري لموضوع دور القروض البنكية في تمويل المشاريع الفلاحية سنحاول من خلال هذا الفصل التطبيقي إسقاط ما تم الوصول إليه نظريا على ما هو موجود في الواقع.

لذلك قمنا بتربص ميداني في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة من أجل الوقوف على كيفية تمويل مشاريع استثمارية فلاحية، والمعايير المعتمدة لمنح القروض البنكية اعتمدت الدراسة التطبيقية على الوثائق المقدمة من طرف الوكالة، وانطلاقا من الدراسة الميدانية للبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المبحث الأول: تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (Badr)

يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أهم البنوك الرائدة في السوق البنكي الجزائري ويتميز بتخصصه في تمويل النشاط الفلاحي والتنمية الريفية، حيث يخصص هذا المبحث للتعريف بهذا البنك "المؤسسة الأم" مع تقديم وتعريف لوكالة بدر ميلة.

المطلب الأول: التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية "المؤسسة الأم" وأهدافه

1. التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية:

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية (Banque de l'Agriculture et duDéveloppementRural) أكبر البنوك التجارية في الجزائر من حيث شبكة الفروع، إذ يضم حاليا أكثر من 300 وكالة محلية و39 مديرية جهوية مؤطرة بأكثر 7000 عامل مابين إطار وموظف[1] بعدما كان عدد الوكالات المحلية لا يتجاوز 140 وكالة أثناء تأسيسه. وهو أحد البنوك الرائدة بالجزائر عن طريق تقديمه لباقة متنوعة من المنتجات المالية والخدمات البنكية المتميزة.

-أسس هذا البنك في إطار سياسة إعادة الهيكلة التي تبنتها الدولة بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بموجب مرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس1982[2]، حيث يتخذ شكل شركة ذات أسهم تعود ملكيته كاملة للقطاع العمومي، وقد أسس بهدف تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، ولقد أوكلت له مهمة تمويل هياكل ونشاطات القطاع الفلاحي، الصناعي، الري الصيد البحري والحرف التقليدية في الأرياف.

---

www.badr-bank.net, date de consultation 20/04/2016 à 14 :2011

2 - مرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982 المتعلق بإنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الجريدة الرسمية، العدد 11، 1982/03/16.

تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار الإصلاحات الاقتصادية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 22 مليار دينار جزائري، مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1.000.000 دج للسهم الواحد، ولكن بعد صدور قانون النقد والقرض في 14 أفريل1990 الذي منح استقلالية أكبر للبنوك وألغي من خلاله نظام التخصص، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر مهامه كبنك تجاري والمتمثلة في منح القروض وتشجيع عملية الادخار بنوعيها، أما حاليا فيقدر رأس ماله بحوالي 33 مليار دينار جزائري موزع على 3300 سهم بقيمة اسمية قدرها 1.000.000 دج لكل سهم مكتتبة كلها من طرف الدولة.

2.أهداف البنك

يتطلع بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى:

- توسيع وتنويع مجالات تدخلا لبنك كمؤسسة مصرفية شاملة.
- تحسين نوعية وجودة الخدمات.
- تحسين العلاقات مع العملاء.
- الحصول على أكبر حصة من السوق.
- تطوير العمل المصرف يقصد تحقيق أقصى قدر من الربحية.

3. مهام البنك

تتمثل المهمة الرئيسية للبنك في تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي.

4. الشركات التابعة للبنك

يمتلك البنك عددا من الشركات والمؤسسات والصناديق التابعة له، وهي عبارة عن مؤسسات يمتلك البنك نسبة معينة في رأسمالها ويبلغ عددها 26 مؤسسة وصندوق ومن بينها بنك البركة الذي يمتلك البنك رأسماله مناصفة مع بنك البركة السعودي، شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية ما بين البنوك SATIM والكثير من صناديق ضمان القروض. وتنشط هذه الشركات التابعة في العديد من المجالات مثل: الوساطة في تجارة الأدوات المالية والأسهم، التعليم والتكوين، أنشطة التأمين، الصناديق المشتركة وخدمات الصيرفة الإسلامية.

المطلب الثاني: منتجات وخدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر

1. مجال تخصص بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية مجموعة متكاملة من الخدمات البنكية للعملاء من الأفراد والمؤسسات، بالإضافة إلى خدمات التأمين، ويضمن البنك تمويل أكثر من 300 شعبة نشاط مرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالقطاع الفلاحي، الصناعات الغذائية والصيد البحري وتربية المائيات، وإضافة إلى الصيغ التقليدية للتمويل، يساهم البنك بشكل

كبير في نجاح مختلف برامج الدعم الهادفة إلى تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، إضافة إلى البرامج الخاصة بتنمية الهضاب العليا والتي سطرتها السلطات العمومية[1].

وحددت محاور النشاطات الإستراتيجية التي يتم التركيز عليها من قبل البنك في:

- الفلاحة والنشاطات التابعة لها.
- الصيد البحري وتربية المائيات والنشاطات التابعة لها.
- صناعة العتاد الفلاحي.

2. الخدمات البنكية التقليدية والحديثة المقدمة من البنك:

يقدم البنك مجموعة من الخدمات البنكية التقليدية والحديثة تتمثل في:

– **خدمات الحسابات:** تشتمل على حسابات الشيك بالدينار، الحسابات بالعملة الصعبة، حسابات دفتر التوفير، حسابات دفتر توفير الشباب، حسابات الودائع، سندات الصندوق.

ـ **خدمات البطاقات المغناطيسية:** يعمل البنك على توفير مختلف البطاقات البنكية لزبائنه، وتشتمل على بطاقات السحب، البطاقات البنكية ما بين البنوك، بطاقات حسابات التوفير، البطاقات الكلاسيكية.

– **خدمات التأمين:** وتشتمل على خدمات التأمين للأشخاص، التأمين الفلاحي، والتأمين على الممتلكات، وهذه الخدمات متوفرة على مستوى أكثر من 100 وكالة بنكية.

ـ **خدمات القروض:** والتي تعتبر أهم الخدمات بالنسبة للبنك، وتضم تشكيلة واسعة من القروض القصيرة، المتوسطة والطويلة الأجل:

- القروض الموجهة لتمويل نشاطات دورة الاستغلال، وهي عبارة عن قروض قصيرة الأجل، أي القروض التي لا تتعدى السنة، تسهيلات الصندوق، السحب على المكشوف، قروض الربط، التسبيقات على البضائع، الخصم التجاري، الضمانات البنكية، القرض الفلاحي الرفيق...

- القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستثمار، وهي عبارة عن قروض متوسطة أو طويلة الأجل، أي القروض التي لا تتعدى السنة، مثل القرض متوسط الأجل الكلاسيكي، القرض الفلاحي التحدي، القرض الفلاحي الفيدرالي، القرض المستندي، القرض الإيجاري، القرض طويل الأجل الكلاسيكي.

- القروض الخاصة مثل القروض الموجهة للبناء الريفي، والقروض الموجهة لتمويل مشاريع تشغيل الشباب المختلفة وتشمل مشاريع الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ (Agence Nationale de soutien à l'emploi[2]

---

[1] - www.badr-bank.net, date de consultation 20/04/2016 à 14 :25.

[2] إعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف البنك

(desjeunes، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC (Caisse Nationale d'Assurance Chômage)،الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM (Agence Nationale de Gestion du Micro-crédit).

3. الخدمات البنكية عبر الإنترنيت من البنك:

بالإضافة إلى الخدمات التقليدية والحديثة، يوفر البنك بعض الخدمات عبر شبكة الإنترنيت وهي:

– **خدمة E-Banking**: وهي خدمة البنك على الخط Online، خدمة موجهة إلى زبائن البنك من الأفراد والمؤسسات، وتسمح بتسيير مجموعة الحسابات عن طريق الحاسب سبعة أيام على سبعة، 24 ساعة على 24.

وقد خصص البنك موقعا خاصا لهذه الخدمة وهو: (ebanking.badr.dz/) كما يمكن توجيه الزبون إلى موقع الخدمة عن طريق الموقع الرسمي للبنك.

وتتيح هذه الخدمة لزبائن البنك بـ:

- الإطلاع على الرصيد.
- البحث عن العمليات الخاصة بالحساب.
- تحميل كشوفات الحساب.
- عرض قائمة الوكالات المحلية.
- تغيير كلمة المرور.
- الرسائل الشخصية.
- إرسال الملفات (خدمة خاصة بزبائن البنك المشتركين من المؤسسات).

- **خدمة ما قبل عمليات التجارة الخارجية:** في 15 مارس 2016 تم إطلاق خدمة جديدة لتنظيم عمليات التجارة الخارجية اسمها ما قبل عمليات التجارة الخارجية (Pré-domiciliation des opérations de commerceexterieur)وهي خدمة خاصة بالزبائن من فئة المؤسسات، وتهتم بالمعالجة الإلكترونية للعمليات الخاصة بعمليات القرض المستندي، وتمكن هذه الخدمة لزبائنها من ربح الوقت وكذا التكاليف.

المطلب الثالث: التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة

يعتبر بنك الفلاحة التنمية الريفية لولاية ميلة المركز الأساسي التي يتم بواسطته الاتصال المباشر بالزبائن، فهو يعمل على تلبية حاجاتهم وطلباتهم بفضل مصالحهم التي تعمل على الاستقبال الحسن للزبائن.

1. نبذة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة

يعتبر مجمع بنك الفلاحة والتنمية الريفية مركز استغلال أنشئ سنة 2003 مقره بلدية ميلة حي 500 مسكن. ويضم ويشرف على تسيير تسع وكالات حاليا موزعة عبر تراب الولاية بعد أن كان تابعا لمجمع قسنطينة للاستغلال قبل سنة2003 وهو يشكل وحدة ربط بين الوكالات المحلية للاستغلال من جهة والمديريات المركزية من جهة أخرى.
ويكمن الدور الرئيسي للمجمع فيما يلي:

- يعتبر وسيط بين المديرية العامة للبنك بدر بالجزائر العاصمة والوكالات المحلية للاستغلال.
- يقدم الدعم التقني واللوجيستكي للوكالات التي يشرف عليها.
- يقوم بعملية التنسيق بين مختلف الوكالات.
- الرقابة والمتابعة لضمان تطبيق القوانين والتعليمات التي تحكم العمل البنكي على مستوى الوكالة التابعة له.

كما أن المجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بميلة أصبح يشرف على 9 وكالات موزعة عبر دوائر الولاية كما يلي:

الجدول رقم (02): وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة

الرقم	الوكالات	رمزها
01	وكالة ميلة	834
02	وكالة فرجيوة	673
03	وكالة شلغوم العيد	833
04	وكالة القرارم قوقة	837
05	وكالة وادي العثمانية	840
06	وكالة التلاغمة	841
07	وكالة وادي النجاء	842
08	وكالة تاجنانت	843
09	وكالة الرواشد	835

المصدر: نيابة المديرية للإستغلال

يعتبر هذا المجمع الجهوي للاستغلال كوسيط بين الإدارة العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائر العاصمة وبين الوكالات التسعة المتواجدة في دوائر ولاية ميلة، باعتبار

هذه الأخيرة(الوكالات) مركزا للربح، حيث يشكل المجمع الجهوي للاستغلال مع وكالاته التسعة وحدة استغلال.[1]

2. الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة

الشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة-بميلة-:

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة

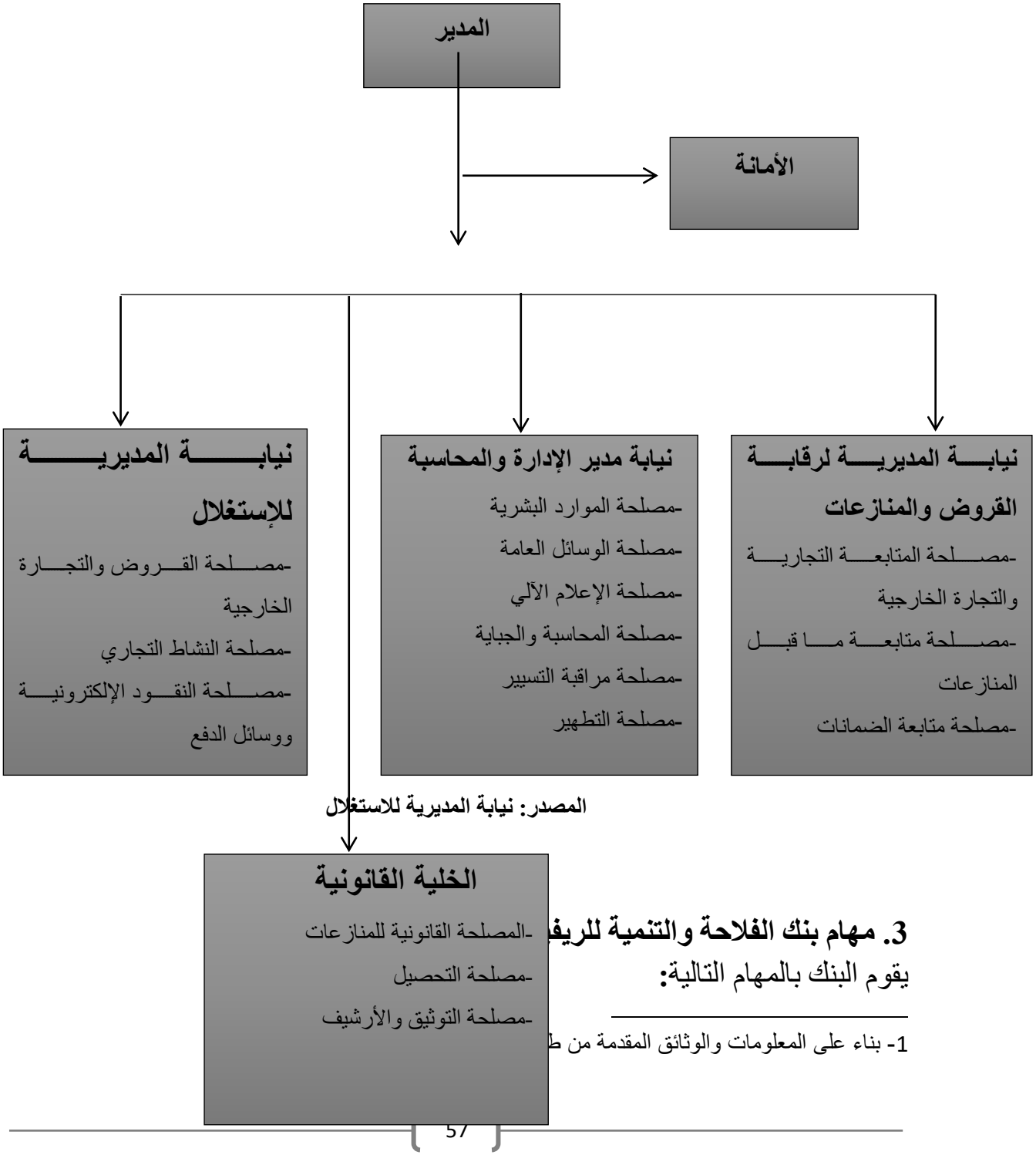

المصدر: نيابة المديرية للاستغلال

3. مهام بنك الفلاحة والتنمية للريف

يقوم البنك بالمهام التالية:

1- بناء على المعلومات والوثائق المقدمة من ط

-النهوض بالقطاع الفلاحي وترقية النشاطات الفلاحية والقيام بمختلف العمليات المصرفية والإعتمادات المالية ومنح القروض
-فتح الحساب بكل أنواعها للأشخاص العادية والمعنوية وأهم هذه الحسابات (الحسابات الجارية، حسابات التوفير دون توفير، وحسابات الشيك وغيرها)
-النهوض بالقطاع الفلاحي وترقية النشاطات الفلاحية والحرفية والقيام بمختلف العمليات المصرفية والإعتمادات المالية ومنح القروض
-تنظيم جميع العمليات المصرفية في إطارها القانون.
-العمل على استقرار وتطوير العلاقات التجارية مع الزبائن.
-خصم وتحصيل الأوراق التجارية.
-قبول الودائع من الشركات والأشخاص (الآجلة والفورية).
-يقوم بجميع عمليات الدفع ويتلقاها نقدا بواسطة الصكوك.
-إقراض الجماعات المحلي.
-يؤدي مختلف العمليات المصرفية كالقروض القصيرة الأجل والمتوسطة وكذلك قروض الخزينة العمومية والتسبيقات على السندات العمومي.
-تمويل العمليات الخارجية.
-يقوم بقبول العمليات كالاستيراد والتصدير.[1]

المبحث الثاني:القروض المقدمة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة

يقوم بنك الفلاح والتنمية بدعم المستثمرات الفلاحية عن طريق منح قروض يستفيد منها كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين.يعتبر القرض في إطار التحدي والرفيق والإيجار من القروض التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية والذي يقوم من خلاله بتمويل المشاريع طويلة ومتوسطة الأجل وذلك من خلال تقديم مجموعة من الإجراءات.

المطلب الأول:أهم أنواع القروض المقدمة من قبل وكالة ميلة

تعتبر قروض التحدي، الرفيق والقرض الإيجاري من أهم أنواع القروض التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية والتي يقوم من خلالها بتمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية طويلة ومتوسطة الأجل وذلك وفقا لمجموعة من الإجراءات.

1. قرض الرفيق

يعتبر القرض الرفيق قرض موسمي مدعم كليا من طرف الدولة.

1.1. المستفيدون من القرض الرفيق

1بناء على المعلومات و الوثائق المقدمة من طرف البنك.

يوجه قرض الرفيق لتمويل:

-الفلاحون والمربيون بشكل فردي.

-الفلاحون والمربيون في شكل تعاونيات جمعيات.

-وحدات الخدمات الفلاحية.

-مخزنو المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع.

2.1. موضوع التمويل بقرض الرفيق

تتمثل المشاريع والاستثمارات التي يمولها القرض الرفيق في:

- اقتناء المدخلات الضرورية لنشاط المستثمرات الفلاحية.
- اقتناء أغذية الأنعام بكل أصنافها وأدوية الحيوانات.
- شراء المنتجات الفلاحية بغرض التخزين في إطار جهاز ضبط المنتجات الفلاحية.
- تربية الحيوانات.

3.1. مكونات ملف الاستفادة من القرض الرفيق

يتكون ملف الاستفادة من القرض الرفيق من الوثائق الآتية:

- طلب القرض.
- عقد الملكية أوعقد الإيجار أو عقد الامتياز.
- بطاقة فلاح محررة من الغرفة الفلاحية.
- مخطط الإنتاج.
- الخزينة التقديرية للموسم.
- الفواتير الشكلية.

2. قرض التحدي

يعد قرض التحدي قرض استثماريا، مدعم جزئيا من طرف الدولة، يُمنح في إطار إنشاء مستثمرات فلاحية جديدة، أو مستثمرات قائمة على أراضي زراعية غير مستغلة، التابعة لملكية خاصة أو لأملاك الدولة الخاصة[1].

1.2. مجالات التمويل بقرض التحدي

تتمثل المجالات الاستثمارية الفلاحية التي يمولها قرض التحدي في:

- أعمال إعداد و تهيئة وحماية الأرض.
- عمليات تطوير الري الفلاحي.
- اقتناء عوامل ومعدات الإنتاج.
- إنشاء المنشآت القاعدية، التخزين، التحويل، التغليف.
- الإنتاج التقليدي.
- حماية وتنمية الثروة الحيوانية والنباتية.

[1]- بناء على المعلومات والوثائق المقدمة من طرف البنك

2.2. ملف قرض التحدي:

يتكون ملف الاستفادة من قرض التحدي من مجموعة من الوثائق الشخصية والوثائق المتعلقة بالمشروع والمتمثلة في:

- طلب القرض.
- الفواتير الشكلية.
- الوثائق الضريبية ونسبة الضريبة.
- رخصة البناء.
- عقد الملكية أو عقد الامتياز.
- دراسة تقنو اقتصادية من طرف مكتب دراسات معتمد من طرف BNEDER.
- رخصة مصالح المياه من أجل التنقيب والآجار.
- رخصة مصالح البيئة.
- الاعتماد الصحي.
- شهادة المصادقة على المشروع.
- ثلاث ميزانيات للسنوات الأخيرة مصادق عليها من طرف محافظ الحسابات.
- السجل التجاري.
- محضر تعيين المستثمر مع تفويض بالإقراض

3.2.خواص قرض التحدي ومميزاته:

يتمتع قرض التحدي بمجموعة من الخواص والمميزات تتمثل في

- نوع القرض: تحدي متوسط الأجل (CMT)، وقرض تحدي طويل الأجل (CLT)
- مبلغ القرض: يختلف مبلغ القرض باختلاف نوع القرض على النحو الآتي:
  - CMT : من 1000000 دج إلى 100000000دج (حد أقصى)
  - CLT : من 1000000 دج إلى 100000000دج (حد أقصى)
- مدة القرض:
  - CMT : من03 إلى 07 سنوات (1- 2 سنة فترة سماح)
  - CLT : *من08* إلى15سنة (1- 5 سنة فترة السماح)
- المساهمة الشخصية: تتراوح المساهمة الشخصية لصاحب المشروع ما بين 10% إلى 20% كحد أدنى.
- سعر الفائدة المدعم: تختلف قيمة الدعم المتعلقة بسعر فائدة قرض التحدي باختلاف نوع القرض وذلك على النحو الآتي:
  - بالنسبةCMT:
    - ✓ 0%خمس سنوات الأولى.
    - ✓ 1%السنة السادسة والسابعة
  - بالنسبة CLT:

- ✓ 0%خمس سنوات.
- ✓ 1% السنة السادسة والسابعة.
- ✓ 3%السنة الثامنة إلى التاسعة.
- ✓ غير مدعم في السنة العاشرة فما فوق[1].

3. القرض الإيجاري:

يعتبر القرض الإيجاري (الليزينغ) عبارة عن قرض بيع بالإيجار من أجل استئجار الآلات الزراعية ومعدات السقي، المصنعة محليا، والتي تدخل بشكل مباشر في مشاريع الاستثمار.

1.2. المستفيدون من القرض الايجاري

يتمثلالفئة المستفيدة من القرض الإيجاري المقدم من قبل البنك في المتعاملون الاقتصاديون الذين يرغبون في استثمار مربح ويندرج ضمن السياسة التمويلية الخاصة بالبنك.

2.3. ملف القرض الإيجاري

كغيره من القروض التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية والريفية يتطلب القرض الإيجاري ملفا خاصا يتمثل في:

- طلب الاستئجار حسب النموذج المقدم من طرف البنك.
- السجل التجاري وعقد التأسيس.
- الشهادات الضريبية وشبه ضريبية.
- الدراسة التقنو اقتصادية.
- الميزانيات المصادق عليها وجدول حسابات النتائج لفترة (03 سنوات).
- الميزانيات التقديرية المصادق عليها لفترة (05سنوات).
- الفواتير الشكلية.

3.3. مميزات القرض الإيجاري

يتمتع القرض الإيجاري الذي يقدمه البنك بخصائص تميزه عبن بقية القروض تتمثل في:

- مبلغ القرض: يمكن أن يصل إلى 100% من التكلفة أو بمساهمة شخصية من 20% إلى 30%
- مدة الإيجار: من 03إلي 05سنوات (بفترة سماح أو بدونها)
- المساهمة الشخصية: تختلف على حسب وجود دعم كم عدمه
  - غير مدعم:20%إلى 30%كأقساط مسددة مسبقا.

1- بناء على المعلومات والوثائق المقدمة من طرف البنك.

- مدعمة:10% من التكلفة الإجمالية

- فترة السماح: تتراوح فترة السماح بين 06 إلى سنة واحدة حسب النشاط
- سداد الأقساط :هناك اختلاف في مدد سداد الأقساط والتي تقدر بثلاثة (3) أشهر ،06 أشهر أو كل سنة حسب النشاط[1].

المطلب الثاني: تطور حجم القروض الممنوحة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية-ميلة- بين (2013-2019)

شهدت الفترة الممتدة بين (2013-2019)، تقديم مجموعة من القروض المختلفة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية -ميلة، كما هو موضح في الجدول رقم (03).

جدول رقم(03) :القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية-ميلة- الفترة (2013-2019) الوحدة (ألف دج

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
قرض الرفيق	624912	1318327	1449000	16008000	1311503	1032498	1544418
قرض التحدي	0	17459	82551	62600	113358	196384	161981
القرض الإيجاري	82500	124067	181221	142079	174628	267677	368101
المجموع	**707412**	**1459853**	**1712775**	**1812679**	**1599489**	**3000175**	**2074500**

المصدر:من إعداد الطالبتين اعتمادا على نيابة المديرية للاستغلال بنك بدر ميلة

شكل رقم(03): القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية-ميلة- الفترة (2013-2019)الوحدة: ألف دج

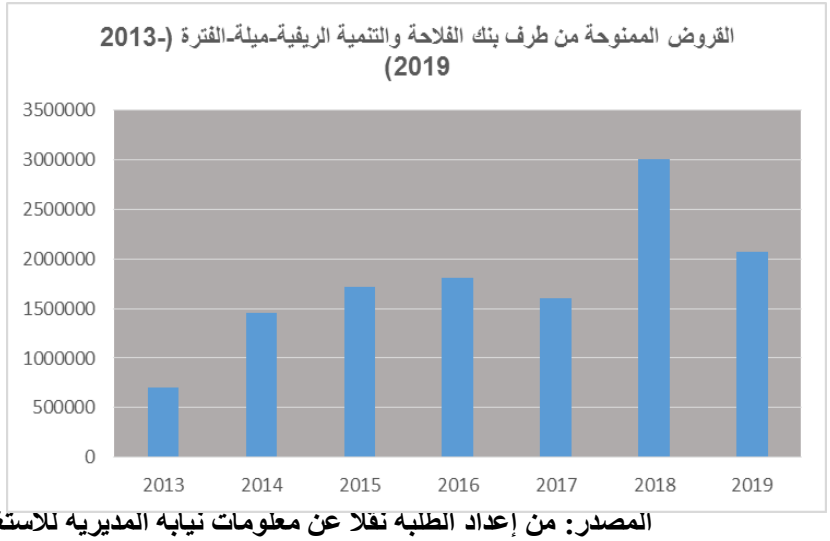

المصدر: من إعداد الطلبة نقلا عن معلومات نيابة المديرية للاستغلال بنك بدر وكالة ميلة

من خلال المنحنى البياني نلاحظ ما يلي:

تضاعف إجمالي القروض المقدمة من طرف وكالة ميلة بثلاث مرات تقريبا بين سنتي 2013 و2019، كدليل على إقبال المستثمرين الفلاحين على المنتجات -القروض -التي يقدمها البنك.

1- بناء على المعلومات والوثائق المقدمة من طرف البنك.

- إجمالي حجم القروض الممنوحة عرف نموا مستمرا خلال الفترة (2013-2016)، حيث سجلت أكبر تمول بين (2014-2013)، بنسبة تجاوزت 100 %.
- شكلت سنتي 2017 و2019 استثناء بتراجع في حجم القروض الممنوحة بنسبة 11.76% و30.85%، حيث يمكن إرجاع التراجع الكبير سنة 2019 إلى حالة عدم الاستقرار السياسي التي عرفته البلاد خلال تلك السنة والذي أثر على النشاط الاقتصادي عموما.
- أكبر حجم قروض تم منحه من قبل البنك تم تسجيله سنة 2018.
- تعكس الأرقام في الجدول الجهود المبذولة من طرف البنك من أجل المساهمة في تمويل الاحتياجات الاقتصادية للولاية وخاصة القطاع الفلاحي على اعتبار أن ولاية ميلة هي فلاحية بامتياز.
- القروض الممنوحة توجه كذلك إلى المؤسسات المتوسطة وكبيرة الحجم الناشطة بالأساس في مجال الصناعات الغذائية (إنتاج الحليب ومشتقاته تربية الأبقار....).

المطلب الثالث: تطور حجم قرض الرفيق والتحدي والقرض الإيجاري للفترة (2013-2019)

كما وتم الإشارة إليه سابقا فإن قروض التحدي والقرض الرفيق والقرض الإيجاري تعد من أهم أنواع القروض التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وهذا بالنظر لخصائصها والمميزات التي تقدمها للمستثمرين الفلاحين والتي تتماشى مع طبيعة نشاطه

المصدر:من إعداد الطالبتين اعتمادا على نيابة المديرية للاستغلال بنك بدر ميلة

شكل رقم (04): نسبة القروض الممنوحة من قبل بدر ميلة حسب النوع بين (2013-2019)

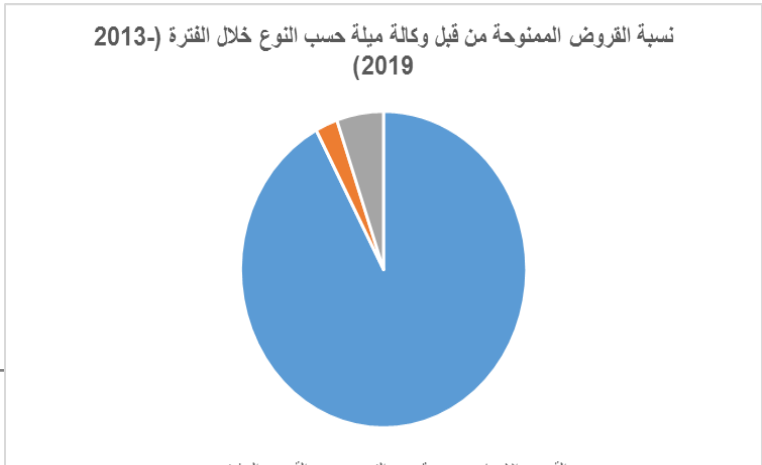

من خلال الجدول والدائرة النسبية نلاحظ:

- أن قرض الرفيق يأتي في صدارة التمويلات المقدمة من طرف البنك مقارنة بقرض التحدي والإيجاري حيث ت تجاوزت نسبته خلال الفترة المدروسة 92.% من إجمالي القروض الممنوحة.
- يحتل القرض الإيجاري المرتبة الثانية بنسبة تتجاوز5 % بقليل.
- قرض التحدي يمثل أقل نسبة من القروض التي قدمها البنك خلال فترة الدراسة بنسبة2.5%.

ترجع هذه الأرقام أساسا إلى كون قرض الرفيق موجه لتمويل الزراعات الإستراتيجية للحبوب والبقول الجافة التي تحتل الولاية مكانة متقدمة في إنتاجها حيث استفاد خلال الموسم الفلاحي 2020/2019 أكثر من 1550 فلاح من قرض الرفيق بمبلغ 176.195.1589دج خاصة وأن شروط الحصول على الرفيق شعبة الحبوب هي شروط مبسطة جدا على العكس قرض التحدي والذي تشترط فيه عقود ملكية الأراضي أو عقود الامتياز في حين أن أغلب فلاحين الولاية يستغلون قطع أراضي بدون عقود.

المبحث الثالث: دراسة تطبيقية تحليلية لعملية تمويل مشاريع فلاحية عن طريق قرض التحدي والرفيق والإيجار من قبل وكالة ميلة.

يخصص هذا المبحث لتقديم دراسة ميدانية لثلاثة مشاريع مختلفة تم تمويلها بواسطة ثلاثة أنواع من القروض التي يقدمها البنك.

المطلب الأول: تمويل إنشاء وحدة لتسمين العجول عن طريق قرض الرفيق

1.التعريف بالمؤسسة طالبة القرض وطبيعة المشروع:

- التعريف بالمؤسسة:

هي شركة ذات المسؤولية المحدودة تم إنشائها سنة 2013برأس مال قدره 100.000.0دج، يتمثل نشاطها في تربية وتسمين الأبقار يتواجد مقرها-بشلغوم العيد - وهي تضم مساهمين.

-التعريف بمجال النشاط:

تنشط المؤسسة في مجال تسمين العجول بهدف إنتاج اللحوم الحمراء، حيث عرف هذا المجال خلال الفترة 2000-2013 اختلالا كبيرا بين العرض والطلب، مما اضطرت السلطات الوطنية اللجوء إلى إستراد اللحوم المجمدة.

-تقديم المشروع:

يتضمن هذا المشروع المرد تمويله في إنشاء وحدة للتسمين بقدر 80عجل، بمشتتة بوفولة–شلغوم العيد -وذلك بهدف المساهمة في خلق فرص للعمل بالمنطقة وكذا من أجل تشجيع مربي الأبقار على الولوج إلي نشاط التسمين للاستجابة للسوق الوطني واحتياجاتها من اللحوم الحمراء

2. إجراءات وشروط الاستفادة من قرض الرفيق الخاصة بالمشروع:

- موضوع طلب قرض الرفيق:

من أجل إنشاء هذا المشروع تقدمت المؤسسة إلى وكالتنا بشلغوم العيد من أجل طلب الحصول على قرض قصير الأجل في إطار قرض الرفيق بمبلغ 900.000.000 دج لشراء 80عجل موجه للتسمين وكذا شراء الأغذية الضرورية للتسمين.

-الضمانات المقدمة من طرف العميل

-الرهن العقاري لقطعة أرض مع البناية الموجودة فوقها بقيمة 736.932.000.00وحدة

-كفالة تضامنية للشريك المسير.

-إجراءات منح قرض الرفيق للمؤسسة:

-تقدم العميل إلى وكالة شلغوم العيد لطرح ملف القرض مقابل وصل الاستلام.

-التأكد من الوثائق المكونة للملف والمتكونة من:

- طلب القرض.
- دراسة تقنو اقتصادية للمشروع.
- القانون الأساسي للشركة ومحضر تعيين المسير.
- السجل التجاري للشركة، رقم التعريف الجبائي والإحصائي(if+Nis).
- عقود الملكية للأراضي والبناية المقدمة كضمان.
- خبرة تقسيمه لقيمة الضمانات.
- الشهادات والتصريحات البيطرية للقيام بنشاط التسمين[1].

_ إرسال الملف كاملا بعد إعداد بطاقة تقديم للمشروع والمؤسسة للمجمع الجهوي للاستغلال ميلة من أجل دراسة إمكانية منح القرض علي مستوي مصلحة القروض حيث يقوم المكلف بالقروض باستلام الملف ومراجعة الوثائق،ودراسة الملف من جميع الجوانب المالية والتقنية ، مع إعداد بطاقة شاملة للملف يتم تقديمها إلي لجنة القروض للمجمع من أجل اتخاذ قرار للإقراض حيث تقوم لجنة القروض للمجمع المكونة من المدير ونوابه من أجل الإطلاع علي ملف القرض والتشاور حول نقاط القوة والضعف التي ينطوي عليها طلب القرض.

شكل رقم (05): **مخطط يوضح إجراءات منح قرض الرفيق**

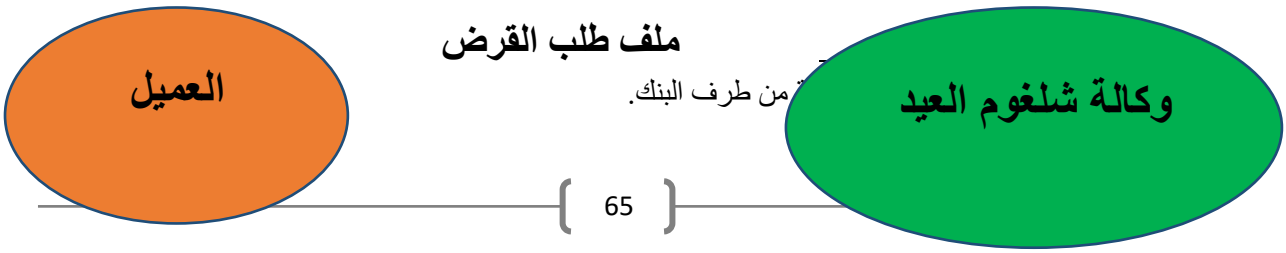

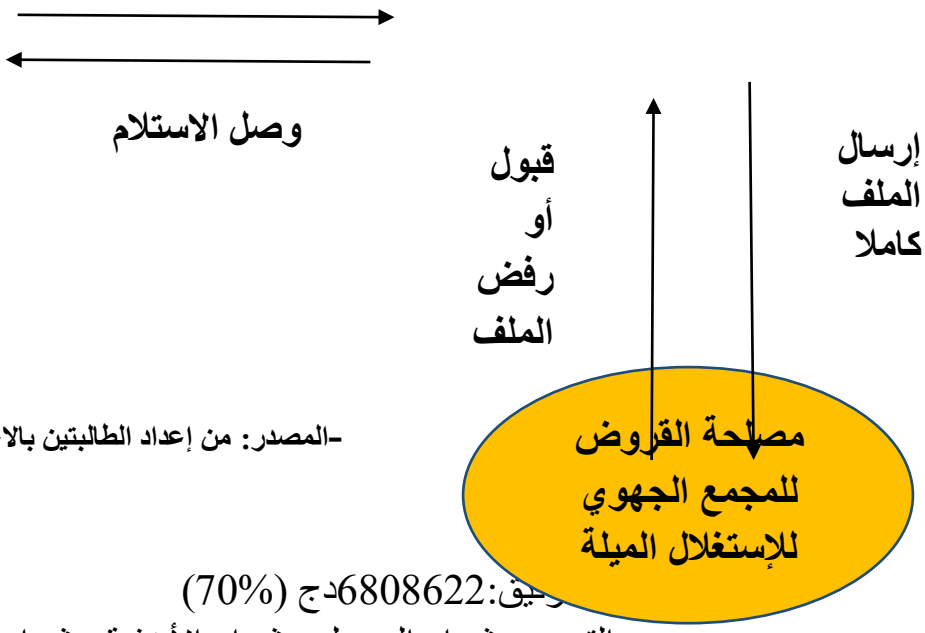

-المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مقدمة من البنك

- موضوع القرض: شراء العجول +شراء الأغذية +شراء الأدوية
- المساهمة الشخصية 291798100دج
- مدة القرض 12 شهر.
- الضمانات: الرهن العقاري لقطعة الأرض والبناية
- عقد تأمين متعدد الأخطار
- الاشتراك في صندوق ضمان القروض الفلاحية (f.g.a)
- كفالة شخصية تضامنية للشركات (sarl)
- دفع مبلغ المساهمة الشخصية

-يمنح القرض في شكل شيكات لصالح المورد مقابل تقديم المؤسسة للبنك الفواتير النهائية للعجول والأغذية والأدوية التي تم تمويها.

- بعد اقتناء المؤسسة للعجول ينتقل أعوان البنك إلى مقر المشروع للتأكد من الإنطلاق الفعلي للمشروع.

-متابعة البنك لعملية سداد القرض خلال سنة واحدة[1].

1- بناء على المعلومات و الوثائق المقدمة من طرف البنك.

3.الدراسة المالية للمشروع الممول بواسطة القرض الرفيق:

1.3. تكاليف المشروع المختلفة:

تعرض الجداول المقدمة في هذا الجزء، أرقام تفصيلية حول مختلف التكاليف بالفواتير المرتبطة بالمشروع.

جدول رقم (04): تكلفة شراء العجول

المبالغ	السعر	الكمية	المعدات
480000000	12000000	40	العجول
480000000	المبلغ الإجمالي		
81600000	المبلغ الضريبي 17%		
561600000	المبلغالإجمالي		

المصدر:الملحق رقم(01):فاتورة شراء العجول

- من الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة 40 من العجول قدرت ب 480.000.000دج متضمنة الرسم على القيمة المضافة بنسبة 17% والذي يعادل 561.600.000د

جدول رقم (05): تكلفة شراء الأغذية

المبالغ	السعر	الكمية	المعدات
399855000	345000	1159	علف لتسمين العجول
399855000	المبلغ الإجمالي		
67975350	المبلغ الضريبي7%		
467830350	المبلغ الإجمالي		

المصدر: الملحق رقم (02):فاتورة شراء الأغذية

- من خلال الجدول نلاحظ أن شراء 1159من العلف لتسمين العجول قدرت بـــ 399.855.000دج متضمنة الرسم على القيمة المضافة بنسبة 7% والذي يعادل467.830.350دج

جدول رقم (06): تكلفة شراء الدواء

المبلغ	السعر	الكمية	المعدات	الرقم
1980000	495000	400	بيوسيد	060021
1300000	650000	200	دراكسين 50مل	060024
1950000	325000	600	ملت بيو 250مل	240048
1100000	110000	1000	ملتي تيفيستسن 250مل	3400011
1250000	125000	1000	هيبرافيت أ.د3 فور 100مل	100023
5400000	45000000	1200	فيبرامسي 200مل	040012
6630000	390000	1700	ت. م.ل.أ250مل	06003

060002	ت. م.ل.100مل	2900	180000	5220000
			المبلغ الإجمالي	**24830000**

المصدر: الملحق رقم(03):فاتورة شراء الأدوية

- من خلال الجدول نلاحظ أن شراء9000 من الدواء قدرت بـ 248.300.00دج

- حساب النتائج الخاصة بالمشروع:

لا يمنح البنك الموافقة للمقترضين إذا لم يرى أن هذا في صالحه، وذلك من خلا لوضعه لجدول يدرس من خلاله النتائج المتوقع الحصول عليها، والتي تحقق له نسبة من الأرباح[1].

جدول رقم (07): جدول حساب النتائج لقرض الرفيق:

النتائج	**المبالغ N**
رقم الأعمال	333.940.0000
نتيجة الاستغلال	114.180.0000
نتيجة قبل الضريبة	213.180.0000
نتيجة صافية	151.800.000

المصدر: الملحق رقم (04) جدول حساب النتائج

قدر رقم الأعمال في السنة **N** ب 333.940.0000 دج

-التدفقات المالية الخاصة بالمشروع لوحدة واحدة:

جدول رقم (08) التدفقات المالية الخاصة بالمشروع لوحدة واحدة:

	N+1	**N+2**
المصاريف	15823	16053
الإيرادات	16697	16697
صافي الدخل قبل الضريبة	874	644
صافي التدفقات النقدية	874	644

المصدر: الملحق رقم (05): التدفقات النقدية

1- بناء على المعلومات و الوثائق المقدمة من طرف البنك.

نلاحظ من خلال جدول التدفقات ت أن الإيرادات في السنة **N+2**مساوي لإيرادات في السنة **N+1**و تختلف المصاريف خلال السنتين وبالتالي تكو ن التدفقات الندية في السنة الأولى أكبر من السنة الثانية.

-مؤشر الربحية الخاص بالمشروع:

ولحساب مؤشر ربحية المشروع نعتمد على جدول التدفقات وحساب النتائج

-حساب مؤشر الربحية:

-مؤشر الربحية =(مجموع التدفقات /قيمة الاستثمار) +1

قيمة الاستثمار = 105.426.035.01

مجموع التدفقات =1518

1.000014=1+ (10542603501/ 1518)

-بما أن مؤشر الربحية أكبر من 1 فإن المشروع مقبول لأنه إذا كان مؤشر الربحية أكبر من (1) فمعنا أن المشروع يحقق أرباحا.

المطلب الثاني: تمويل مشروع استثماري فلاحي بواسطة قرض التحدي

1. تقديم العميل وعلاقته بالبنك:

-التعريف بالشركة:

هي شركة ذات الشخص الوحيد والمسئولة، يسيرها السيد مالكها (**X**)، وهي تنشط في مجال إنتاج الحليب ومشتقاته منذ إنشائها سنة 2003 برأس مال قدره 500 مليون دج.

-علاقة الشركة مع البنك:

المؤسسة هي عميل قديم لدي وكالة العثمانية، تمت مرافقتها منذ إنشائها عن طريق البنك حيث استفادت من العديد من القروض والتمويلات تم سدادها بشكل عادي دون عوائق حيث تتميز العلاقة مع المؤسسة بالجيدة والمهنة والثقة المتبادلة، وهو ما يوكد المبالغ الموجودة بحسابات المؤسسة بالبنك والتي تفوق 3 مليار دج.

2. طبيعة المشروع الممول ومراحل تمويله:

-القرض موضوع طلب:

يتمثل طلب القرض الذي تقدمت به المؤسسة سنة 2021 في الحصول على قرض التحدي لتمويل شراء 500 رأس من الأبقار الحلوب بمبلغ 239.000.000دج، وذلك مقابل ضمانات مقترحة وهي الرهن العقاري لوحدة الإنتاج قيمتها تفوق مبلغ 300 مليون دج[1].

-الأثر الاقتصادي للمشروع:

المؤسسة متخصصة في إنتاج الحليب ومشتقاته وهي منتجات واسعة الاستهلاك موجهة إلى جميع فئات المستهلكين بقدرة إنتاجية مرتفعة من سنة إلى أخرى حيث ينتقل رقم الأعمال عن المليار دج إلى أكثر من 2 مليار دج خلال خمس سنوات أما على

1- إعتمادا على الوثائق والمعلومات المقدمة من طرف البنك.

المستوى الاجتماعي، فإن تمويل المشروع سوف يساهم بشكل كبير في خلق اليد العاملة الفلاحية (300عامل لدى مربي الأبقار).

-مراحل وخطوات تمويل المشروع:

-تقديم طلب القرض مرفقا بملف القرض لوكالة البنك بوادي العثمانية

-قامت الوكالة بدراسة ملف القرض واستكمال الوثائق الناقصة وإرساله إلى المجمع الجهوي للاستغلال وكالة ميلة

-تمت على مستوى المجمع دراسة ميدانية للملف والقرض المطلوب على مستوي مصلحة القروض للتأكد من أن الملف كاملا وجاهزا للدراسة من أجل اتخاذ قرار التمويل

-بما أن المبلغ يفوق قدرة القرار المحول للمجمع، فقد تم إرسال الملف إلى اللجنة المركزية المتخصصة بالجزائر العاصمة

-على مستوى مديرية المؤسسات الكبرى للبنك في الجزائر العاصمة تمت دراسة الملف والموافقة عليه من طرف لجنة الإقراض المركزية

-إرسال الوثيقة الخاصة بالتصريح بخط القرض وكذا الموافقة على منح القرض

- تقوم الوكالة بإعلام المؤسسة بقبول التمويل وتطلب منها بإستكمال الملف، الوثائق والضمانات والحسابات والشروط التي يتضمنها خط منح القرض

-بعد استكمال الملف بجميع الشروط الخاصة بالتمويل والموضوعة من طرف لجنة القروض المركزية، يمنح البنك مبالغ القرض للمؤسسة في شكل شيك بنكي باسم مورد الأبقار وبمبلغ المحدد في الفواتير الشكلية

-بعد تسليم المؤسسة للأبقار موضوع التمويل يقدم الفواتير النهائية للأبقار إلى البنك، وينتقل موظف البنك إلي مقر المؤسسة للتأكد الفعلي من انطلاق المشروع الممول في ظروف جيدة.

-يسلم البنك إلى المؤسسة جدول إهتلاك لقرض والذي يحدد تواريخ السداد، وهنا تدخل المؤسسة في مرحلة السداد ومتابعة القرض الممنوح.

3. الدراسة المالية للمشروع الممول بواسطة قرض التحدي:

-تكاليف الشراء:

جدول رقم (09): تكلفة الشراء الأبقار

الرقم	المعدات	الكمية	السعر	المبالغ
01	بقرة فرنسية حمراء حامل 4-7 أشهر الوزن بين 500-510كلغ	500	44000000	220.000.000.00
			المبلغ	220.000.000.00
			المبلغ الضريبي %9	1980000000
			المبلغ الإجمالي	239.800.000.00

المصدر: الملحق رقم (06): فاتورة شراء الأبقار

-من خلال الجدول نلاحظ أن شراء الأبقار قدرت بـ: 220.000.000.00دج متضمنة الرسم على القيمة المضافة بنسبة9% والذي يعادل239.800.000.00 دج.

- إهتلاكات قرض التحدي:

تكون عملية تسديد القروض وفقا للجدول التالي

جدول رقم (10) الإهتلاكات قرض التحدي:

السنوات	رأس المال	الأساسي	المصاريف	المعاشات	السداد
30/06/n	239800000	0	3597000	3597000	239800000
31/06/n	239800000	0	3597000	3597000	239800000
30/06/n+1	239800000	0	3597000	3597000	239800000
31/12/n+1	239800000	0	3597000	3597000	239800000
30/06/n+2	239800000	23980000	3597000	27577000	215820000
31/12/n+2	215820000	23980000	3597000	27577000	19184000
30/06/n+3	191840000	23980000	2877600	26857600	167860000
31/12/n+3	167860000	23980000	2517900	26497900	143880000
30/06/n+4	143880000	23980000	2158200	26138200	119900000
31/12/n+4	11990000	23980000	1798500	25778500	95920000
30/06/n+5	95920000	23980000	1438800	25418800	71940000
31/12/n+5	71940000	23980000	1079100	25059100	47960000
30/06/n+6	47960000	23980000	719400	24699400	23980000
31/12/n+6	23980000	23980000	359700	24339700	0
	المجموع	**23980000**	**30574500**	**174454500**	/

المصدر: الملحق رقم (07): جدول إهتلاك قرض التحدي

- مدة التسديد تكون حسب نظام محاسبي مبرمج لقرض التحدي وذلك بأخذ عدة نقاط بحساب قيمة القرض، سن المقترض قيمة الرهن، نوعية الاستثمار.

- يتبين كذلك أن قرض التحدي الممنوح متوسط الأجل وهذا القرض قد منح لمدة 6سنوات حيث يبدأ التسديد في السنة الثانية[1]

حساب النتائج:

وضع جدول ندرس من خلاله النتائج المتوقع الحصول عليها،والتي تحقق له نسبة من الأرباح.

جدول رقم (11): جدول حساب النتائج الخاص بالمشروع الممول بقرض التحدي:

السنوات	N+1	N+2	N+3	N+4
رقم الأعمال	1276448256	140493082	1504450239	1698952629
هامش الربح	1276448256	140493082	1504450239	1698952629
النتيجة الإجمالية	73265139	87060621	1022356651	118928184
نتيجة قبل الضريبة	63070619	78202621	94840651	112971484
نتيجة صافية	**6307619**	**78202621**	**94840651**	**112971484**

المصدر :ملحق رقم (08) جدول حساب النتائج لقرض التحدي

ـالتدفقات النقدية لقرض التحدي:

للقيام بالتحليل المالي يتوفر لدينا جدول التدفقات النقدية الأتي:

جدول رقم (12): التدفقات النقدية لقرض التحدي

	N+1	N+2	N+3	N+4	N+5
المصاريف	147268	147268	147268	241768	191768
الإيرادات	349660	149660	149660	244660	209660
صافي الدخل قبل الضريبة	202392	2392	2392	2892	17892
الضريبة على الدخل	20000	222392	224784	227176	230068

1-اعتمادا على الوثائق والمعلومات المقدمة من طرف البنك.

صافي التدفقات النقدية	222392	224784	227176	230068	247960

المصدر: الملحق رقم (09): جدول تدفقات النقدية لقرض التحدي

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن التدفق النقدي الصافي السنوي في السنة الأولى كان 222392 دج ثم يتزايد في السنوات الأولى والثانية والثالثة (224784دج، 227176دج، 230068دج) ليصل في السنة الخامسة إلى 247960 دج.

5.3.حسابمؤشر الربحية للمشروع:

لمعرفة أن المشروع يحقق أرباح نحسب مؤشر الربحية كالتالي:

مؤشر الربحية= (مجموع التدفقات /قيمة الاستثمار) +1

قيمة الاستثمار =**239.800.000.00**

مجموع التدفقات النقدية =2022332+2392+2392+2892=210008

ومنه مؤشر الربحية =(23980000000/210008) +1=1.00008

-بما أن مؤشر الربحية أكبر من 1 فإن المشروع مقبول لأنه إذا كان مؤشر الربحية أكبر من (1) فمعناه أن المشروع يحقق أرباحا[1].

المطلب الثالث: تمويل مشروع فلاحي بواسطة القرض الإيجاري (قرض الليزينغ)

1.التعريف بالمستأجر وطبيعة نشاطه:

- التعريف بالمستأجر:

السيد(X) هو زبون قديم لدى البنك يمتلك حساب لدى وكالتنا بفرجيوة منذ سنة 2013 وقد استفاد سابقا من العديد من القروض من طرف البنك ثم استعمالها وسدادها بشكل كامل، وهو حاليا مستفيد من قرض قصير الآجل (517000دج)

- التعريف بنشاط المستأجر:

هو مستغل فلاحي استقل عن المستثمرة الفلاحية، وهو يمتلك مساحة فلاحية تقدر ب 32 هكتار متواجدة بنوحاتم بموجب عقد امتياز، يستغلها المعني في نشاط زراعة الحبوب.

2. موضوع طلب التمويل ومراحلها:

- موضوع التمويل المطلوب:

تقدم المستأجر إلي وكالتنا للحصول على قرض إيجاري من أجل الحصول على معدات فلاحية يستعملها في نشاطه الفلاحي وهي: الجرار والعتاد المرافق بمبلغ 3129173

- الهيكل المالي للمشروع:

جدول رقم (13): الهيكل المالي لمشروع ممول بقرض الإيجاري

العتاد	السعر	مبلغ الدعم	مبلغ التمويل الذاتي	مبلغ القرض الإيجاري
الجرار	443975000	1377000	44397500	618775
العتاد المرافق	9396000	33556500	9399600	510398

1- اعتمادا على الوثائق والمعلومات المقدمة من طرف البنك.

المجموع	5379710	171256500	53797100	129173

المصدر: نيابة المديرية للاستغلال بنك بدر ميلة

-مراحل التمويل بقرض الإيجاري:

-يقوم الفلاح بطرح ملفه على مستوى المصالح الفلاحية للولاية للدراسة ويتكون من:
وثائق الأرض والملف الإداري

-يتم دراسة الملف على مستوى اللجنة التقنية للولاية بحضور ممثل عن البنك وأعضاء آخرين، ويتم دراسة الملف المصادق عليه

-يتم استكمال الملف من طرف المصالح الفلاحية بحضور الدعم وإرساله إلى الوكالة البنكية من أجل التمويل

-يتم استدعاء صاحب الملف إلى الوكالة البنكية من أجل استكمال ملف طلب القرض البنكي [1]

-إرسال الملف إلى المجمع الجهوي للاستغلال من أجل الموافقة البنكية

-في حالة القبول يتم إخطار صاحب الملف من طرف الوكالة من أجل استكمال الملف القانوني (الضمانات) يعاد إرساله إلى المجمع للمصادقة على الضمانات

- يقوم البنك بعدها، بإرسال وصل الطلبية إلى المؤسسة بتموين المعدات والآلات الفلاحية للسوق، وفي حالة توفير العتاد المطلوب ترد هذه الأخيرة بإخطار البنك بتوفير العتاد وإرسال صاحب الملف ليستلم العتاد المطلوب.

- في هذه المرحلة يقوم صاحب الملف بدفع تسبيق الإيجار الذي يقدر ب نسة10% من مبلغ العتاد ويقدم له جدول إهتلاك القرض ويدخل في مرحلة سداد أقساط الإيجار بعد عام من التمويل

3.الدراسة المالية للمشروع الممول بواسطة القرض الإيجاري:

تتمثل الدراسة المالية للمشروع في تقديم معلومات تتعلق بتكلفة القرض الإيجاري، والتدفقات النقدية للمشروع، إضافة إلى حساب مؤشر الربحية الخاص بالمشروع.

-تكلفة القرض الإيجاري:

بلغت تكلفة القرض الإيجاري 443975000 كما هو موضح في الجدول أدناه

جدول رقم(14): تكاليف القرض الإيجاري

المبالغ	السعر	الكمية	المعدات	الرقم
443975000	443975000	1	جرار	143
443975000	**المبلغ الإجمالي**			

المصدر: الملحق رقم (10) فاتورة شراء الجرار

1- إعتمادا على الوثائق والمعلومات المقدمة من طرف البنك.

- تقدر تكلفة إيجار الجرار بمبلغ 443.975.000دج

-التدفقات النقدية:

تقدر التدفقات النقدية للمشروع على مدى مدته (خمس سنوات) كما هو موضح في الجدول أدناه

جدول رقم(15): التدفقات النقدية الخاصة بمشروع الليزينغ

السنوات	2021/2020	2022/2021	2023/2022	2024/2023	2025/2024
المصاريف	71760000	141600000	137760000	141600000	137760000
المداخيل	225600000	451200000	355200000	451200000	355200000
التدفقات	153840000	309600000	217440000	39600000	21740000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق البنك

نلاحظ من خلال جدول التدفقات الصافية في السنة الأولى يساوي 153.840.000دج ليزداد في السنة الثانية إلى 309.600.000دج ثم ينخفض في السنة الثالثة إلى 217.440.000دج ثم يرتفع في السنة الرابعة إلى 396.000.00دج ينخفض إلى 217.400.00دج.

تذبذب في صافي التدفقات النقدية الصافية بين ارتفاع وانخفاض من سنة إلى أخرى

3.3.حساب مؤشر الربحية للمشروع الممول بالقرض الإيجاري:

يسمح حساب مؤشر الربحية بمعرفة ما إذا كان المشروع الممول مربحا، وعلى أساسه يتخذ قرار قبول المشروع من عدمه.

مؤشر الربحية= (مجموع التدفقات /قيمة الاستثمار) +1

قيمة الاستثمار =443.975.000

مجموع التدفقات النقدية =101.222.0000

ومنه مؤشر الربحية =(443975000/101.222.0000) +1=3.27

-بما أن مؤشر لربحية أكبر من (1) فإن المشروع مقبول لأنه إذا كان مؤشر الربحية أكبر من (1) فمعناه أن المشروع يحقق أرباحا.[1]

1- - إعتمادا على الوثائق والمعلومات المقدمة من طرف البنك.

خلاصة الفصل

أثناء التربص الذي قمنا به في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة وبعد إطلاعنا على المهام الحالية التي يقوم بها، وذلك من خلال المعلومات التي أعطيت لنا تم التعرف على طريقة منح القروض للمؤسسات الفلاحية على مستوى هذا البنك، حيث أن المؤسسة طالبة القرض تقدم للبنك ملفا كاملا تطلب فيه الحصول على القرض بحيث يجب أن تكون دراسة مختلفة، شاملة الجوانب تستوفي كل العناصر (من وثائق مقدمة، وجداول مالية إضافة إلى الزيارة الميدانية)

والبنك من خلال دراسة ملف طلب القرض من طرف المؤسسة المعنية يعتمد أساسا على عنصرين هامين:

- دراسة الوثائق، تقييم الضمانات المقدمة من طرف البنك
- تحليل الوضعية المالية للمؤسسة

حيث أن هذين العنصرين يتعرضان للدراسة التحليلية المعمقة من طرف البنك، وقبول منح القرض يعتمد أساسا على النتائج المتحصل عليها إيجابية كلما تضاعف إحتمال قبول الطلب، وهوماتم في هذه الحالات.

الخاتمة

خاتمة:

حاولت هذه الدراسة تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه القروض البنكية في تمويل المشاريع الفلاحية من خلال دراسة ميدانية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة، وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين (2013-2019).

ولدراسة هذا الموضوع بشكل كافي وبصورة تغطي جميع الجوانب، النظرية المتعلقة بالموضوع ومتغيراته،كان لابد من التعرض إلى محوريين رئيسين:

-المحور الأول من الدراسة: تناول هذا المحور الجانب النظري الخاص بالقروض البنكية من خلال:

- تعريف القروض بمختلف أنواعها ومعايير تصنيفها
- تحديد دور القروض وأهميتها في النشاط الاقتصادي
- عرض لمختلف المعايير والشروط التي يتم منح القروض على أساسها
- شرح المخاطر المتعلقة بالقروض سواء بالنسبة للمقرض أو المقترض مع تقديم الوسائل والآليات لتغطية هذه المخاطر.

- المحور الثاني من الدراسة: والذي تم تخصيصه لدراسة المشاريع الفلاحية وآليات تمويلها في الجزائر من خلال:

- تعريف للمشاريع الفلاحية وخصائصها؛
- عرض لمختلف سياسات وآليات تمويل القطاع الفلاحي ومشاريعه في الجزائر خلال مختلف المراحل.

من الناحية التطبيقية حاولت الدراسة إبراز دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة في تمويل المشاريع الفلاحية من خلال مختلف القروض الذي يقدمها هذا البنك وذلك خلال فترة ممتدة من سنة 2013 إلى غاية 2019 من خلال:

- تعريف شامل للمؤسسة محل الدراسة وأهدافها ونشاطاتها المختلفة
- عرض مفصل لمختلف أنواع القروض البنكية الذي تقدمها المؤسسة محل الدراسة من حيث (الحجم، المدة، طريق التسديد، الضمانات)
- دراسة وتحليل تطور حجم مختلف أنواع القروض التي منحها البنك خلال فترة الدراسة
- دراسة تحليلية لثلاثة أنواع من المشاريع الفلاحية تم تمويلها بصيغ مختلفة من القروض التي بمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة.

نتائج الدراسة:

يمكن تقسيم نتائج الدراسة إلى نتائج تتعلق بالجانب النظري وأخرى تتعلق بالجانب التطبيقي:

نتائج الجانب النظري: من خلال الفصول النظرية توصلنا إلى النتائج الآتية:

- تعد عملية منح القروض أحد أهم الأنشطة التي تمارسها البنوك وأخذ أهم مصادر ربحيتها، كما أنها تلعب دورا مهما في تمويل المؤسسات والمشاريع الاستثمارية ومن تم تنشيط الاقتصاد ككل
- البنوك تقدم أنواعا مختلفة من القروض (استهلاكية،استثمارية...) لجهات مختلفة (مؤسسات، أفراد) لفترات ومدد مختلفة (قصيرة، المتوسطة وطويلة) وفق آليات ومعايير وشروط محددة
- تتسم عملية منح القروض بمجموعة من المخاطر نتيجة لتعسر المقترضين وعدم قدرتهم على تسديد ديونهم في الآجال لأسباب مختلفة، حيث تحاول البنوك تفادي هذه المخاطر مسبقا من خلال التأكد من مختلف الضمانات المقدمة ودراسة وتحليل المشاريع المراد تمويلها وفقا لمعايير علمية عالية الدقة، ولاحقا من خلال وضع خطط وإستراتيجيات للتعامل مع هذه المخاطر في حالة وقوعها والحد من تأثيراتها السلبية
- تعد المشاريع الفلاحية نوع خاص من المشاريع الاستثمارية تتميز بمجموعة من الخصائص يجب مراعاتها عند عملية تمويلها
- الجزائر وضعت القطاع الفلاحي في مقدمة اهتماماتها، من خلال وضع برامج مختلفة، وإنشاء صناديق ومؤسسات مالية وبنوك موجهة خصيصا لتمويل المشاريع الفلاحية المختلفة.

نتائج الجانب التطبيقي: من خلال الفصل التطبيقي توصلنا إلى النتائج الآتية:

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنك متخصص في تمويل المشاريع الفلاحية بصفة وكل ما يتعلق بالنشاط الفلاحي
- يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية مختلف الخدمات والمنتجات بنكية، ويتيح التعامل الوسائل الحديثة الالكترونية.
- يقدم البنك تشكيلة متنوعة من القروض أهمها قرص التحدي والقرض الفلاحي الرفيق والقرض الإيجاري، دوروها تمويل المشاريع الفلاحية وتشجيع المستثمرين في الميدان الفلاحي

- طبيعة ولاية ميلة كان لها أثر على نوع القروض التي منحها البنك خلال فترة الدراسة والتي كان في مقدمتها القرض الرفيق وذلك لأنه موجه لتمويل الزراعات الإستراتيجية للحبوب والبقول الجافة التي تحتل الولاية مكانة متقدمة في إنتاجها
- بالرغم من تشجيع البنك ودعمه للمشاريع الفلاحية إلا أنه يحاول اعتماد بعض المعايير الاقتصادية والمالية في عملية منح القروض.

مناقشة الفرضيات:

- صحة الفرضية الأولى: اتضح من خلال الفصل النظري أن المشاريع الاستثمارية الفلاحية تختلف عن بقية المشاريع الاستثمارية، حيث أنها تتمتع بمجموعة من الخصائص ترتبط بطبيعة النشاط الفلاحي على غرار: (الموسمية في الإنتاج ،تأثرها بالعوامل المناخية...).
- صحة الفرضية الثانية: حيث اتضح من خلال الفصل النظري أن المشاريع الاستثمارية الفلاحية تختلف عن بقية المشاريع الاستثمارية، حيث أنها تتمتع بمجموعة من الخصائص ترتبط بطبيعة النشاط الفلاحي على غرار: (الموسمية في الإنتاج؛ تأثرها بالعوامل المناخية).
- صحة الفرضية الثالثة: يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية -ميلة- تشكيلة متنوعة من القروض (قرض التحدي، القرض الرفيق...) والتي تراعي خصوصيات النشاط الفلاحي ومتطلباته ، حيث أنها تحتوي على عديد من التسهيلات والدعم من قبل الدولة (معدلات فائدة منخفضة)، وهو ما يجعلها تختلف عن بقية أنواع القروض الأخرى الموجهة لتمويل المشاريع غير الفلاحية.
- صحة الفرضية الرابعة: بالرغم من جانب الدعم التي تتمتع به القروض الفلاحية إلا أن البنك يحاول الاعتماد على مجموعة من الأسس والمعايير الاقتصادية البحثية خاصة لتقديم القروض البنكية في تمويل المشاريع الفلاحية (حيث يقوم بدراسة للمشروع ودراسة مؤشر ربحيته وعلى هذا الأساس يتخذ قرار التمويل من عدمه).
- صحة الفرضية الرابعة: تبين أن نوع قرض الرفيق هو أكثر القروض التي يمنحها بنك ميلة وهذا راجع لطبيعة النشاط الفلاحي في منطقة ميلة.

التوصيات:

من خلال الدراسة والنتائج المتوصل إليها فأن الدراسة توصي بالآتي:

- ضرورة مواصلة دعم وتمويل المشاريع الفلاحية للنهوض بهذا القطاع في الجزائر،
- محاولة استحداث وابتكار أنواع جديدة من القروض البنكية من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية والتي تراعي طبيعة كل تخصص ونشاط فلاحي
- تشديد عملية الرقابة والمتابعة على المشاريع الفلاحية الممولة وضرورة التأكد من تحقيق أهدافها الاقتصادية
- تشجيع الاستثمارات الفلاحية الجماعية المشتركة بين عدة فلاحين والتي من شأنها تخفيض التكاليف وزيادة المردودية

قائمة المصادر والمراجع

❖ **الكتب:**

1. رضا رشيد عبد المعطي، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر عمان، الأردن ،1999
2. محمد يونس، عبد النعيم مبارك، مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر

3. حسن سمير عشيش،التحليل الائتماني،مكتبة المجمع العربي،الأردن،الطبعة الأولي، 2010.

4. صلاح حسن، الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال لتقييم أداء البنوك والمخاطر المصرفي الإلكتروني، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2011.

5. قاسم ناجي حمدي،أسس إعداد دراسة الجدوى وتقييم المشروعات مدخل نظري وتطبيقي،الجزء الأول، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

6. زكريا الدوري،يسرى السمرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية،دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع،عمان،الأردن،2006.

7. رشاد نعماد شابع العامري، الخدمات المصرفية الائتمانية في البنوك الإسلامية،دار الفكر الجامعي،الإسكندرية،مصر،2013

8. شقرين و ريموسى،أسامة عزمي سلام،دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الإستثمارية،دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة،الأردن،2008.

9. شاكر القزويني،محاضرات في اقتصاد البنوك،ديون المطبوعات الجامعية،الجزائر،1992.

10. عبد المطلب عبد الحميد،البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 2000.

11. جلال الملاح، تخطيط وتقييم المشروعات الزراعية، دار المريخ للنشر، السعودي.

❖ **المذكرات والأطروحات:**

12. بحري هشام، تسيير رأس المال في البنك،دراسة حالة بنك القرض الفلاحي،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير (غير منشورة) تخصص: بنوك وتأمينات،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة منتوري،قسنطينة،2005-2006.

13. خديجة مراحي، واقع تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية الفلاحية في ظلال توجيهات الحديثة للجزائر دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر أم البواقي وكالة سوق نعمان 331،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر أكاديمي،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة أم البواقي 2018/2017.

14. بوجيهي محمد، تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر،مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص علوم مالية،جامعة قسنطينة،2008.

❖ **المحاضرات والملتقيات:**

15. أنمار أمين البرواي،عبد الغفور حسن المعماري، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الدولي السابع حول مخاطر التغير في سعر الصرف في جذبfdi،العينة الدولية، قسم الإقتصاد، جامعة الزيتونة،العراق،1428،2007.

16. حمد نافع دبار، محمد الأمين شباح، محمد البشير العمامرة، آليات تمويل المشاريع الفلاحية من طرف البنوك التجارية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وكالة الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي،2019/2010.

❖ **الجرائد والمجلات:**

17. زينب عوض الله وأسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى،2003.

❖ **الأوامر والمراسيم:**

18. الأمر رقم 96-09 المؤرخ في 10يناير 1996 المتعلق بالاعتماد الإيجار.

19. مرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982 المتعلق بإنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الجريدة الرسمية، العدد 11، 198/03/16

موقع الإنترانت:

20. .www.badr-bank.net, date de consultation 20/04/2016 à 14 :25

21. لبروفيسور نبيل بويبة، السياسات الفلاحية في الجزائر، SITES.GOOGLE.COM/SIT/TOLITO/AGR

22. القرض الرفيق، http ://www.onta dz creditrafig21018.15.45/05/10

الملاحق

الملحق 01:

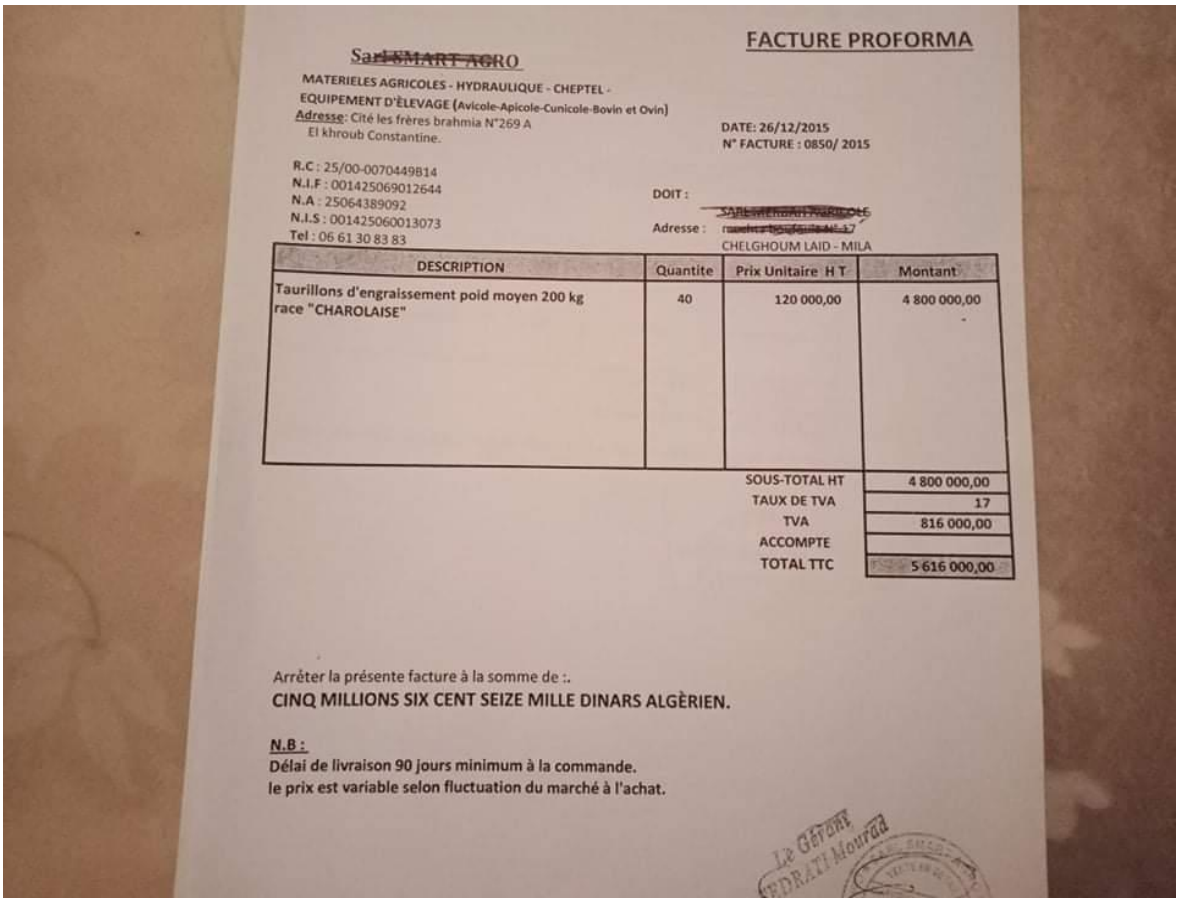

FACTURE PROFORMA

Sarl SMART AGRO

MATERIELES AGRICOLES - HYDRAULIQUE - CHEPTEL -
EQUIPEMENT D'ÉLEVAGE (Avicole-Apicole-Cunicole-Bovin et Ovin)
Adresse: Cité les frères brahmia N°269 A
El khroub Constantine.

R.C : 25/00-0070449B14
N.I.F : 001425069012644
N.A : 25064389092
N.I.S : 001425060013073
Tel : 06 61 30 83 83

DATE: 26/12/2015
N° FACTURE : 0850/ 2015

DOIT :
Adresse :
CHELGHOUM LAID - MILA

DESCRIPTION	Quantite	Prix Unitaire H T	Montant
Taurillons d'engraissement poid moyen 200 kg race "CHAROLAISE"	40	120 000,00	4 800 000,00

SOUS-TOTAL HT	4 800 000,00
TAUX DE TVA	17
TVA	816 000,00
ACCOMPTE	
TOTAL TTC	5 616 000,00

Arrêter la présente facture à la somme de :.
CINQ MILLIONS SIX CENT SEIZE MILLE DINARS ALGÈRIEN.

N.B :
Délai de livraison 90 jours minimum à la commande.
le prix est variable selon fluctuation du marché à l'achat.

Le Gérant
FEDRAU Mourad

الملحق 02:

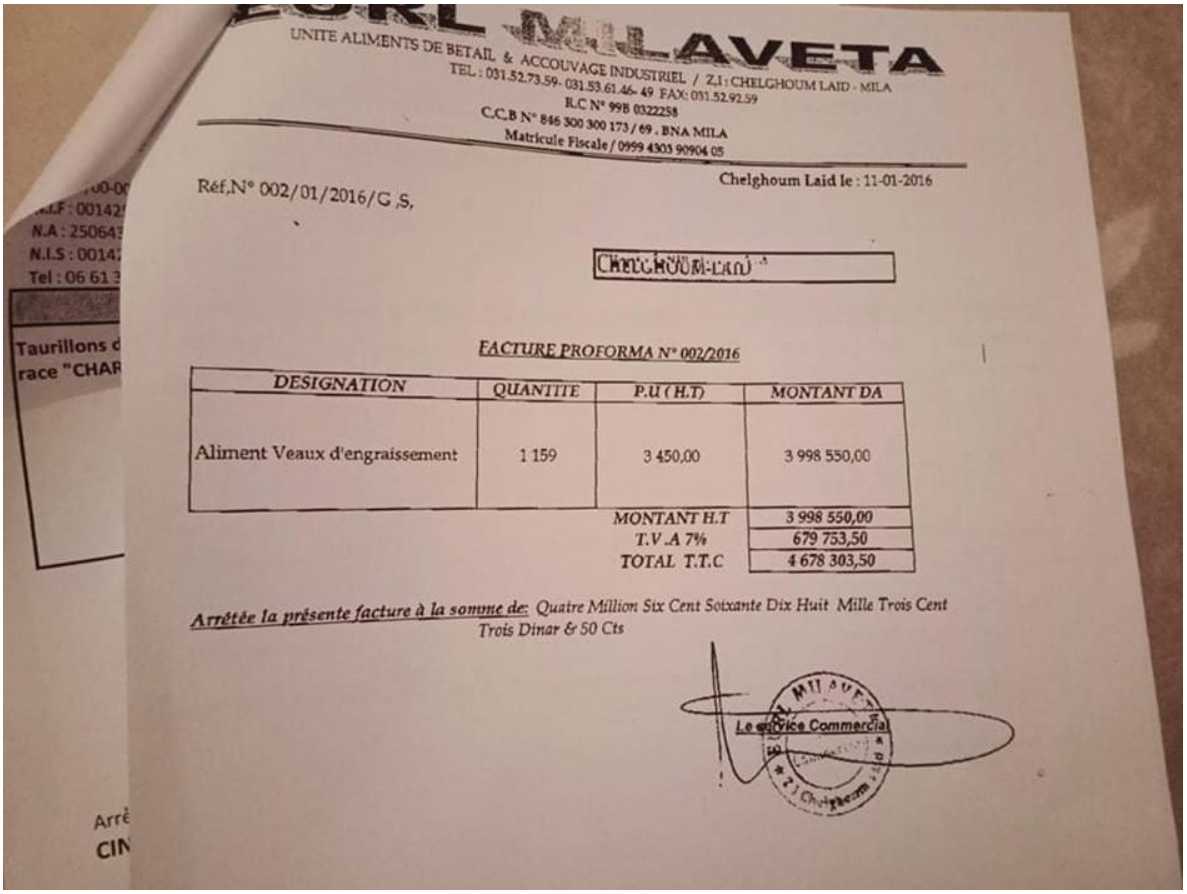

UNITE ALIMENTS DE BETAIL & ACCOUVAGE INDUSTRIEL / Z.I : CHELGHOUM LAID - MILA
TEL : 031.52.73.59- 031.53.61.46- 49 FAX: 031.52.92.59
R.C N° 99B 0322258
C.C.B N° 846 300 300 173 / 69 . BNA MILA
Matricule Fiscale / 0999 4303 90904 05

Réf.N° 002/01/2016/G ,S,

Chelghoum Laid le : 11-01-2016

CHELGHOUM-LAID

FACTURE PROFORMA N° 002/2016

DESIGNATION	QUANTITE	P.U (H.T)	MONTANT DA
Aliment Veaux d'engraissement	1 159	3 450,00	3 998 550,00
		MONTANT H.T	3 998 550,00
		T.V.A 7%	679 753,50
		TOTAL T.T.C	4 678 303,50

Arrêtée la présente facture à la somme de: Quatre Million Six Cent Soixante Dix Huit Mille Trois Cent Trois Dinar & 50 Cts

Le service Commercial

الملحق 03:

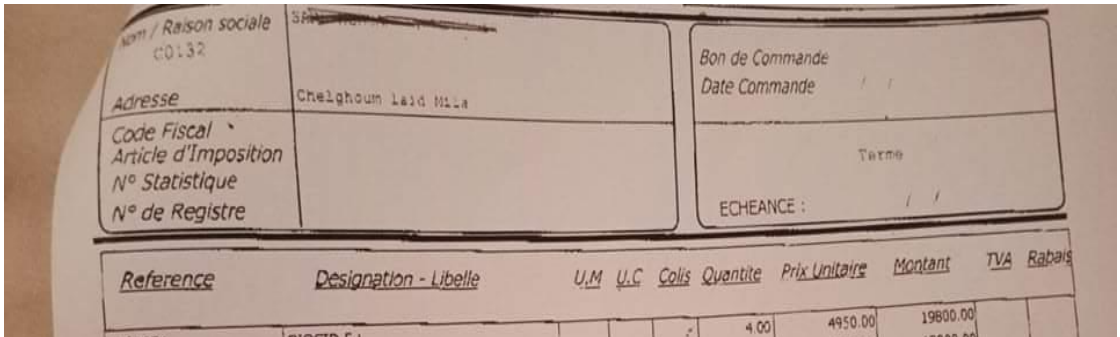

Nom / Raison sociale
C0132
Adresse
Chelghoum Laid Mila
Code Fiscal
Article d'Imposition
N° Statistique
N° de Registre

Bon de Commande
Date Commande
Terme
ECHEANCE :

Reference	Designation - Libelle	U.M	U.C	Colis	Quantite	Prix Unitaire	Montant	TVA	Rabais
					4.00	4950.00	19800.00		

الملحق 04:

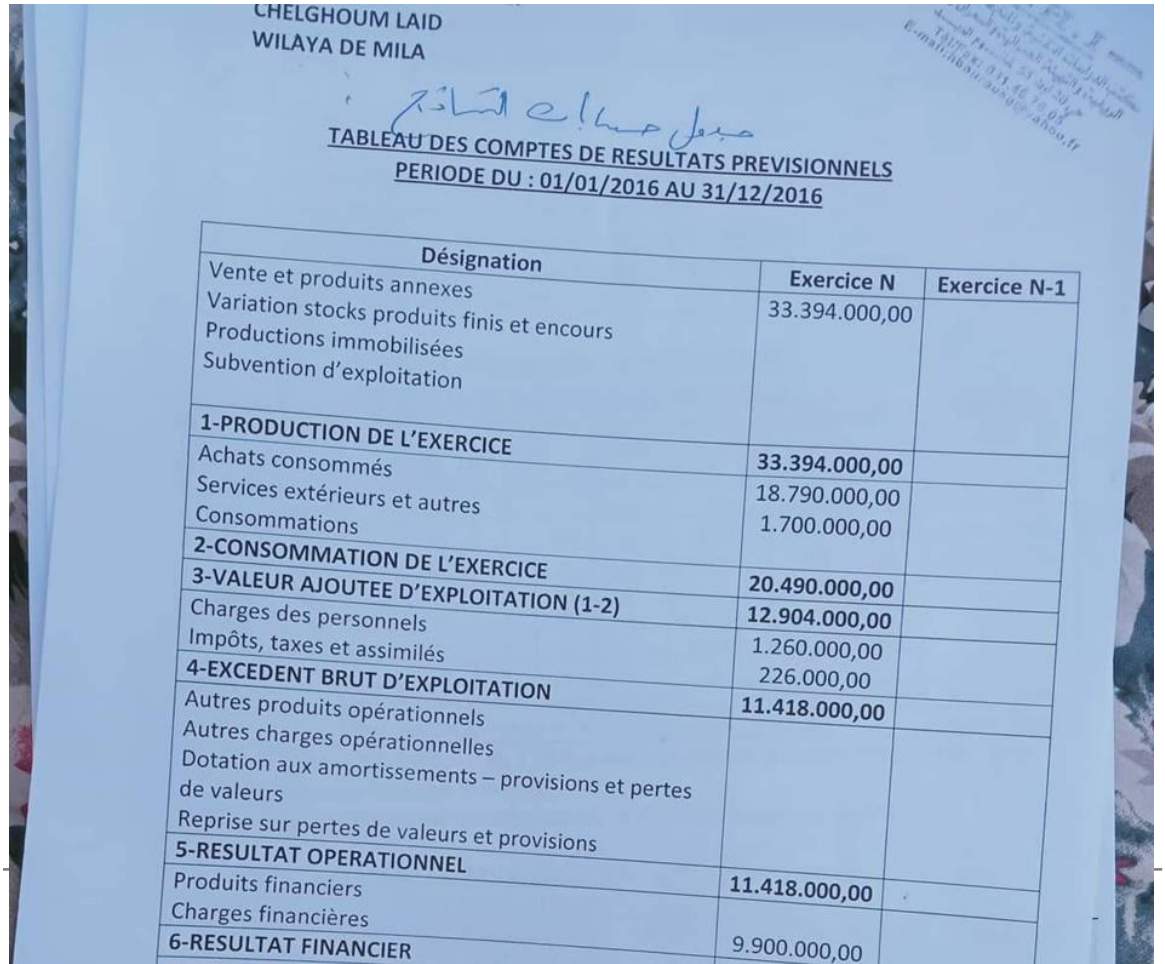

CHELGHOUM LAID
WILAYA DE MILA

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS PREVISIONNELS
PERIODE DU : 01/01/2016 AU 31/12/2016

Désignation	Exercice N	Exercice N-1
Vente et produits annexes Variation stocks produits finis et encours Productions immobilisées Subvention d'exploitation	33.394.000,00	
1-PRODUCTION DE L'EXERCICE	**33.394.000,00**	
Achats consommés Services extérieurs et autres Consommations	18.790.000,00 1.700.000,00	
2-CONSOMMATION DE L'EXERCICE	**20.490.000,00**	
3-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (1-2)	**12.904.000,00**	
Charges des personnels Impôts, taxes et assimilés	1.260.000,00 226.000,00	
4-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	**11.418.000,00**	
Autres produits opérationnels Autres charges opérationnelles Dotation aux amortissements – provisions et pertes de valeurs Reprise sur pertes de valeurs et provisions		
5-RESULTAT OPERATIONNEL	**11.418.000,00**	
Produits financiers Charges financières	9.900.000,00	
6-RESULTAT FINANCIER		

الملحق رقم 05:

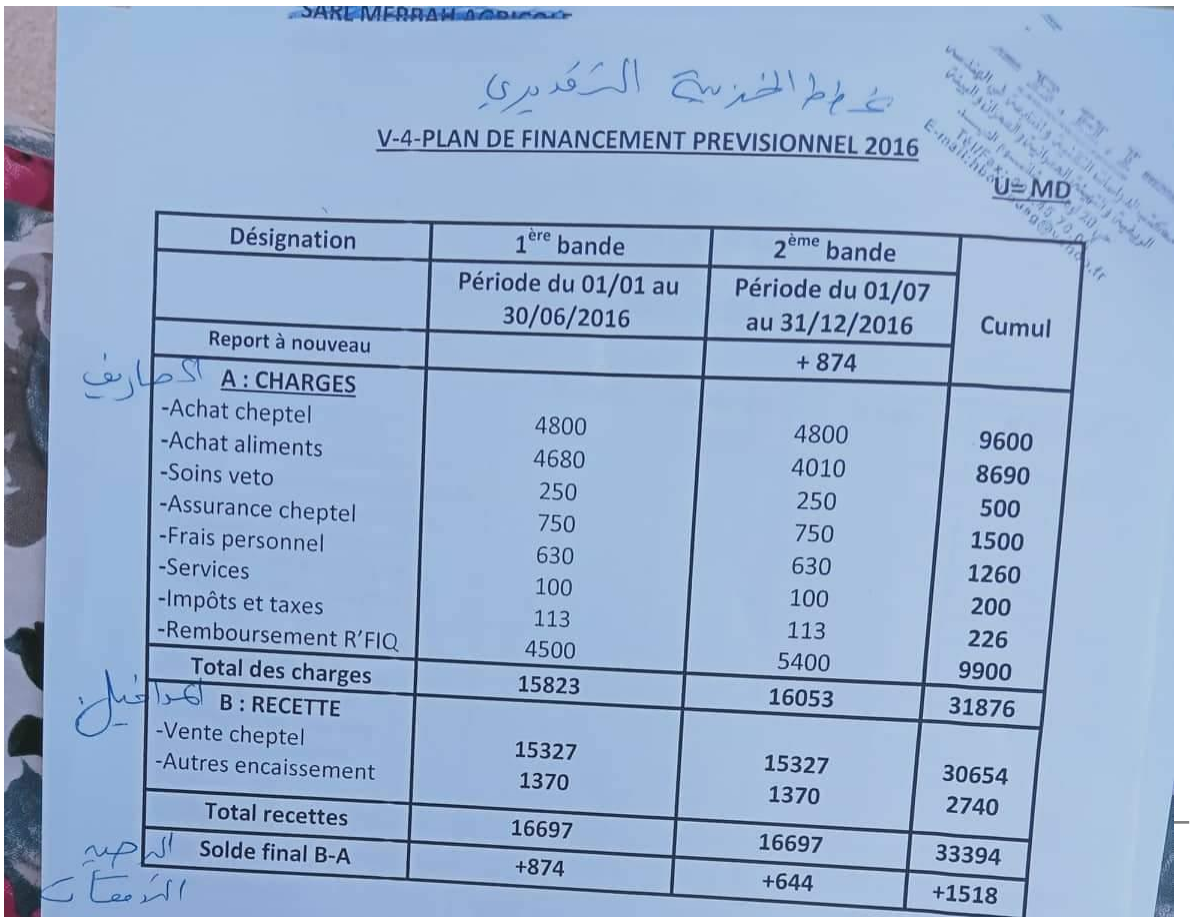

V-4-PLAN DE FINANCEMENT PREVISIONNEL 2016

U=MD

Désignation	1ère bande Période du 01/01 au 30/06/2016	2ème bande Période du 01/07 au 31/12/2016	Cumul
Report à nouveau		+ 874	
A : CHARGES			
-Achat cheptel	4800	4800	9600
-Achat aliments	4680	4010	8690
-Soins veto	250	250	500
-Assurance cheptel	750	750	1500
-Frais personnel	630	630	1260
-Services	100	100	200
-Impôts et taxes	113	113	226
-Remboursement R'FIQ	4500	5400	9900
Total des charges	15823	16053	31876
B : RECETTE			
-Vente cheptel	15327	15327	30654
-Autres encaissement	1370	1370	2740
Total recettes	16697	16697	33394
Solde final B-A	+874	+644	+1518

الملحق رقم 06:

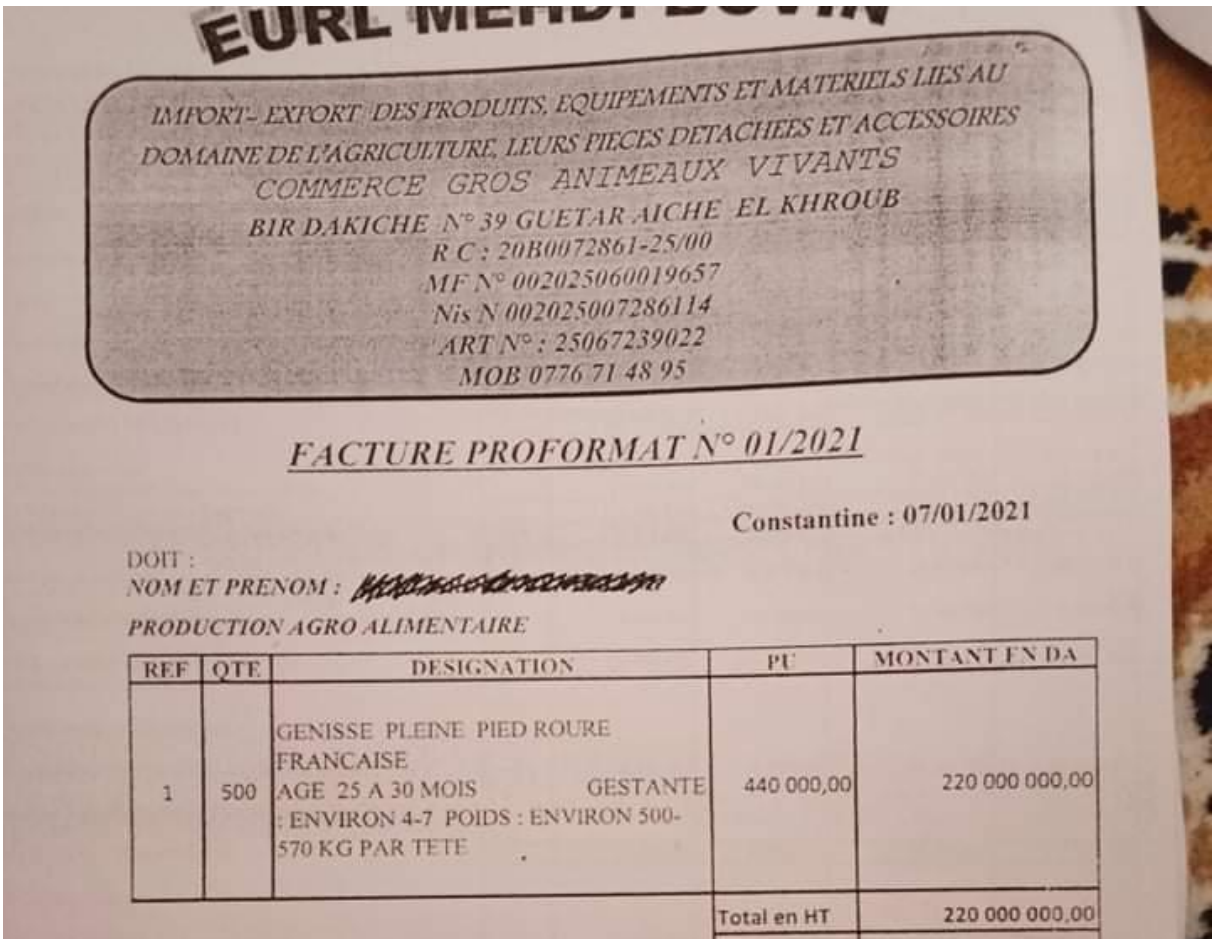

EURL MEHDI BOUN

IMPORT- EXPORT DES PRODUITS, EQUIPEMENTS ET MATERIELS LIES AU DOMAINE DE L'AGRICULTURE, LEURS PIECES DETACHEES ET ACCESSOIRES
COMMERCE GROS ANIMEAUX VIVANTS
BIR DAKICHE N° 39 GUETAR AICHE EL KHROUB
R C : 20B0072861-25/00
MF N° 002025060019657
Nis N 002025007286114
ART N° : 25067239022
MOB 0776 71 48 95

FACTURE PROFORMAT N° 01/2021

Constantine : 07/01/2021

DOIT :
NOM ET PRENOM : [redacted]
PRODUCTION AGRO ALIMENTAIRE

REF	QTE	DESIGNATION	PU	MONTANT EN DA
1	500	GENISSE PLEINE PIED ROURE FRANCAISE AGE 25 A 30 MOIS GESTANTE : ENVIRON 4-7 POIDS : ENVIRON 500-570 KG PAR TETE	440 000,00	220 000 000,00
			Total en HT	220 000 000,00

الملحق رقم 07:

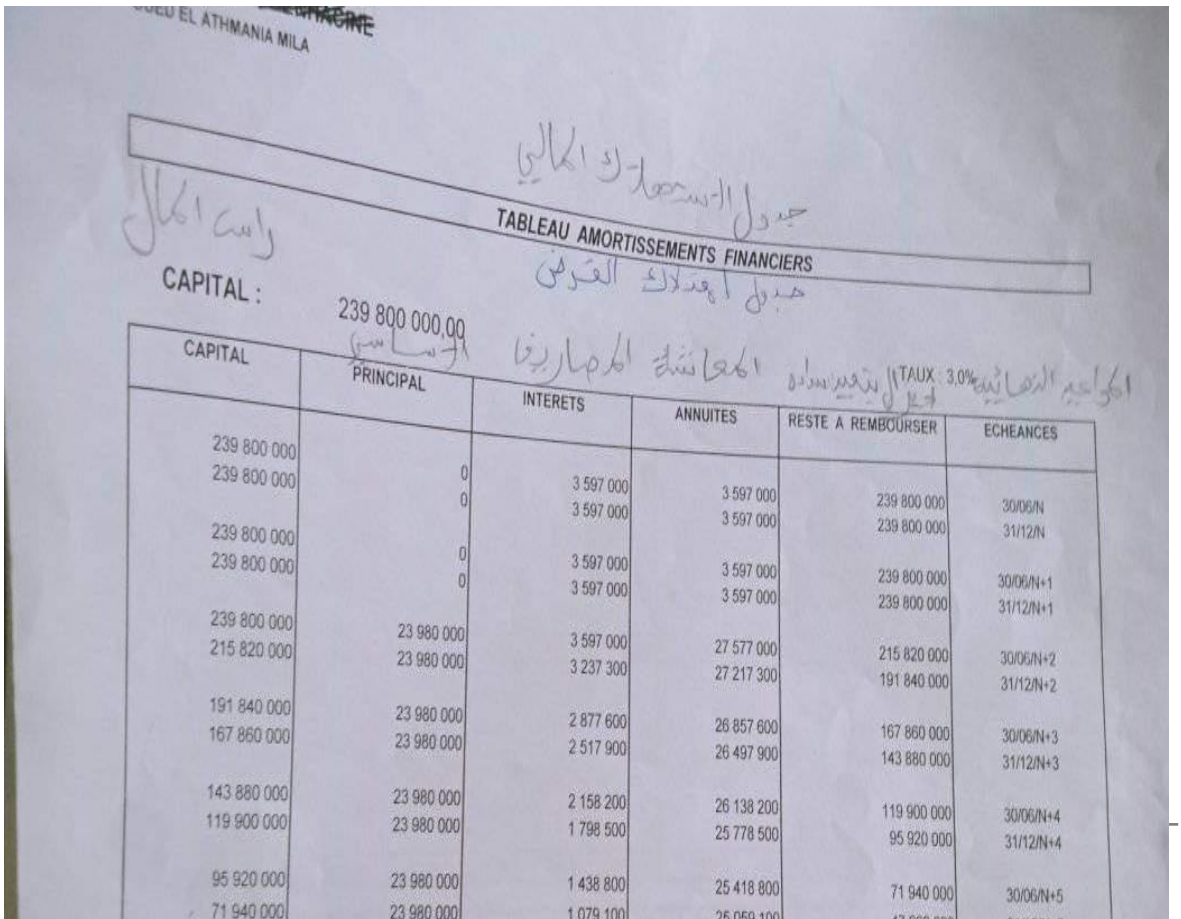

TABLEAU AMORTISSEMENTS FINANCIERS

CAPITAL : 239 800 000,00

CAPITAL	PRINCIPAL	INTERETS	ANNUITES	RESTE A REMBOURSER	ECHEANCES
239 800 000					
239 800 000	0	3 597 000	3 597 000	239 800 000	30/06/N
	0	3 597 000	3 597 000	239 800 000	31/12/N
239 800 000					
239 800 000	0	3 597 000	3 597 000	239 800 000	30/06/N+1
	0	3 597 000	3 597 000	239 800 000	31/12/N+1
239 800 000	23 980 000	3 597 000	27 577 000	215 820 000	30/06/N+2
215 820 000	23 980 000	3 237 300	27 217 300	191 840 000	31/12/N+2
191 840 000	23 980 000	2 877 600	26 857 600	167 860 000	30/06/N+3
167 860 000	23 980 000	2 517 900	26 497 900	143 880 000	31/12/N+3
143 880 000	23 980 000	2 158 200	26 138 200	119 900 000	30/06/N+4
119 900 000	23 980 000	1 798 500	25 778 500	95 920 000	31/12/N+4
95 920 000	23 980 000	1 438 800	25 418 800	71 940 000	30/06/N+5
71 940 000	23 980 000	1 079 100	25 059 100		

الملحق رقم 08:

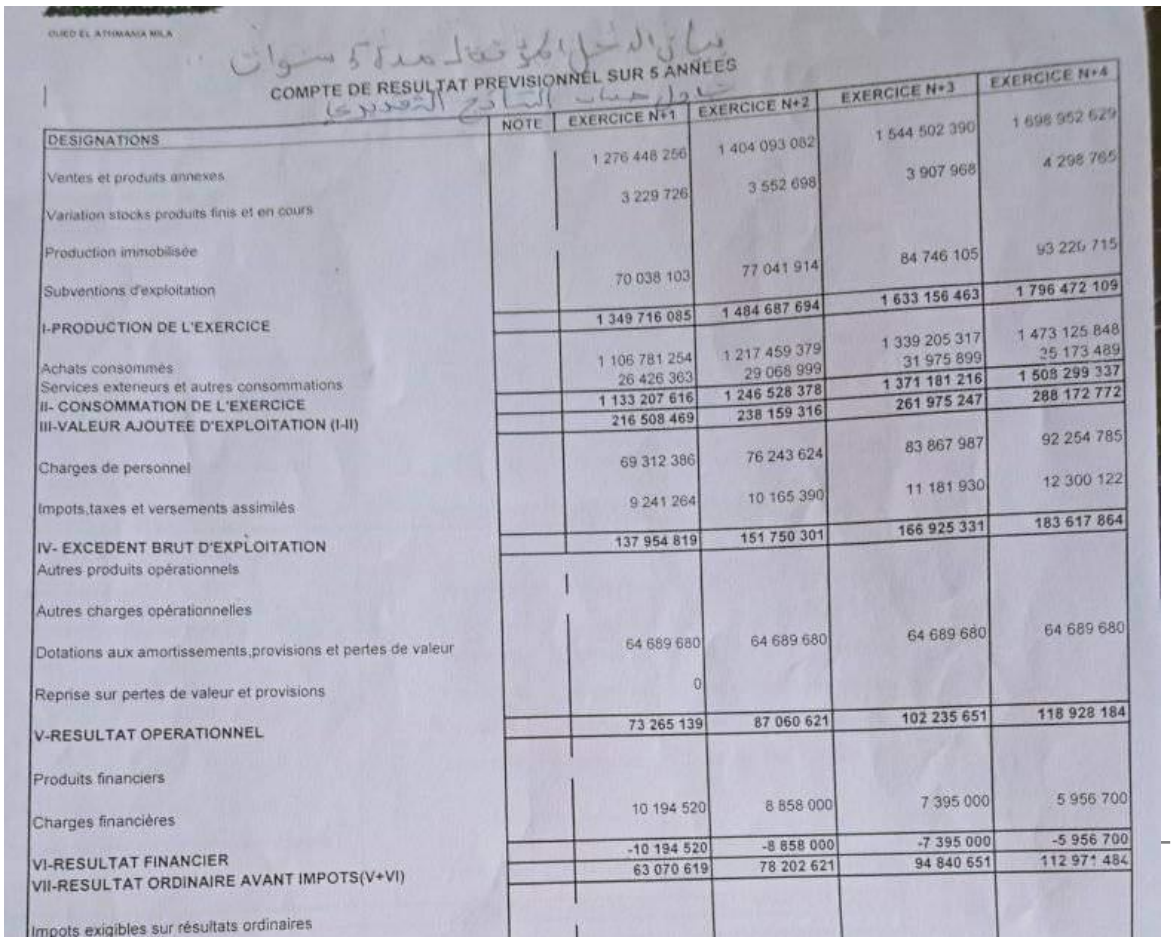

OUED EL ATHMANIA M'LA

COMPTE DE RESULTAT PREVISIONNEL SUR 5 ANNEES

DESIGNATIONS	NOTE	EXERCICE N+1	EXERCICE N+2	EXERCICE N+3	EXERCICE N+4
Ventes et produits annexes		1 276 448 256	1 404 093 082	1 544 502 390	1 698 952 629
Variation stocks produits finis et en cours		3 229 726	3 552 698	3 907 968	4 298 765
Production immobilisée					
Subventions d'exploitation		70 038 103	77 041 914	84 746 105	93 220 715
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		1 349 716 085	1 484 687 694	1 633 156 463	1 796 472 109
Achats consommés		1 106 781 254	1 217 459 379	1 339 205 317	1 473 125 848
Services exteneurs et autres consommations		26 426 363	29 068 999	31 975 899	35 173 489
II- CONSOMMATION DE L'EXERCICE		1 133 207 616	1 246 528 378	1 371 181 216	1 508 299 337
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		216 508 469	238 159 316	261 975 247	288 172 772
Charges de personnel		69 312 386	76 243 624	83 867 987	92 254 785
Impots,taxes et versements assimilés		9 241 264	10 165 390	11 181 930	12 300 122
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		137 954 819	151 750 301	166 925 331	183 617 864
Autres produits opérationnels					
Autres charges opérationnelles					
Dotations aux amortissements,provisions et pertes de valeur		64 689 680	64 689 680	64 689 680	64 689 680
Reprise sur pertes de valeur et provisions		0			
V-RESULTAT OPERATIONNEL		73 265 139	87 060 621	102 235 651	118 928 184
Produits financiers					
Charges financières		10 194 520	8 858 000	7 395 000	5 956 700
VI-RESULTAT FINANCIER		-10 194 520	-8 858 000	-7 395 000	-5 956 700
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS(V+VI)		63 070 619	78 202 621	94 840 651	112 971 484
Impots exigibles sur résultats ordinaires					

الملحق رقم 09:

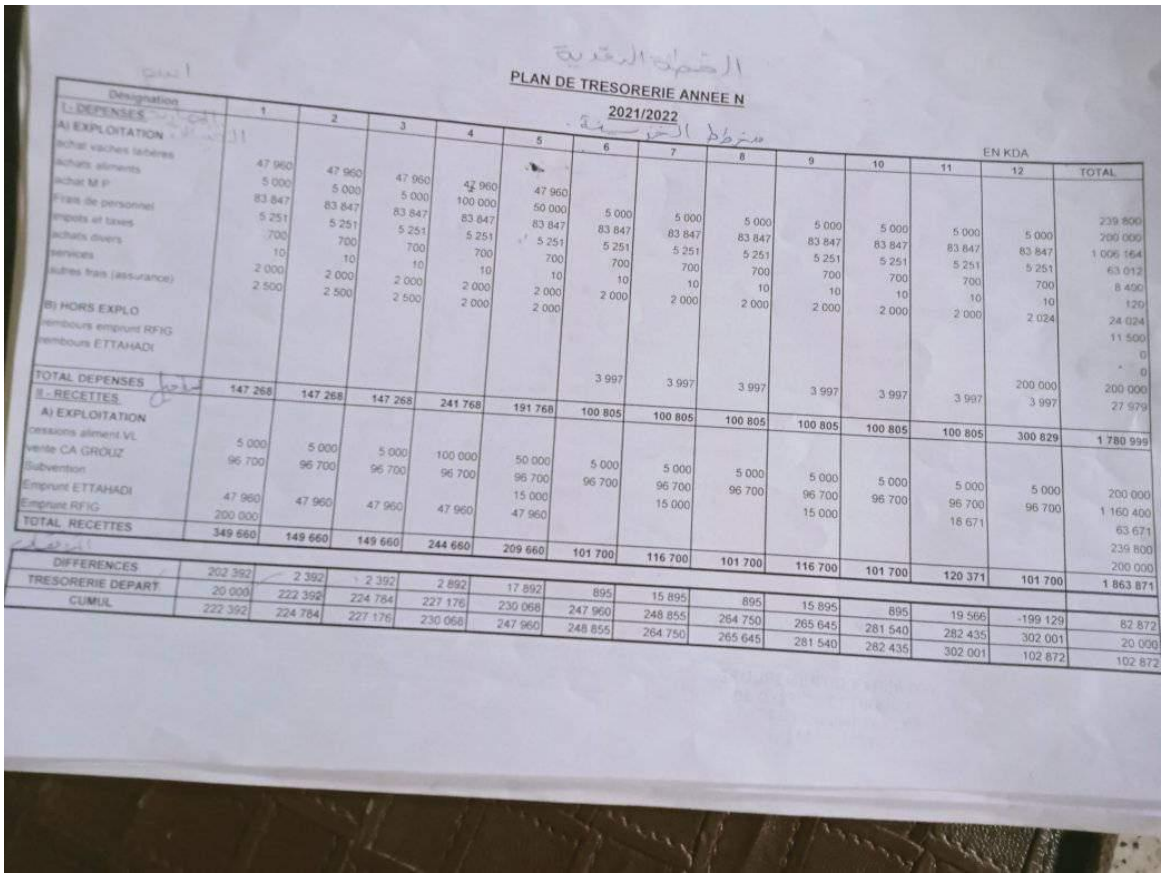

PLAN DE TRESORERIE ANNEE N

2021/2022

EN KDA

Designation	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	TOTAL
I - DEPENSES													
A) EXPLOITATION													
achat vaches laitières													239 800
achats aliments	47 960	47 960	47 960	47 960	47 960	5 000	5 000	5 000	5 000	5 000	5 000	5 000	200 000
achat M P	5 000	5 000	5 000	100 000	50 000	83 847	83 847	83 847	83 847	83 847	83 847	83 847	1 006 164
Frais de personnel	83 847	83 847	83 847	83 847	83 847	5 251	5 251	5 251	5 251	5 251	5 251	5 251	63 012
impots et taxes	5 251	5 251	5 251	5 251	5 251	700	700	700	700	700	700	700	8 400
achats divers	700	700	700	700	700	10	10	10	10	10	10	10	120
services	10	10	10	10	10	2 000	2 000	2 000	2 000	2 000	2 000	2 024	24 024
autres frais (assurance)	2 000	2 000	2 000	2 000	2 000								11 500
	2 500	2 500	2 500	2 000	2 000								0
B) HORS EXPLO													- 0
rembours emprunt RFIG													200 000
rembours ETTAHADI						3 997	3 997	3 997	3 997	3 997	3 997	200 000	27 979
TOTAL DEPENSES	147 268	147 268	147 268	241 768	191 768	100 805	100 805	100 805	100 805	100 805	100 805	300 829	1 780 999
II - RECETTES													
A) EXPLOITATION													
cessions aliment VL	5 000	5 000	5 000	100 000	50 000	5 000	5 000	5 000	5 000	5 000	5 000	5 000	200 000
vente CA GROUZ	96 700	96 700	96 700	96 700	96 700	96 700	96 700	96 700	96 700	96 700	96 700	96 700	1 160 400
Subvention					15 000		15 000		15 000		18 671		63 671
Emprunt ETTAHADI	47 960	47 960	47 960	47 960	47 960								239 800
Emprunt RFIG	200 000												200 000
TOTAL RECETTES	349 660	149 660	149 660	244 660	209 660	101 700	116 700	101 700	116 700	101 700	120 371	101 700	1 863 871
DIFFERENCES	202 392	2 392	2 392	2 892	17 892	895	15 895	895	15 895	895	19 566	-199 129	82 872
TRESORERIE DEPART	20 000	222 392	224 784	227 176	230 068	247 960	248 855	264 750	265 645	281 540	282 435	302 001	20 000
CUMUL	222 392	224 784	227 176	230 068	247 960	248 855	264 750	265 645	281 540	282 435	302 001	102 872	102 872

الملحق رقم 10:

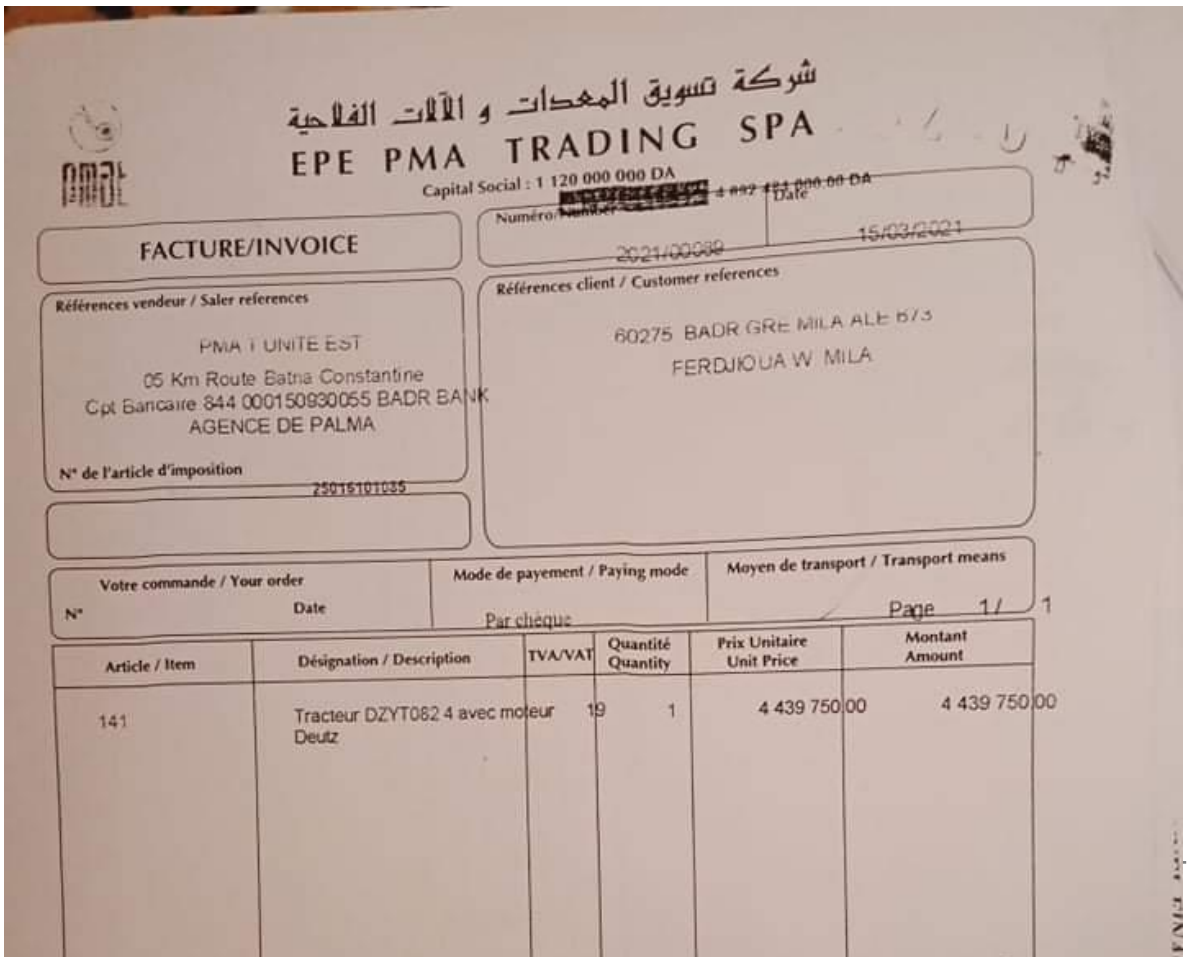

شركة تسويق المعدات و الآلات الفلاحية
EPE PMA TRADING SPA
Capital Social : 1 120 000 000 DA

FACTURE/INVOICE

Numéro/Number : 2021/00080 Date : 15/03/2021

Références vendeur / Saler references
PMA I UNITE EST
05 Km Route Batna Constantine
Cpt Bancaire 844 000150930055 BADR BANK
AGENCE DE PALMA
N° de l'article d'imposition 25015101035

Références client / Customer references
60275 BADR GRE MILA ALE 673
FERDJIOUA W MILA

Votre commande / Your order N° Date	Mode de payement / Paying mode	Moyen de transport / Transport means
	Par chèque	

Page 1/ 1

Article / Item	Désignation / Description	TVA/VAT	Quantité Quantity	Prix Unitaire Unit Price	Montant Amount
141	Tracteur DZYT082 4 avec moteur Deutz	19	1	4 439 750,00	4 439 750,00

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور القروض البنكية في تمويل المشاريع الفلاحية من خلال دراسة ميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة خلال فترة(2013-2019)، وذلك من خلال محور نظري تناول الإطار المفاهيمي للقروض البنكية والمشاريع الفلاحية وطرق تمويلها في الجزائر. وجانب تطبيقي ركز على دراسة وتحليل تطور حجم القروض المتخصصة في تمويل المشاريع الفلاحية التي منحها البنك خلال فترة الدراسة. كما اشتملت الدراسة التطبيقية على دراسة وتحليل لعملية تمويل البنك لثلاثة مشاريع فلاحية بواسطة ثلاثة أنواع من القروض.وتوصلت الدراسة إلى أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية ميلة قد ساهم في تمويل مجموعة من المشاريع الفلاحية المختلفة خلال فترة الدراسة، كما أن عملية منح القروض من قبل البنك تخضع لدراسة اقتصادية ومالية دقيقة.

الكلمات المفتاحية: القروض البنكية، التمويل، المشاريع الفلاحية، بنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة

Study summary:

This study aims to highlight the role of bank loans in financing agricultural projects th rough a field study of the Bank of Agriculture and Rural Development of the state of Mila during the période (2013-2019، through a theoretical axis dealing with the conceptual framework of bank loans and agricultural projects and ways of financing them in Algeria. An applied aspect focused on studying and analyzing the evolution of the volume of loans specialized in financing agricultural projects granted by the Bank during the study period. The applied study also included a study and analysis of the bank's financing process for three agricultural projects using three types of loans. Subject to careful economic and financial study.

Keywords: bank loans, financing, agricultural projects, the Bank for Agriculture and Rural Development - Mila.